

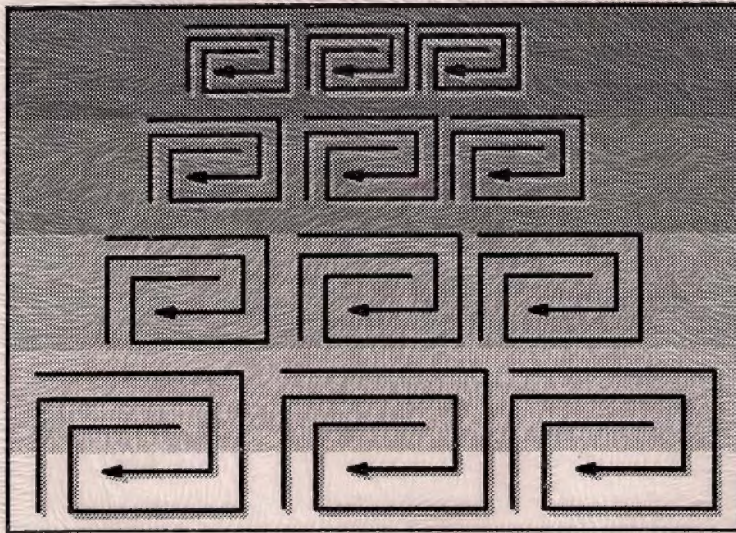
رشيد بوزيان

الموازنة

بين

نحو سيبرويه و نحو شومسكي

(دراسة في مكونات الترادف و التباين و التكامل)



الجزء الثاني

هكذا الكتاب

... إننا إذ نلقت الانتباه إلى ما ذكر لا نخل من تكرار القول بأننا في هذا الضرب من الموازنات و المرادفات التي أقمناها بين السببوية و التوليدية لا نسعى إلى أن يكون الترادف تطابقاً كلياً و عاماً في الجزئيات و التفاصيل شكلاً و مضموناً و لكن الذي نسعى إلى الإمساك به في المقام الأول هو مناهات الترادف الصوري العام . أي أننا نسعى إلى استكناه أسباب ذلك التشابه القوي الذي يشعر به من اشتغل مدة بأصول النظرية النحوية العربية القديمة ثم غادرها ليشتغل بمبادئ النظرية النحوية التوليدية و هو تشابه يترأى لنا في شكل تواردات و تداعيات يستدعي بعضها بعضاً كلما ازداد تأملنا في العلاقة بين النظريتين من حيث « الزوايا » التي ارتضاها كل منهما في استكشاف خبايا « النظام العاملي » الذي يمنح العيارة اللغوية نسيجها الفذ . و نحن في كل ذلك لا نسعى إلى تقديم الدليل على أن النحوي التوليدي قد اقتبس من النحوي العربي و إن كان ذلك أمراً محتملاً يجوز أن يتخذ محور متابعة تاريخية مفصلة ، و لكن الذي نسعى إليه هو محاولة الاستدلال على الفكرة الأساس التي قام عليها هذا الكتاب و هي أن « الخيال العاملي » تستغزه دائماً نفس الذوات النظرية و نفس العلاقات الصورية و نفس الملاحظات و زوايا النظر و نفس المسلسلات العامة و إن اختلفت صورة « النموذج النظري » المستمد من مراجع ذلك الخيال ، في التفصيلات و الاستنتاجات . بُيِّنْ إذن أن الترادف المزعوم هنا ترادف في عموم **نقط الاستجابة** لإملاءات ذلك الخيال العاملي و ليس في خصوص ما يقول إليه من ضروب التفصيل . و هذا الاستدلال إن صححت موارده فإنه يجوز أن ينضاف إلى مجموع الأدلة على افتراض وحدة « العقل النظري » و محدوديته المتمثلة في كونه يتحرك ضمن مجال ضيق من « الثوابت » التي لازمته منذ عهود بعيدة و مازالت تتحكم فيه إلى الآن .

المحور الثاني: «التزادف النحوي التفصيلي»

القسم الأول: «الواحد والمتعدد»:

نسق «التعريفات» ونظام التمثيلات
المعجمية والتكبيية في العاملة التوليدية

القسم الثاني: عاملية المقولات الظاهرة

القسم الثالث: عاملية المقولات المستترة

القسم الرابع: نظرية «الحواجر»:

الاعذار المانعة من توجه العامل الى المعمول

ومبدأ التنظيم الرئاسي للهرم الإفضائي

القسم الخامس: الظاهرة الرتيبة:

أصولها الميزانية وصيغها التلفيظية

في ضوء مبادئ البنية العاملة الإفضائية

(تطبيقات على فصائل لغوية مختلفة)

القسم الأول : «الواحد والمتعدد»:

نسق «التعريفات» ونظام

التمثيلات المعجمية والتركيبية

في العملية التوليدية

الباب الأول: برنامج محاصرة التعدد والبحث عن الواحد

في التعريفات «الفلسفية» التوليدية الأولى

الباب الثاني: «العاملية» في نظام التمثيلات المعجمية

الباب الثالث: «العاملية» في نظام التمثيلات التركيبية

الباب الأول

برنامج محاصرة التعدد والبحث عن الواحد في

التعريفات «الفلسفية» التوليدية الأولى

1 - إن القدرات التي يمتلكها المتكلم والتي تمكنه من التمييز بين الجمل السليمة وغير السليمة ومن ممارسة الإنتاج والتأويل تستوجب القول بأن بحوزة المتكلم: معرفة ضمنية بالقواعد والمبادئ التي تنضبط بها تراكيب لغته. هذه المعرفة الضمنية النحوية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية هي القطب الذي تدور حوله رحى البحث النحوي في إطار التقاليد التوليدية.

2 - إن النحو في مفهوم ومفترض هذه التقاليد يتدرج في جملة من رتب الكفاية أولها القدرة على التمييز بين التراكيب التي تنتمي الى اللغة التي تنضبط وفق مبادئ هذا النحو وقواعده وبين التراكيب التي ليست كذلك. من جهة أخرى النحو في التعريفات التوليدية عبارة عن نسق، من المبادئ والقواعد التي هي مناط الصحة والفساد في التراكيب، من خصائصه الانسجام والاتساق. وهذا يلزم عنه أن تحصيل النحو للرتبة الكفائية المذكورة أعلاه مرتبط أيضا بقدرة ضوابطه وقواعده على تصنيف التراكيب باعتبار الصحة والفساد.

هذا الضرب من ضروب الكفاية والذي لا يمكن لنحو اي لغة من اللغات أن يعدم حظه منه يدعى عندهم بالكفاية التمييزية أو التعيينية⁽¹⁾. لأنه يشترط في النحو القدرة على التمييز داخل عموم التراكيب اللغوية بين ما ينتمي الى اللغة المنضبطة بمحدوده وما لا ينتمي وكذا التمييز داخل المتممي: بين الصحيح والسقيم.

إن المشكل الذي يواجه النحو في إطار سعيه نحو تحصيل هذه الرتبة الكفائية إذن هو محاصرة ظاهرة التعدد والتنوع الحاد الذي يفرضه الواقع اللغوي، سواء على صعيد اللغات الطبيعية في تنوعها وتعدد فصائلها واصنافها وآحادها أم على صعيد التراكيب المندرجة تحت نوع لغوي واحد. وسبيل النحو الى تحقيق المحاصرة المطلوبة هو الدفع بمسطرة اختزال الأنواع الى أقصى حد ممكن وذلك باحترام الحد الأدنى في التنوع وهو الثنائية (المتممي اللامتممي، الصحيح/السقيم). التمييز الاول يجعل اللغات

نوعين: نوع تنتمي إليه التراكيب المعنية بالتحليل ونوع لا تنتمي إليه هذه التراكيب وداخل النوع الاول التراكيب على تعددها وتنوعها ترجع الى باين اثنين هما الصحيح والسقيم.

اللامنتمي
المنتمي —
الصحيح
السقيم

3 - إن تدرج النحو في رتب الكفاية، المشهورة عند التوليديين، مرتبط بمجازة مستوى إحصاء الوقائع اللغوية وتصنيفها باعتبار مقياس الصحة والفساد الى مستوى آخر أرقى يمكن من تفسير الحدوس التي توجه المتكلم في أحكامه على تراكيب لغته.

4 - إن النحو الذي يصبو الى الترقى في مدارج الكفاية يجب ألا يكتفي بالتنصيص على قاعدة جزئية يستقيم جعلها أصلا للصحة في الجملة السليمة الموافقة وللحن في الجملة الفاسدة المخالفة وذلك لأن هذا المستوى لا يمكن من تفسير الحدوس المتكلمية، بل يجب صياغة مبادئ عامة تمكن من تفسير علة الفساد في تراكيب لغوية تنتمي الى أبواب مختلفة بحيث يصح أن نزع أن علة الفساد في الجملة المعنية بالتحليل متعددة وليست لازمة اي أنها صالحة لتفسير الصحة والفساد في أصناف اخرى من التراكيب. وهذا معناه أن العلة المنصوص عليها أصلا للصحة او الفساد في حالة جزئية معينة يجب ان تكون مطردة في غير الأمثلة المستهدفة بالوصف⁽²⁾. والاطراد (وهو مرادف عندنا للتعميم) إذا ثبت

2 - نضرب في هذا الهامش مثالا نبين به المراد. فالأصل في المفعول به - الانجليزي - أن يتأخر عن فعله لكنه في المثالين التاليين جاء مخالفا لهذا الأصل:

- (i) Detective stories, I don't like.
(ii) Which stories do you like?

والأصل في مخالفة الأصل أن تكون مظنة للفساد إلا أنه لا فساد في الجملتين فدل ذلك على أن الصحة فيهما يجب إرجاعها الى قاعدة تميز تصدير المفعول به في (i) وأخرى توجب تصدير المكون الاستفهامي في (ii) . إلا إن هذه القواعد لا تفسر الفساد في الجملتين الآتيتين:

- (iii)* Detective stories; I wonder; if he likes.
(iv)* Where do you wonder if he lives?

بل إن (iii) و (iv) يجب أن يحكم بصحتهما في ضوء القاعدتين المذكورتين وليس ذلك بشيء. وباختصار يجب تقييد قاعدة نقل المفعول به بعدم مجاوزة الاداة if في كل من (i) و (iii) وكذلك الشأن بالنسبة لنقل المكون الاستفهامي في (ii) و (iv). إن النحو الذي يصبو الى الكفاية الوصفية يجب ألا يكتفي بالتنصيص على القاعدة مرجع الصحة والفساد في التراكيب على الشاكلة المشروحة آنفا بل يجب أن يتجاوز ذلك الى اقتناص التعميمات الدالة وذلك باستشفاف العلاقة التي تربط بين مظاهر اللحن في التراكيب المختلفة. وفي المثال المعنى عندنا هنا بالتحليل يجب صياغة مبدأ عام يفسر علة الفساد في الجملتين (iii) و (iv). وفي هذا الخصوص يمكن أن يقال مثلا إن في الانجليزية مبدأ يمنع المنقول ⇐

كان دليلاً عندهم على أن العلة (أو "المبدأ") يصح اعتبارها جزءاً من فطرة المتكلم اللغوية (أو ما يسمونه بالنحو الداخلي أو المعرفة الضمنية المذكورة آنفاً). وهذا الاعتبار صحته عندهم تتناسب طردياً وعكسياً مع اتساع مدى الاطراد المذكور، أي كلما اتسع حيز الاطراد ونطاقه كان ذلك زيادة في منسوب الصحة المحمولة على الاعتبار المذكور والعكس بالعكس.

إن هذه المبادئ المطردة (أي القابلة للتعميم) تستنزل من النسق التمثالي العام الضابط والرابط لأطراف ومكونات النظرية النحوية منزلة الصياغة المستصرحة للمعرفة اللغوية الضمنية المتكلمية. أي أنها تستنزل من هذه المعرفة منزلة الجهاز المحاكي.

5 - إن السمة الأساسية التي تميز البرنامج التوليدي عن غيره من البرامج تكمن في تحويل مركز الكثافة التصورية والثقل التمثالي في التحليل من اللغة نفسها إلى معرفة المتكلم بهذه اللغة وبعبارة أدق من النص اللغوي إلى صورة هذا النص في تمثيلات المتكلم الذهنية.

نفتح هنا ما نصبو إليه، في هذه الرسالة، من تقصي مواقع التوارد وأوجه الترادف بين اللغويات العربية القديمة في صورتها السيوطية واللغويات المعاصرة في صورتها التوليدية، ومن رسم لحدود هذا الترادف وذلك بالقول إن هذين البرنامجين النحويين يتقاسمان هماً واحداً من الناحية العملية وهو بناء أنساق من القواعد تستنزل من التراكيب اللغوية منزلة الأصل التأسيسي. إلا أن التوليدي يجاوز هذا الحد إذ يوجه استدلالاته بما يجعلها امتداداً وتأييداً لعقائد فلسفية من جملتها أن الأنساق القواعدية المبنية نماذج تمثالية تصاغ وفق نظام تصوري، يقوم على افتراض أن إخراج هذه الأنساق إنما هو استصراح للقدرة اللغوية المتكلمية أي محاكاة تمثيلية لمعرفة المتكلم الداخلية والذهنية بنحو لغته.

6 - "النحوية" عند التوليديين أمر مستقل عن "المقبولية" الأولى اعتبار نظري والثانية اعتبار متكلمي: فالجملة توسم بميسم النحوية إذا كان انتظامها البنيوي موافقاً لما هو منصوص عليه في مبادئ النظرية النحوية، أما المقبولية فتربط بمحس المتكلم تجاه الوقائع اللغوية. وهذا معناه أن الجملة قد تكون غير مقبولة عند المتكلم لكنها نحوية من منظور موافقتها لقواعد النحو.

الجميل الثلاث التالية مثلاً:

(i) [That Bill had left] was clear.

(ii) It was clear [that Bill had left].

⇔ من مجاوزة if (= أي بصرف النظر عن كونه مفعولاً به أو مكوناً استفهامياً). هذا المبدأ العام يناسبه في إطار العقائد التوليدية أن يكون جزءاً من النحو الداخلي للمتكلم أي من نسق المبادئ التي تمكنه من إنتاج وتأويل الجمل في لغته ومن توجيه قراراته المقبولية.

(iii) Once that [that Bill had left] was clear, we gave up.

سليمة نحويًا لأنها مبنية وفق قاعدة نحوية تصير بموجبها الجملة جزءًا من جملة أخرى إلا أن (iii) على نحويتها لا حظ لها في المقبولية. (=حدس المتكلم يرفضها).

أمام هذا الضرب من الحدوس المتكلمية يكون اللساني أمام اختيارين:

(i) - إما إعادة النظر في قواعد النحو بحيث تكون مصوغة على شاكلة تمكن من رسم الجمل التي لا حظ لها في المقبولية المتكلمية باللائحية.

(ii) - وإما الاحتفاظ بقواعد النحو المصوغة كما هي وإرجاع اللامقبولية إلى اعتبارات أخرى مستقلة عن النحو.

إن المتكلم السليقي ينص حدسه في مثل هذه الأحوال على اللامقبولية . والنظرية النحوية تتقدم باعتبارها آلة استدلالية تسعى إلى تقديم تفسير لهذا الضرب من الأحكام المتكلمية المؤسسة حدسياً. وهذا معناه أن النحوي هو الذي يبين أن اللامقبولية في الجملة المعنية بالتحليل ترجع إلى أسباب لها علاقة بالمبادئ النحوية أو إلى أسباب لها علاقة بعوامل أخرى مغايرة. والاختلاف بين النحاه في هذا المستوى - أن وقع - يكون اختلافاً في التحليل ولا يبلغ درجة تضارب فيها أحكامهم في شأن نحوية الجمل أو لائحيتهما. ومن المهام المنوطة بالنظرية النحوية في هذا الخصوص أن تعين بوضوح حدود اللامقبولية التي يمكن تفسيرها في إطار النحو.

غاية الأمر أن لحدس المتكلم واجهتين: واجهة تصله بمبادئ وقوانين نحوه الداخلي وواجهة أخرى تنفتح به على تعقيدات التفاعل بين نحوه الداخلي وعوامل أخرى مستقلة عن هذا النحو.

إن الفصل في النحو التوليدي بين هاتين الواجهتين هو فصل بين موضوعين يمكن أن يشغل بهما البحث اللغوي لكن على الانفصال لا على الاتصال أي أن كلا منهما يمكن أن يكون موضوعاً مستقلاً لمنحى خاص من المناحي التي يحتملها البحث النظري في الظاهرة اللغوية. والنحو التوليدي إذ يقوم على مقدمة الفصل بين الواجهتين يرتضي لنفسه النظر في القضايا المرتبطة بالواجهة الأولى أي النحو الداخلي (=المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم السليقي) وأما التفاعل بين النحو وغيره من الانساق الذهنية فهو وإن كان موضوعاً وجيهاً إلى أقصى الحدود فإن البحث في أوجه هذا التفاعل (ضوابطه ومبادئه ومستوياته) ليس جزءاً من اهتمام النظرية النحوية في حدودها المتعارف عليها توليدياً.

يتبين مما تقدم أن التمييز بين النحوية والمقبولية ليس تمييزاً محايداً وذلك لارتباطه باعتبارين اثنين أولهما أن المراد منه رسم الحدود التي تفصل موضوع النظرية النحوية التوليديّة عن موضوعات غيرها من النظريات والثاني أن النحو بقيامه على التمييز المذكور يدشن استقلاله التام عن الواقع المتكلمي

وهذا الاستقلال موضوع آخر لنا عليه تعقيب مفصل في مكان آخر من هذا البحث. وبعبارة أخرى: استقلال "المقبولية" عن "النحوية" في النحو التوليدي مؤسس غائيا على فكرة الاستقلال عن النظريات النحوية غير التوليدية أو ذات المنحى التداولي ومؤسس فلسفيا على مقدمة الاستقلال عن تعقيدات الواقع المتكلمي.

7 - وفي إطار التصريح بالمسلمات الفلسفية المؤسسة للاختيارات النظرية المتعلقة بالمسألة المعرفية في إحدى واجهاتها يقيم التوليديون تمييزا آخر بين تعريفين اثنين للمعرفة النحوية الداخلية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية وذلك بغرض تحديد المختار من هذين التعريفين: وذلك، التمييز بين النحو باعتباره قائمة من الجمل النحوية أو نسقا من القواعد والمبادئ. وهذا معناه أن المعرفة اللغوية عندهم تحتمل نظريا أن تكون معرفة إحصائية أو معرفة قواعدية. الأولى شرطها الاستغراق المادي الماصدقي لآحاد التراكيب وليس لأنواعها واما الثانية فشرطها الاستغراق الصوري وهذا المنحى الاستغراقي يستوجب التعامل مع الأصناف والأنواع لا مع الآحاد⁽³⁾.

في الحالة الأولى معرفة المتكلم بلغته (أي نحوه الداخلي) عبارة عن قائمة تحيط - على وجه الاستغراق - بكل الجمل التي تحتملها لغته والمتكلم في ممارسته اللغوية يلجأ الى هذه القائمة فإن صادفت الجملة المعنية عنده بالإنتاج أو التأويل إحدى الجمل التي اتسعت لها القائمة المذكورة كان ذلك دليل نحويتها والعكس بالعكس.

وفي التعريف الثاني يفترض أن المعرفة اللغوية المتكلمية لا يستقيم كونها عبارة عن قائمة من الجمل وأنها - بدلا من ذلك - عبارة عن نسق معرفي محدود يمكن المتكلم من تأليف وتأويل عدد غير محدود من الجمل. وذلك مبني على فكرتين:

3 - هذه الموازنة بين الآحاد والأصناف (أو بين الجزئيات والكليات أو بين الموازين والتلفيزات) لا يخلو منها نظر لغوي وغير لغوي. ثم إن اعتبار الأصناف والأنواع مجالا للتناول النظري دون الآحاد سنة معروفة في الممارسات النظرية منذ القدم (في الارسطية والسيبويه وغيرهما) واستثناء الآحاد من مجال التناول النظري نعلم أصله ومرجعه إذا تذكرنا: - أن النظرية مطاردة كما هو معلوم بقدر الاستقلال عن الواقع في ماديته وجريانه الموصول (راجع "الواقع اللغوي والتزادف النظري")

- وأن الآحاد عناصر حية في هذا الواقع.

- وأن خروج الجمل من حيز الآحاد الى حيز الاصناف والأنواع في التناول النظري هو أول ما تستقل به النظرية عن الواقع أوهو - إن شئت - المدخل إلى هذا الاستقلال وذلك في إطار مقدمة صلب الواقع المؤسسة لكل نشاط نظري في مجال العلوم الانسانية (راجع تفاصيل هذه المقدمة في المرجع السابق).

- الأولى أن القائمة الإحصائية، أمر مستحيل من الناحية العملية لأن الجمل النحوية لا حد لها، كما أنها - من الناحية النظرية - لا سبيل الى الاستدلال على وجودها.

- الثانية أن الكائنات البشرية مبتلاة بمحدودية الذاكرة ومن هذه الجهة أيضا لا سبيل الى الزعم بأن الكائنات البشرية يمكنها أن تختزن ذاكرتها على جهة الاستغراق الماصدقي كل الجمل الممكنة والمحتملة.

التعريف المعتمد في النحو الوليدي هو التعريف النسقي وليس التعريف الإحصائي. وهذا الاختيار ألزم النحو التوليدي. بمنحى خاص في البحث غايته استصراح نسق القواعد والمبادئ، المتناهي في مادته وصورته واللامتناهي فيما يحتمل توليده من جمل وتراكيب، والمزعوم آلة تشتغل بها المعرفة اللغوية المتكلمية.

* * *

ونختم هذه الفقرة بتعقيبات أربعة على هذا التمييز في النحو التوليدي بين التعريفين: الاحصائي والنسقي، نذكرها في هذا السياق بمجمل على أن نرجع إليها لاحقا بما يناسبها من التفصيل:

- أولا: أن هذا التمييز مبني على توجيه فلسفي خاص لطبيعة العلاقة بين الأصناف وآحادها (اي بين الأنواع وأفرادها)، تكمن في أن الآحاد تتولد عن اصنافها، وأن الأنواع متناهية والأفراد غير محدودة و أن القواعد والمبادئ خاصيتها أنها نسق متناه يمكن من إنتاج الجمل والتراكيب التي لا تنحصر بعد ولا إحصاء.

والحديث عن هذا التوجه الفلسفي المخصوص في الربط بين الأنواع والآحاد يرجع الى أصول تصورية قديمة ارسطية وغير ارسطية اشتهرت بها العقلانية الكلاسيكية واحتفظت العقلانية الحديثة ببقايا منها لم تستطع التخلص منها ولعل ذلك يصلح دليلا على القول بأن تلك الأصول التصورية من ثوابت العقل النظري التي لا تفارقه.

- الثاني: أن التمييز بين التعريفين الاحصائي والنسقي يرادفه في النحو العربي القديم (من الناحية الشكلية العامة - على الأرجح - وبصرف النظر عن التعقيدات المرتبطة بالامتدادات التصورية والاستدلالية التي يحتملها التمييز المذكور):

أ/ التمييز بين السماع والقياس على اختلاف بين النحويين في مناط التمييز (وهو المعرفة المتكلمية بالنسبة للنحوي التوليدي والنص بالنسبة للنحوي العربي القديم).

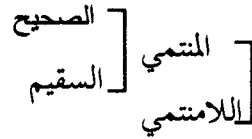
ب/ وكذا التمييز بين القاعدة العامة والضابط وبين صورهما الجزئية.

ج/ والتمييز بين الموازين والتلفيزات.

- الثالث: إذا كان التمييز السالف بين النحوية والمقبولية سبيل النظرية النحوية الى الاستقلال عن الواقع المتكلمي (في واجهته المنفتحة على تعقيدات التفاعل بين النحو الداخلي وبين العوامل غير اللغوية...) فإن التمييز بين التعريف النسقي (=الاصناف...) والتعريف الإحصائي (=الأفراد والآحاد) تدشن به النظرية أيضا استقلالها عن الواقع اللغوي في تعدد افراده وآحاده وفي تعدد صوره الجزئية اللامتناهية.

- الرابع: إن الأصل التصوري الثابت والمطرود في كل المقدمات السابقة هو فلسفة محاصرة أجزاء الواقع اللغوي في تعددها وتنوعها. فقد ذكرنا في أول الكلام أن المشكل الذي يواجه النظرية النحوية في إطار سعيها نحو تحصيل الرتبة الكفائية الأولى في سلم الكفايات:

أ - هو « محاصرة ظاهرة التعدد والتنوع الحاد الذي يفرضه الواقع اللغوي سواء على صعيد اللغات في تنوع آحادها وتعدد أفرادها أم على صعيد التراكيب المندرجة تحت نوع لغوي واحد... وأن سبيل النحو الى تحقيق المحاصرة المطلوبة هو الدفع بمسطرة اختزال الأنواع الى أقصى حد ممكن وذلك باحترام الحد الأدنى في التنويع وهو الثنائية»:



ب - وذكرنا أيضا أن تدرج النحو في رتب الكفاية مرتبط بمجاوزة مستوى إحصاء الأفراد وتجنيسها باعتبار معياري الانتماء وعدمه والصحة وعدمها الى مستوى تفسير الحدوس المتكلمية وأن ذلك مرتبط بفكرة العلل المطردة (=المبادئ القابلة للتعميم) باعتبارها جزءا من معرفة المتكلم اللغوية. وهذه الفكرة في حد ذاتها مرتبطة بمطلب المحاصرة المذكور آنفا، لأن العلة إذا اطردت عبر الأفراد والآحاد كانت رابطا بين هذه الأخيرة أو - بعبارة أخرى - عنوانا اختزاليا يحاصر التعدد والتنوع الذي يطاردها.

والذي نريد التنبيه إليه على وجه التحديد في هذا التعقيب الرابع هو أن: التمييز بين النحوية والمقبولية وكذا التمييز بين المفهوم الإحصائي والمفهوم النسقي للمعرفة اللغوية المتكلمية، واجهتان من الواجهات التي يطرد فيها الأصل المذكور أول هذا التعقيب الأصل الذي ترجمناه بفلسفة محاصرة أجزاء الواقع اللغوي في تعددها وتنوعها.

8 - إن منتهى الرتب الكفائية في الترتيب التوليدي هي الرتبة التفسيرية، وتحصيل هذه الرتبة دونه العمل على تحديد الكيفية التي تحصل بها للمتكلم المعرفة اللغوية.

ومرة أخرى تتدخل فلسفة محاصرة الأجزاء وتفرض على النحو التوليدي توجهها خاصا في المسألة الاكتسابية يناسب مقتضى تلك الفلسفة ومستلزمها وذلك قولهم إن جزءا كبيرا من المعرفة اللغوية التي بحوزة المتكلم ليس مكتسبا ووجه المناسبة المشار إليها أن القول بالاكتساب، أي أن المتكلم يتعلم كل الجزئيات والتفاصيل يوقع في الاضطراب والتناقض لأنه إذ قد تبين أن الواقع اللغوي ليس محدودا فكيف يمكن للمتكلم أن يتعلم اللامحدود وأن يستوفي في هذه الحالة حق الاكتساب غير منقوص. فالقول بالتعلم يقتضي أن المتكلم لا يمكنه ممارسة البيان اللغوي إلا أن يستغرق تعلمها وتحصيلها كل جزئيات الواقع اللغوي وتفصيله وهذا اقتضاء مظنون به الفساد ابتداء. هذا فضلا عن أن المتكلم يكتسب لغته بسرعة بالغة وفي سن مبكرة لا تتجاوز ست سنوات وهي مدة محدودة جدا بالنظر إلى "لامحدودية" الواقع اللغوي، وأن اللغة علاوة على كل ذلك لغات متعددة وليست لغة واحدة وأن المتكلم لا يحتاج إلى أن تبين له مبائ وقواعد اللغة التي يكتسبها حتى تحصل له المعرفة بها. شومسكي⁽⁴⁾ يوضح المسألة بواسطة المثال الآتي :

- I wonder who [the men expected to see them]

- [The men expected to see them].

الضمير them في الجملة الأولى يمكن أن يعود على the men ولا يجوز ذلك في الجملة الثانية الفرق في تأويل الضمير ثابت، وليس في الجملتين قرينة لفظية يناسبها أن تكون علما على هذا الفرق. وهذا معناه أن الفرق المذكور ليس من قبيل ما يتعلم ولو كانت القرينة المشار إليها لجاز أن نزع بأنهما مناط التعلم وفقدها دليل على نقيض ذلك.

غاية الأمر أن الحدس المتكلمي الذي ينص على الفرق في تأويل الضمير ليس مرجعه التعلم ولا الأدلة التجريبية (=القرائن اللفظية) وأن ذلك من معانيه أن جزءا من المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم فطري وليس مكتسبا.

الفلسفة الثاوية وراء هذا التصور أن الكائنات البشرية تمتلك " قريحة وراثية "⁽⁵⁾ تمكنهم من معرفة اللغة. والخاصية الوراثية لهذه القريحة أو (الجبلية) تجعلها مستقلة عن اللغات في تنوعها وتعددتها (أي عن خصوص هذه اللغة أو تلك). أي أن المتكلم في هذا التصور مزود وراثيا بقدرة ذهنية تمكنه من تعلم أي لغة من اللغات الطبيعية وليس بنحو لغة خاصة من هذه اللغات دون غيرها.

4 - شومسكي (a - 1986 : 8).

5 - "Genetic endowment".

إن القول بالوراثية هنا واجهة أخرى من واجهات "محاصرة المتعددة" والبحث عن "الواحد" إنه قول توجهه الرغبة الموصولة في اختزال العدد الهائل من اللغات ومن الفصائل اللغوية في مركز ثقل على درجة عالية من الكثافة والتجانس.

9 - هناك تمييز آخر يصب في نفس الاتجاه أي في اتجاه محاصرة التعدد والتنوع وهو التمييز بين "النحو الكلي" و "التجربة اللغوية" الخاصة⁽⁶⁾

الكلام السابق كان مبنيا على فكرة أن "السماع" (=اللغات الطبيعية المختلفة) على تعدد أبوابه وتنوع مسالكه يمكن إرجاعه الى قياس وحيد هو نسق المبادئ (=النحو الكلي/الملكية أو القرينة الوراثية)، لكن القول بأن هذا القياس الوحيد جزء من الإرث البيولوجي المشترك بين بني البشر يلزم عنه أن المتكلم يمكنه الإفصاح والإبانة بكل اللغات الممكنة والتي يحتملها القياس الوحيد المذكور بدون تفاوت وهذه النتيجة يكذبها الواقع، إذ إن الإفصاح الذي يتحقق للمتكلم في لغته الأم لا يضاهيه إفصاحه في أي لغة أخرى يتفق له اكتسابها بعد لغته الأولى. والسؤال الذي يناسب هذا الوضع الاستدلالي المعقد يمكن صياغته على الشاكلة التالية:

لماذا لا يستطيع «المتكلم سليقة» أن يفصح إلا في لغته الأم في حين أنه مزود "بقياس كلي" أو نسق من المبادئ تشترك فيه كل اللغات؟

غاية الأمر أن المسألة تتعلق هنا بإمكان نظري لا مقابل له في الواقع. بحيث أن القول بالقياس الكلي (=القرينة المحددة وراثيا) يلزم عنه قول آخر بأن المتكلم يستطيع بفضل هذا القياس المكون لجبليته اللغوية أن يبين بكل لغات الطبيعة إذ ليست هذه الأخيرة إلا صورا جزئية وفروعا متولدة عن القياس الكلي المذكور:

إن القول بالنحو الكلي أو القرينة الوراثية لا يستقيم منطقيا إلا بأحد توجيهين استدلاليين:

أ - إما البحث في الواقع اللغوي عن متكلم "مطلق" تتوافر فيه قدرة على الإبانة اللغوية تستغرق كل اللغات وهذه وجهة في الاستدلال عقيم مسلكها لأن الواقع اللغوي ليس غنيا بما يكفي ليتمكن النحوي من بغيته الاستدلالية في هذا الخصوص. ومن هذه الناحية تبدو نظرية "النحو الكلي الوحيد" مفارقة تصورية مغرقة في التعالي على الواقع اللغوي المغرق والمعجز في تعدد اجزائه وتنوعها.

ب - وإما البحث عن مسوغ تجريبي يجاوز به النحوي الاعتذارية التي تكتنف الاختيار الأول وذلك بتحديد وتعيين عنصر تجريبي تزعم له خاصية توجيه المعرفة اللغوية المحددة وراثيا (=القياس

6 - المرادف التصوري لهذه الثنائية في النحو العربي هو ثنائية القياس والسماع. سنفصل الحديث عن أوجه هذا الترادف لاحقا.

الكلية) توجيهها جزئيا مخصصا تنطمس معه القدرة اللغوية الكلية المفتوحة على المتعدد والمتنوع والمزعومة في رتبة من الرتب التخيل النظري أصلا صالحا ومرجعا يمكن المتكلم من الإفصاح بكل اللغات.

إن فكرة التجربة اللغوية الجزئية والمحدودة تدرج في سياق البحث عن هذا المسوغ التجريبي. يقول أحد النحاة التوليديين⁽⁷⁾: « إن القول بأن القدرة على الممارسة اللغوية عند المتكلم ترتبط فقط بالملكة اللغوية المحددة وراثيا تستوجب القول بأن المتكلم يستطيع التكلم بكل اللغات الممكنة بصرف النظر عن خصوص محيطه الذي أحاط بنشأته اللغوية الأولى. والذي يحد من هذا الاستلزام المنطقي الناتج عن القول بالملكة اللغوية المحددة وراثيا هو القول بأن: الملكة اللغوية بمفردها ليست كافية بل لابد من التجربة اللغوية المخصصة التي تخرج المعرفة اللغوية الكلية الى حيز التطبيق والتوظيف».

خلاصة القول إذن أن القدرة اللغوية في إطار نظرية النحو الكلية "قياس" مرن مفتوح على كل اللغات وهذا الانفتاح لا يصدقه في الواقع اللغوي دليل تجريبي إذ لا وجود لمتكلم يتكلم بكل اللغات، ودور التجربة اللغوية الخاصة أنها: إذ توجه المعرفة اللغوية الوراثة التوجيه الجزئي المناسب لواقع لغوي جزئي تنسخ فيها تلك القدرة السابقة على "الانفتاح المطلق" على المتعدد والمتنوع وتُحل محلها انغلاقا على واقع لغوي مخصص. (مع هامش ضيق جدا للانفتاح على اللغات الأخرى يمكن من الاكتساب الجزئي للغة الثانية والثالثة.... وجزئية الاكتساب هنا مرتبطة بما ذكرنا آنفا من أن قريحة المتكلم في لغته الأولى لا تبلغها قريحة في أي لغة أخرى ثانية أو ثالثة).

10 - إن هذا التحليل يستوجب اللجوء إلى مفهوم إضافي يضمن لفكرة التوظيف الجزئي للقياس (أو الميزان) الكلية في إطار تجربة لغوية محدودة المكانة التي تناسبها ضمن الصرح التصوري السابق. وبعبارة صريحة، ما تقدم في الفقرات السابقة يستوجب البحث في طبيعة الآلة التي يتم بها هذا الربط التوظيفي (أو الإنزالي) بين "الكلية المعرفي" و "الجزئي التجريبي".

إن المبادئ والقواعد النحوية الكلية المشتركة بين الألسن تقابلها فروق بين اللغات المختلفة تبلغ في بعض الحالات درجة من الحدة تكلف نظرية النحو الكلية عنتا شديدا. وهذا مرتبط ارتباطا مباشرا بالحقيقة التالية « المعرفة بنحو لغة معينة لا يستلزم المعرفة بنحو لغة أخرى». الإنجليزية واليابانية مثلا بينهما تشابه من حيث أن الجمل فيهما تتكون من الفاعل والمفعول والفعل لكنهما يختلفان في المنحى الذي يتخذه ترتيب هذه المكونات. وهذا معناه أن كون الرتبة الإنجليزية (فـا فـم) ليس جزءا من الكليات اللغوية، إنه جزء من نحو اللغة الإنجليزية وليس جزءا من نحو اللغة اليابانية. والسؤال المطروح

في سياق هذا المشهد هو كيف تصير هذه القاعدة الرتيبة جزءا من نحو المتكلم يهتدي بها في تنظيم مكونات الجمل؟ المشهد المتخيل في هذا الخصوص هو أن النحو الكلي يتضمن العناصر الثلاثة "الفاعل" و "المفعول" و "الفعل" باعتبارها مفاهيم كلية مشتركة بين كل اللغات طبيعية. والطفل في أثناء اكتسابه للغة الأم يختار منحى خاصا في ترتيب هذه العناصر يناسب التراكيب التي يعالجها "تلقيا وتأويلا" في إطار تجربته اللغوية الخاصة. وهذا معناه أن هناك وسائط⁽⁸⁾ تختلف اللغات باعتبارها ومن هذه الوسائط الوسيط الرتبي⁽⁹⁾: كل لغة تتخذ منحى خاصا في تثبيت هذا الوسيط أي في اسمه باعتبار الإيجاب أو السلب. الاختلاف بين اللغات من الناحية الرتيبة إذن يمكن اعتباره نتيجة لهذا التنوع أو الاختلاف الوسيط⁽¹⁰⁾ وهذا معناه أن الطفل في بنائه لنحوه الداخلي يحتاج إلى مبادئ ومفاهيم النحو الكلي وإلى المعالجة التجريبية - تلقيا وتأويلا - لتراكيب لغة من اللغات. وفي غياب التجربة اللغوية الخاصة لا يستطيع الطفل أن يبني نحوه الداخلي (لا يستطيع مثلا اختيار الانتظام الرتبي «فا مف ف» في اليابانية أو «فاف مف» في الإنجليزية) وللنحو الكلي دور مركزي حاسم في تنظيم التجربة اللغوية الأولى. ففي المثال الرتبي المشروح آنفا يجب أن يقال إن: النحو الكلي يزود المتكلم بمفاهيم الفاعل و المفعول والفعل (التي تعتبر أرتا نحويا مشتركا بين جميع اللغات) و كذا بالوسيط الرتبي والطفل في خضم العملية الاكتسابية ينحو بهذا الوسيط منحى تثبيتي خاصا إما بالإيجاب وإما بالسلب وإذا كانت المبادئ الكلية لا تتعلم لأنها جزء من الإرث اللغوي المشترك وكذلك الشأن بالنسبة للوسائط في عموم جنسها فإن كيفية تثبيت هذه الوسائط تستوجب قسما ضئيلا من التعلم.

يميز التوليديون أيضا بين التعلم والاكتساب، فالتكلم يتعرف لسان قومه مهتديا في تمثل نحو هذا اللسان بالكيلات وهذا يستوجب القول بأنه يكتسب القدرة على الحديث بلسان قومه أما عموم القدرة اللغوية فهي جزء من تكوينه الفطري. لذلك لفظ الاكتساب يفضل عندهم لفظ التعلم لأن هذا الأخير يشعر بأن المتكلم يتعلم البيان اللغوي ابتداء بفضل التجربة اللغوية.

إن التجربة اللغوية (=ملاسة اللغة ومعالجتها في اضطرابها وتدفعها الاستعمالي بين المتكلمين) تنزل عندهم من الاكتساب اللغوي منزلة الزند أو المقداح⁽¹¹⁾. فرغم المبادئ الفطرية الكلية التي بحوزة

Parameters. - 8

Word - ordre parameter. - 9

Parametric variation. - 10

The acquisition process is " triggered ". - 11

المتكلم فإنه لا مناص من تعلم المعجم (=الكلمات ومعانيها) ليتمكن من توظيف تلك المبادئ. وهذا التعلم⁽¹²⁾ مناطه التجربة اللغوية

* * *

وفي سياق التعقيب على هذا التوجه الخاص في تصور العلاقة بين النحو الكلي والأنحاء الجزئية⁽¹³⁾ نقول:

لئن انتظمت نظرية النحو الكلي من الناحية التصورية والفلسفية العامة وفق مقتضى برنامج محاصرة التنوع والتعدد - المذكور آنفا أصلا لجملة من التعريفات والتمييزات التوليدية - وذلك من حيث قيامها على فكرة إرجاع الانحاء الى قياس وحيد وميزان مرجعي متفرد، لئن كان ذلك فإن تضمن واستلزام هذه النظرية لفكرة الانفتاح المطلق على كل اللغات - المشروح بتفصيل سالف - جاء مضادا ومخالفا لمعاني الوحدة المطلوبة وهنا تتدخل فكرة التجربة اللغوية وكذا مفهوم الوسيط الذي يضمن الانتقال المنطقي من النحو الشائع الى النحو المختص. إن العلاقة بين النحو الكلي والتجربة اللغوية الخاصة علاقة بين «نحو شائع» و «نحو مختص» والجسر الذي يضمن الانتقال من الشيعو الى الاختصاص هو الوسائط (=البرامترات). هذه العلاقة محمولة في شكلها العام على العلاقة بين الجوهر وأعراضه. الانحاء الخاصة منزلتها من النحو الكلي منزلة الأعراض من الجوهر الملتبس بها⁽¹⁴⁾.

11 - إن هذا "النحو المختص" الذي يبينه المتكلم انطلاقا من المبادئ الكلية و الوسائط من جهة أولى ومن التجربة اللغوية من جهة ثانية يتضمن ضربا آخر من التنوع، يستهدف كذلك برنامج الاختزال والبحث عن الوحدة. وفي هذا السياق يندرج التمييز داخل النحو المختص بين «النحو النواة»⁽¹⁵⁾ و «النحو الموسوم»⁽¹⁶⁾ وهذا التمييز أقرب ما يكون في مضمونه من تمييز النحاة العرب القدماء بين ما ينقاس (=القياس) وما يحفظ ولا يقاس عليه (=السماع).

إن الطفل إذا بلغ السادسة من عمره فإنه يكون قد بنى نحو لغته الأم على أتم نحو. وهذا لا يلزم عنه أن معرفته اللغوية لا تتطور بل يصيبها من التطور الشيء الكثير خصوصا في اتجاهين اثنين:
- اكتساب المفردات الجديدة.

12- تراجع تفاصيل المسألة الاكتسابية في وجهها المعجمي في "How to set parameters" (1991.) Lightfoot, D.

13 - نستبدل لفظ الجزئي هنا بلفظ الخاص المستعمل عادة لدلالات تعود إليها لاحقا.

14 - هذا الربط المؤسس "استعاريا" على انطولوجيا الجواهر والأعراض ستبين أهميته بالنسبة لبرنامجنا في القراءة والتأويل لاحقا.

15- Core - grammar.

16- Marked periphery.

- اكتساب التراكيب التي لا تطرد في الاستعمال.

هذه الأشكال الاستثنائية أو الموسومة⁽¹⁷⁾ ليست جزءا من النحو النواة بل تنتمي الى الهامش الموسوم⁽¹⁸⁾ (اي الى هامش النحو لا الى نواته ومركزه)، وهي لأجل ذلك لا يرتبط اكتسابها بالمرحلة الأولى. وأخيرا المتكلم يجب أن يتعلم أيضا الأعراف الاجتماعية والسنن الثقافية المرتبطة بلغته الا أن هذه العناصر ليست جزءا من النحو في التعريف التوليدي بل تنتمي الى مجال أعم هو السلوك الإنساني. إن الغاية الكبرى الذي يصبو إليها النحو التوليدي هي بلوغ الرتبة الكفائية التفسيرية وذلك من خلال تقديم صياغة صريحة وواضحة للمكونات الثلاثة الآتية التي تنزل عنده منزلة النموذج المحاكي لآلة الاكتساب اللغوي:

(i) مبادئ النحو الكلي والوسائط.

(ii) التجربة اللغوية المطلوبة لتشغيل مبادئ النحو الكلي.

(iii) النحو النواة.

لأجل ذلك فإن البيانات النحوية التفصيلية المتعلقة باللغات الخاصة ليست معنية عنده إلا من حيث كونها مدخلا لا بد منه لصياغة المبادئ التي تتحد باعتبارها أنحاء اللغات الطبيعية. فتفاصيل النحو النواة - بعبارة أخرى - ليست هدفا في حد ذاته بل الغاية المرجوة هي تفاصيل المعرفة النحوية المتكلمية وهذه لا سبيل إليها إلا:

- الموازنة بين الأنحاء النوية واستخلاص "المشترك بينها" واعتبار جزءا من ذلك الكيان المصطلح عليه بالإرث البيولوجي المشترك وهو القرينة اللغوية،
- وكذا تحديد المميزات التي تستأثر بها هذه اللغة أو تلك عن غيرها من اللغات وبيان أوجه ارتباط هذه المميزات الخاصة بوسائط النحو الكلي⁽¹⁹⁾

إن التعامل مع لغة واحدة في البحث النحوي قصارى ما يجوز أن ينتهي إليه من نتائج هو كتابة نحو خاص بتلك اللغة له حظ من الكفاية في الملاحظة والوصف لكنه لا يستطيع تجاوز ذلك الى تقديم "نموذج" لمعرفة المتكلم اللغوية والكيفية التي استقرت بها عنده. وهذا معناه أن الرتبة التفسيرية، في

Marked periphery. - 17

Marked periphery. - 18

19- سنين لاحقا بتفصيل أن هذا التقابل بين الكلي والبرامري في النحو التوليدي يرادفه في النحو العربي التقابل بين الميزان والتلفيظ (الميزان العامي "نحو كلي" والأبواب المختلفة تنزل من هذا الميزان منزلة التلفيظ الخاصة أو منزلة اللغات الخاصة من النحو الكلي).

مدارج الكفاية، مرتبطة عن التوليديين ارتباطا مباشرا بالمعرفة المتكلمية، وأن التوليدي مطارد بقدر المقارنة بين اللغات ليين من جهة أولى درجة الكلية في كل خاصية اكتشفها في نحو نواة وليبرهن من جهة ثانية على أن هذه الخاصية يمكن اعتبارها اختيارا لغويا خاصا محددًا بواسطة النحو الكلي.

12 - هناك مثال شاع عند التوليديين في هذا الخصوص نعرض له باختصار شديد والذي يعيننا منه في المقام الأول وقبل كل شيء كونه يقوم على فكرة لها أهميتها بالنسبة لتأويلنا وهي «تصنيف اللغات باعتبار معيار الحجم الى لغات كبرى ولغات صغرى».

يندرج المثال المذكور في سياق الإجابة عن السؤال المشهور: كيف يبنى الطفل نحو لغته الخاصة؟. الطفل كما رأينا مزود في هذا التصور بمجموعة من المبادئ والقواعد الكلية ومجموعة من الوسائط. ومن أمثلة هذه الوسائط أن المتكلم في الإيطالية يتعلم أن الفاعل الضمير في لغته يجوز حذفه بينما المتكلم الإنجليزي والفرنسي يتعلم أن الفاعل الضمير لا يجوز حذفه البتة.

هذا الفرق بين الحالتين اعتبار برامتري إذ المتكلم مطالب هنا بتثبيت برامتر حذف الفاعل الضمير بالإيجاب في الإيطالية وبالسلب في الفرنسية والانجليزية. ثم أن تثبيت هذا البرامتر أسهل على الطفل الإيطالي منه على الطفل الإنجليزي أو الفرنسي. إذ إن الطفل الإيطالي لا يحتاج الا الى جملة واحدة يتلقفها فيعلم أن التثبيت البرامتري في هذا الخصوص يجب أن يكون على جهة الإيجاب أما الإنجليزي فالخطب معه أعسر وأصعب لانه لا يسمع إلا الجمل التي تتضمن الفاعل الظاهر فكيف السبيل الى أن يتعلم أن لغته لا تجيز حذف الفاعل الضمير. المشكل هنا له علاقة بما يعرف بإشكال «الدليل السالب»⁽²⁰⁾ أي كيف يمكن ان نستخلص أن شيئا ما لا يجوز انطلاقا من عدم مصادفته فقط؟ وهل كل ما لا يصادفه المرء لا وجود له أو لا يجوز؟.

حل هذا الإشكال السبيل إليه استعانة التحليل بفكرة «الحجم» المشار إليها سابقا وذلك تحرير الملاحظة بأن الإيطالية لغة أكبر حجما⁽²¹⁾ من اللغة الانجليزية: إذ بإزاء كل جملة انجليزية تتضمن فاعلا ضميرا توجد في اللغة الإيطالية جملة اضافية يستتر فيها الضمير الفاعل. وهذا معناه أن الجمل ذوات الفاعل الضمير في الانجليزية ينبغي أن تعتبر مجموعة فرعية بالاضافة الى نظيرتها في الإيطالية التي تجيز الحذف.

يرى التوليديون أن الطفل في بناءه لنحوه الداخلي وفي تثبيته لقيم الوسائط يبدأ بالافتراض الأدنى أو الأقرب⁽²²⁾ أي بالتثبيت الرامتري الذي ينتج «اللغة الصغرى» وهذا معناه بالنسبة للمثال المعني عندنا بالتحليل أن كل الأطفال يبدأون بافتراض أن «وسيط الفاعل المستتر» يتم تثبيته سلبا وهو التثبيت الذي ينتج اللغة التي لا يجوز فيها حذف الفاعل الضمير.

غاية الأمر أن الطفل إذا أعطيت له وقائع أو أدلة إيجابية لا يختار إلا التثبيت الذي ينتج اللغة الكبرى أي اللغة التي تجيز حذف الفاعل الضمير، وباختصار، إن الطفل الانجليزي، لا يحتاج إلى أدلة على أن لغته مخصصة إيجابا بالنسبة لوسيط الفاعل المستتر أما الإيطالي فيحتاج إليها ولأجل ذلك فإن هذا الأخير يضطر إلى إعادة تثبيت الوسيط⁽²³⁾.

يهمنا من عرض هذا المثال التنبيه إلى أن العلاقة بين التثبيتات الرامتزية في اللغات مدخل لترتيب اللغات باعتبار الحجم (أي الصغر والكبر) وأن هذا يلزم عنه نظريا إمكان وجود لغة كبرى بإطلاق (وهذه اللغة يجب أن تكون أقرب اللغات إلى النحو الكلي) ولغة صغرى بإطلاق وبينهما رتب ومنازل. أما الميزان الذي يحدد الصغر والكبر فيما يبدو هو «قوة التصرف» أي أن اللغة الأكثر تصرفا هي اللغات الأكبر حجما والعكس بالعكس. سنعود بتفصيل إلى هذه العلاقات لاحقا.

22 - minimal assumption.

23 - راجع التفاصيل في:

- Manzini, R and K. Wexler (1987) "Parameters, Binding Theory and Learnability"
- Hyams, N. (1986) "Language Acquisition and the Theory of parameters"
- Hyams, N. (1989) "The null subject Parameter in language acquisition".

الباب الثاني

«العاملية» في نظام التمثيلات المعجمية التوليدي

- 1 - مبدأ محاصرة التعدد: التقطيع المركبي والأصول الميزانية التوليدية
- 2 - الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي: الجوهر بين أفرادهِ وأعراضهِ
- 3 - مبدأ الإسقاط: الميزان المحوري المجرد وصورهِ التلفظية المزيدة
- 4 - مبدأ الإسقاط الموسع والشكل السيويهي العام

1 - مبدأ محاصرة التعدد: التقطيع المركبي والأصول الميزانية التوليدية

- المفاضلة بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي

- «الوحدة المركبية» في التوليدية «والوحدة التعلقية» في السيويهية

من أمهات المسائل التي اشتغل بها النحو التوليدي وما زال: طبيعة المساهمة المعجمية في التنظيم البنيوي للجملة، أي طبيعة الوجهة التي تتخذها العلاقة بين بنية الجملة وبين الكلمات المفردات التي تنتظم منها العبارة. إن الافتراض العام الذي نحا بالنظرية النحوية التوليدية في هذا الخصوص منحى خاصا هو أن المعلومات المعجمية تساهم بحظ وافر في توجيه الشكل الذي يجب أن تتخذه الجملة في انتظامها البنيوي. وعلى العموم الحديث عن المسألة المعجمية وعلاقتها بالمسألة البنيوية يستوجب بسط القول في جملة من القضايا التي لها صلة مباشرة بهاتين المسألتين. من هذه القضايا:

- عناصر الانتظام البنيوي المذكور.

- "النظرية المحورية" من حيث كونها ضابطا للبنية الجمالية (المحمول وموضوعاته) وتطبيقات هذه

النظرية في مسائل " الموضوع " غير المفردى والضماثر الحشوية او الزائدة الخ....

- مبدأ الإسقاط ومبدأ الإسقاط الموسع من حيث كونهما ضابطين للعلاقة بين المعجم وبين بنية

الجملة.

* * *

1- إن الوحدات او الكائنات اللغوية التي يصح مبدئيا اتخاذها موضوعا للبحث اللغوي تنقسم باعتبار مقياس الصغر والكبر قسمين: الجملة من جهة وكل ما يكبرها حجما من جهة أخرى كالفقرة أو الحديث المتبادل أو النص... وما كان في سبيل ذلك مما طال أو قصر. والنظرية النحوية في إطار التقاليد التوليدية لا يناسبها أن تشتغل إلا بأبسط هذه الكائنات وهي الجملة أما الوحدات الكبرى فيناسبها أن تكون موضوعا لأنماط أخرى من البحث اللغوي⁽¹⁾.

1- تراجع تفاصيل هذا التمييز وجملة من فروع المتعلقة بتأويل العبارة وعلاقته بالتركيب أو النحو الصوري في:

- Kempson R. (1977): "Semantic theory".
- Kempson R. (1988a): " Grammar and Conversional principles".
- Kempson, R. (1988b) " Logical form : the grammar cognition interface"
- Lightfoot, D. (1979) " Principles of diachronic syntax"
- Sperber, D. and D. Wilson (1986) "Relevance".

إن هذا التمييز بين «الجملة» وغيرها من الوحدات التي تكبرها حجما أو تخالفها وظيفة جزء كذلك من خطة «اختزال المتعدد» المشروحة آنفا، والتي يبدو أنها تستوي مرجعا مطردا للنظر النحوي التوليدي في كل واجهاته. إلا أن النحوي يواجه كذلك مع الجملة نفسها - على بساطتها بالاضافة الى الوحدات التي تكبرها حجما - نفس الإشكال، إشكال «التعدد»، ومصدر التعدد هذه المرة هو الوحدات الكلمية التي يفرزها التقطيع الكلمي والذي يتقدم باعتباره الامكانية التقطيعية الأولى التي تتبادر الى الحس اللساني قبل غيرها. والحل يبدأ عند التوليدي بالمفاضلة بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي وذلك في ضوء مقياس: الأصلح لوصف العمليات اللغوية.

2 - إن التقطيع الكلمي في العرف التوليدي لا يناسبه أن يكون أصلا للوصف النحوي لأن العمليات اللغوية كالتقديم والتأخير والاستفهام وغير ذلك تنظم وفق سنن تشعر بأن الوحدات الكلمية لا تصلح أن تكون أصولا مباشرة ووحيدة للجملة وأن الذي يناسبها في هذا الخصوص هو أن تنزل من الجملة منزلة المكونات النهائية⁽²⁾ التي تنظم بكيفية رئاسية وهرمية في قلب وحدات أكبر هي المركبات. إن «المركب» في النحو التوليدي مفهوم أساسي يتحدد باعتباره المرجع التقطعي المؤسس للنظرية النحوية، وهو في ذلك بديل لمفهوم «الكلمة» وهاك بيان ذلك:

الجملة التالية تحتمل في التقطيع، التوجيه الكلمي (2) والتوجيه المركبي (3)⁽³⁾:

Jeeves will meet his employer at the Castle. - 1

[Jeeves] [will] [meet] [his][employer] [at] [the] [Castle]. - 2

[s[NP Jeeves][AUX will][VP meet [NP his [N employer]][PP at [NP the [N castle]]]]- 3
castle[NP]PP]VP

- عدة المكونات في التقطيع الكلمي ثمانية وفي التقطيع المركبي دون ذلك بكثير.

إن الاستدلال التوليدي على أفضلية التقطيع المركبي على التقطيع الكلمي ينطلق من ملاحظة أن استقلال The عن Castle و at عن the castle و His عن employer و meet عن his employer وعن at the castle يستلزم إمكان معاملة هذه الأجزاء المستقلة في التقديم والتأخير والاستفهام وغير ذلك من العمليات التركيبية معاملة غيرها وهو استلزام تكذيبه الوقائع اللغوية:

* [His] Jeeves will meet employer at the castle - 4 أ -

Ultimate Constituents. -2

-3

- Riesmsdijk, V and williams E. 1986

- Haegeman, L. 1991 " Introduction to Government Binding theory"-

4 - ب - . * [At] Jeeves will meet his employer Castle

4 - ج - . * Employer at the, Jeeves will meet his Castle.

4 - د - . * Meet his, Jeeves will employer at the Castle

إن التقطيع المركبي يعكس العلاقات البنيوية بين العناصر اللفظية أي تلك العلاقات التي تستوجب التعامل مع هذه الأخيرة مركبة على نحو مخصوص لا مفردة.

وبعبارة أخرى، العلاقات بين العناصر في التقطيع اللفظي علاقات أفقية لا رئيس فيها ولا مرؤوس أما في التقطيع المركبي فإن العلاقات بين العناصر رئاسية بحيث يحكم بعضها بعضا. والذي نراه في هذا الخصوص أن كل نظرية نحوية تجاوزت العلاقات الأفقية في التقطيع إلى العلاقات الرئاسية تتضمن مفهوم المركب وإن لم تصرح بذلك في تعريفاتها ومسلماتها الأولى.

إن العلاقات في التقطيع المركبي مبنية على فكرة أن العناصر بعضها من تمام بعض وأن العمليات اللغوية تستهدف العناصر في تمامها. ولئن كان مفهوم المركب مشتقا من فكرة التمام هاته فإن الذي نراه - انطلاقا من تطبيقات فكرة التمام في أبواب النحو العربي - أن العلاقات العاملة المعروفة في هذا النحو يمكن تأويلها مركبيا خصوصا إذا تذكرنا مقالة النحاة العرب في أن المعمولات من تمام عواملها وأن الصلات من تمام رؤوسها⁽⁴⁾ إلخ... قلنا إذن إن العلاقة بين العناصر في التقطيع المركبي رئاسية هرمية⁽⁵⁾ فالعنصران اللفظيان employer و His مثلا تنتظم منهما وحدة تركيبية تدعى مكونا وهو المركب الاسمي الذي يتنزل منه الاسم employer منزلة الرأس وكذلك الشأن بالنسبة للعناصر اللفظية الثلاثة at و the و castle التي ينتظم منها كائن مركبي هو المركب الحرفي الذي رأسه الحرف at وصلته المركب الاسمي the Castle . وهذه العناصر السداسية في التقطيع اللفظي الثنائية في التقطيع المركبي تنزل في مستوى آخر للتقطيع المركبي منزلة الصلة من رأس مقولي هو الفعل meet. وذلك لتكوين كائن مركبي أعلى يستغرق كل ما تقدم وهو المركب الفعلي. التقطيع المركبي إذن قد تعدد فيه المجالات المركبية⁽⁶⁾ تعددا منضبطا وفق مبدأ الرئاسية. أي أن المركب قد يكون مجالا ممتدا من أعلى إلى أسفل في علاقة هرمية تجعل المركب الأعلى مشرفا على مكونات البنية كلها وهذا معناه أن المركب قد

4- التأويل المركبي للعلاقات العاملة « العربية » سنتخذ لاحقا مدخلا للحديث عن الثوابت التصورية المشتركة بين العاليتين العربية القديمة والتوليدية الحديثة.

5- هذه العلاقات تنتظم منها "البنية المكونية" الذي يتم تمثيلها إما بواسطة الأشكال الشجرية الهندسية وإما بواسطة القواعد المركبية وإما بواسطة التقويس المعنون أي المصحوب بالعناوين المقولية والمركبية.

6- سنقيم لاحقا موازنات ومقارنات مفصلة بين مفهوم المجال المركبي في النحو التوليدي ومفهوم المجال العملي في النحو العربي، ومواقع الترادف التصوري بينهما.

يتخذ مجالات مختلفة في البنية الواحدة، وليس النظر في قضايا البنية المكونية في النحو التوليدي إلا نظرا موسعا في القوانين المنظمة لهذه المجالات ولضوابط تتابعها الرئاسي وحدود تتابعها الأفقي.

هناك أمر آخر تجب الإشارة إليه هنا وهو أن التدرج الهرمي في التقطيع المركبي من أسفل الى أعلى محكوم بفكرة البحث عن الوحدة والتجانس أي البحث عن عنصر يجمع بين صفة «المكون» (هذه الصفة تضمن للعنصر المطلوب صفة الوحدة إذ المكون في التعريفات عبارة عن وحدة تركيبية) وبين خاصية استغراق جزئيات البنية استغراقا إشرافيا.

إن قيام التقطيع المركبي السابق على فكرة أن كلا من العناصر الكلمية الثلاثة at و the و castle تتقدم في البنية باعتبارها "مكونا" أي باعتبارها وحدة تركيبية لها حظ من الاستقلال يسوغ معاملتها في العمليات اللغوية المختلفة معاملة الكل الذي لا يتجزأ، وكذلك الشأن بالنسبة ل his و employer وبالنسبة للفعل meet والمركبين السالفين الحرفي والاسمي، أمر تؤيده الوقائع اللغوية (4) السابقة و(5) الآتية:

5 - أ - at the Castle, Jeeves will meet his employer.

ب - His employer, Jeeves will meet at the Castle.

ج - Meet his employer at the Castle, Jeeves will [indeed].

إن الفكرة الثابتة وراء هذا التحليل هي أن التصرف الرتبتي في الجمل يراعي مبدأ التقطيع المركبي. وهذه المراعاة معناها أن التقديم والتأخير لا يستهدف إلا «المكونات» أي الوحدات المركبية. إن الجملة في هذا التصور عبارة عن مسافة أو فضاء تتوالى فيه الآحاد والأصناف. الآحاد هي الأجزاء اللغوية النهائية (=الكلمات) والأصناف هي عناوين على التكتلات التي تحملها تلك الأجزاء⁽⁷⁾. وهذه التكتلات لا تتابع أفقيا ولكنها تنظم رئاسيا وهذا معناه أن هناك تكتلات دنيا وأخرى عليا وبينهما مواقع تكتلية وسيطة.

وبعبارة أخرى، الأجزاء لا تخلو من أحد أمرين فهي إما منفصلة وإما متصلة وهي في الاتصال تراعي مبدأ الهرمية الرئاسية⁽⁸⁾ أي أنها لا يستغرقها كل واحد تتصل باعتباره ولكنها تتصل عبر كليات وسيطة تربطها بالكل الأعلى. هذه الكليات الوسيطة هي المركبات. وهذه الوسائط المركبية تستمد مشروعيتها النظرية من كونها المستهدفة بالعمليات اللغوية (الرتبية، الاستفهامية الخ...) دون الأجزاء المنفصلة (=الآحاد).

7 - الأصناف مواقع افتراضية أو - باللغة النحوية العربية - مواقع معنوية.

8 - أي تبدأ بالحد الاتصالي الأدنى فالذي يليه ثم الذي يليه حتى تصل الى الكل أو الصنف المستغرق لكل الأجزاء.

ما يعيننا في المقام الأول من هذه التفاصيل هو هذا التمييز بين الكل الأعلى بإطلاق وبين الكليات الوسيطة التي تنوب عن الكل الأعلى في الاستغراق والإشراف، وكذا كون التنظيم المركبي لبنية الجملة في النحو التوليدي مبني على فكرة أن استغراق الكل (=ج) للأجزاء ليس استغراقا افقيا ولكنه استغراق رئاسي يعتمد على الوسائط. هذه الرئاسية التي دخلت في التعريفات التوليدية عنصرا أساسيا في تحديد المركب ستجعل النحوي التوليدي مطاردا بها - كما سنرى - في كل واجهات التحليل النحوي لأنه جعلها مناطا للتقطيع المركبي المحدود أصلا مرجعيا من أصول النظرية النحوية.

إن اتصال الآحاد (=الأجزاء اللغوية المفردة النهائية) ينضبط إذن بمبدأ الرئاسية وبالعلاقات الربط والسيادة فإذا تذكرنا أن مادة العلاقات العاملة هي هذه العلاقات وذلك المبدأ استنتجنا من ذلك أن الاتصال المذكور مدخل طبيعي في النحو التوليدي إلى القول بالعلاقات العاملة بين العناصر التي «تتصل» بالكيفية المشروحة آنفا.

ونختم هذه الفقرة بالملاحظات الآتية:

- إن الحديث عن الاتصال والانفصال وعن الجزئي والكلبي يجر بالضرورة إلى الحديث عن انطولوجيا الجواهر والاعراض. ولنا عودة بالتعليق المفصل على هذه العلاقات في الفصل الموالي.

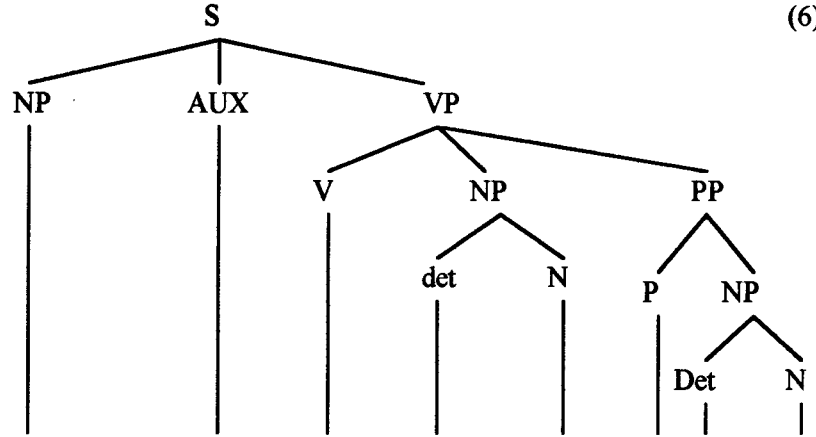
- إن النظر القائم على استعارة: الآحاد والأصناف والمتصل والمنفصل والجزء والكل يرتبط ارتباطا مباشرا كما سنرى لاحقا بتعقيدات "المقدمة المكانية" أو انطولوجيا الأعراض المكانية المعتبرة في تأويلنا ثابتا تصوريا فلسفيا في كل نظر لغوي عاملي المذهب.

- إن القول بالمركب يلزم بالقول بالعلاقات الرئاسية (=الربط والسيادة) والقول بالعلاقات العاملة يتضمن على وجه الاستلزام القول بالمركب. فبين المركبة والرئاسية والعاملية تلازم مطلق.

- وأخيرا: إن الحديث عن عناصر الانتظام البنيوي في النحو التوليدي استوجب الحديث عن وحدات التحليل التركيبي في هذا النحو، وهو حديث يجر إلى موازنة أو مفاضلة قائمة بشكل ضمني في هذا النحو بين وجهتين في التقطيع هما التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي.

هذه المفاضلة نرى أنها تدرج في سياق الرغبة في اكتساب مدارج جديدة في سلم الاختزال الصوري الذي يهدف أساسا إلى أمر وحيد وهو امتصاص مظاهر الاختلاف والتعدد إلى أقصى حد ممكن أي البحث عن مناطات الوحدة التي يصح جعلها أصلا صوريا للمتعدد والمتنوع الذي لا حداً له. (المتعدد هو الأجزاء اللغوية الآحاد النهائية ومناطات الوحدة التي تختزل هذا التعدد هي الكليات أو الأصناف المركبية).

3 - إن الحدس اللغوي يقضي بأن الجمل (5) ليست إلا تنويعات أسلوبية للجمل (1) وهذا الحدس يتم تفسيره في النحو التوليدي بإرجاع علاقة التنويع الأسلوبية المذكورة بين الجمل الأربع (1) و (5) الى وجود مناط للتماثل البنيوي بين هذه الجمل هو المعروف ب «البنية التحتية» اي البنية الناتجة عن التقطيع المركبي (3) او معادها الشجري (6)



إن كل جملة من الجمل الثلاث (5) تتضمن تصديرا لمكون من المكونات المركبية الثلاثة NP، VP، PP، الجملة الأولى تقدم فيها الى صدر الجملة م ح وفي الثانية تقدم فيها م س الواقع تحت اشراف م ف وفي الثالثة تقدم المركب الفعلي جملة وتفصيلا.

إن تقييد التصرف الرتبي الذي تحتمله الجملة (1) في الأوضاع الرتبية الثلاثة المنصوص عليها في (5) إشارة او دليل على أن «التقديم» ينضبط بضابط بنيوي يبحث عنه في معطيات التقطيع المركبي. إن الأصل البنيوي المطرد في الأوضاع الرتبية الثلاثة المذكورة هو أن «التقديم» او «التصدير» لا يستهدف إلا الوحدات المركبية.

إن مفهوم «المركب» و «البنية المكونية» والذي يتحدد باعتباره المرجع التقطعي المؤسس للنظرية النحوية مفهوم مركزي بالنسبة لهذه النظرية او هو جوهر هذه النظرية الأول من حيث كونه الأصل الذي ترتد إليه كل الأعراض الاستدلالية ومن حيث كونه يتقدم في التوظيف النظري الداخلي باعتباره مصدرا تشتق منه الضوابط البنيوية.

ان ما قيل عن التصرف الرتبي يصدق بتفاصيله على التصرف الاستفهامي (=الاستفهام التصديقي، والاستفهام التصوري. بمختلف أشكاله: الاستفهام عن الفاعل او المفعول او الظرف الخ...). فالاستفهام التصوري او المكوني⁽⁹⁾ ضابطه أنه لا يستهدف الكلمة اي جزء المركب وإنما يستهدف المركب.

خلاصة الامر إذن أن: انضباط التصرف الرتبي⁽¹⁰⁾ والتصرف الاستفهامي⁽¹¹⁾ بالضابط
البنوي المذكور دليل على مركزية مفهوم «المركب» في النظرية النحوية التوليدية.

* * *

تعليق:

أ - «المركبية» في النحو التوليدي و «التعلق» في النحو العربي: أي ترادف؟

سنبين أن من منطقات الترادف النظري الظاهرة بين النحويين العربي والتوليدي، منطقتا على
درجة عالية من الدقة والأهمية بالنسبة للمنحى الخاص الذي ارتضيناه في برنامجنا التأويلي والذي يهدف
الى استقرار ثوابت العقل النظري النحوي. وذلك، القرابة التصويرية الوثيقة التي أمسكنا بها بين مبدأ
«المركبية» التوليدي ومبدأ «التعلق» المعمول به في النحو العربي. هذه القرابة كان الطريق إلى الإمساك
بمخوطها ملاحظة قيام النحويين معا في توظيفهما للمبدأين المذكورين على فكرة «حدوث النظام» وهو:
- مبدأ حدوث «النظام» في بنية فوضوية سابقة.

- وأن البنية المنظمة هي المستهدفة بالتصرف الرتبي دون البنية الفوضوية، بمعنى أن القيم الرتبية لا
تدخل البنية إلا بعد خروج هذه البنية من حيز الفوضى الى حيز النظام وفق ما تفرضه «المركبية» في
النحو التوليدي و «التعلقية»، في النحو العربي.

إن قيام التحليل السالف على افتراض أن التصرف الرتبي يراعي مبدأ التقطيع المركبي (بحيث أن
التقديم الى صدر الجملة لا يصيب إلا الوحدات المركبية أما الوحدات الكلمية فلا) يتضمن علاقة ترتيبية
واضحة بين البنية الكلمية والبنية المركبية من جهة أن الاولى سابقة والثانية لاحقة، وكذا بين البنية
المركبية والبنية الرتبية الاولى سابقة أيضا والثانية لاحقة.

إن افتراض أن القيم الرتبية لا تدخل إلا بعد دخول القيم المركبية على العناصر الكلمية يذكر
بالعلاقة الترتيبية المعروفة⁽¹²⁾ في النحو العربي بين البنية الفوضوية وبنية الانتظام المعمولي والتي نعتبر
الانتظام الرتبي مستوى من مستوياتها الى جانب الانتظام الإعرابي والانتظام الربطي الخ....⁽¹³⁾
ووجه التشابه المثير الذي لحظناه في الحالتين هو:

Preposing. - 10

Question - formation. - 11

12- راجع تفاصيل هذه العلاقة الترتيبية في احمد العلوي: V2 "Grammaire et coranité"

13- راجع تفاصيل هذا الاعتبار في "الباب الثاني من رسالة: "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها
العالمية"

- افتراض بنية قبل النظام، وهي البنية الكلمية في النحو التوليدي والبنية الفوضوية في النحو العربي، تليها بنية تتلقى القيم الانتظامية وهي «البنية المركبة» في الأولى وبنية «التعلق العاملي» في الثاني.

- وكذا افتراض أن الأحوال الرتبة تدخل على «النظام» أو البنية المنتظمة (بالعلاقات المركبة في النحو التوليدي وعلاقات التعلق العاملي في النحو العربي) لا على البنية الفوضوية الكلمية. غاية الأمر أن: العلاقة الترتيبية المستفادة من التحليل التوليدي السالف تذكر بالعلاقة التي قامت في العاملية العربية القديمة بين البنية التي تكون قبل الدخول العاملي والإحداث وبين البنية التي تكون بعد هذا الإحداث وذلك الدخول. هذا وإن المفاضلة التوليدية بين التقطيع الكلمى والتقطيع المركبي وكذا أساسها الاستدلالي يفيدان بشكل صريح قيام التحليل على مبدأ فوضوية البنية الكلمية وانتظامية البنية المركبة.

إن الأحوال الرتبة في النحو العربي لا تلعب بالعناصر قبل انتظامها المعمولي في المحلات الإعرابية لأن هذا الانتظام المعمولي الإعرابي به تخرج العناصر من حالة الفوضى إلى حالة النظام العاملي (=التعلق) والتصرفات الرتبة أوضاع انتظامية لاحقة للتصرفات الإعرابية لأن هذه الأخيرة هي المناط الأول للنظام العاملي والتصرف الرتبي لا يستهدف إلا البنيات التي لها سابق انتظام معمولي إعرابي . أدلة هذه العلاقة الترتيبية بين التصرف الرتبي والتصرف الإعرابي وأن الأول لاحق للثاني تستقرى في كل الابواب النحوية خصوصا باب المفعول به في مسائل العلاقة الرتبة بين الفاعل والمفعول (تقديم أحدهما على الآخر أو تأخيره). فلتن كانت الرتبة في هذه المسائل تعوض الإعراب أي تكون بدلا منه وذلك في الأحوال التي يخشى فيها اللبس بسبب خفاء الإعراب وغياب القرينة في نحو "لقي عيسى موسى" وبابه، فإن الإعراب لا ينوب عن الرتبة. هذه العلاقة النيابية بين الإعراب والرتبة دليل على العلاقة الترتيبية المذكورة آنفا. فنيابة الرتبة عن الإعراب والذي تكاد تنحصر وظيفته في الدلالة على النظام العاملي وأوجهه، دليل على أن الإعراب سابق والرتبة لاحقة.

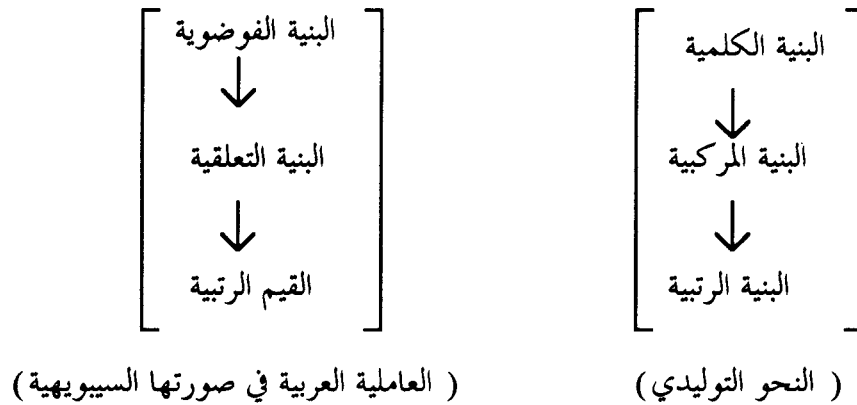
إن الذي يهمننا من هذا الاستطراد عن المسألة الإعرابية وصلتها بالمسألة الرتبة في النحو العربي هو التنبيه الى أمرين: أولهما، أن نيابة الرتبة عن الإعراب وفقدان العكس دليل على اسبقية القيم الإعرابية بالنسبة الى القيم الرتبة. والثاني: أن القيم الإعرابية مذكورة هنا من حيث كونها دليلا على الإفضاء العاملي (ومناط للانتظام المعمولي) الذي تخرج به العناصر من حيز الفوضى الى حيز النظام.

والمراد من لفت الانتباه الى هذين الأمرين هو الاستدلال على أن القيم الرتبة في النحو العربي لا تدخل إلا بعد انتظام العناصر. وهاهنا بيت القصيد إذ إن النحو التوليدي، كما ذكرنا سابقا، في قيامه

على فكرة الموازنة بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي على أساس مقياس الأصلح لوصف العمليات اللغوية (كالتصرف الرتبي والاستفهامي) وهي فكرة تستمد منطقها من العلاقة بين فوضى سابقة وانتظام مركبي لاحق (يتم باعتبار معاني الربط والسيادة والإشراف المشروحة بتفصيل فيما تقدم)، يذكر بالعلاقة الترتيبية المعمول بها في النظرية النحوية العربية القديمة بين البنية الفوضوية وبنية النظام العامل⁽¹⁴⁾.

إن المرجع الأساس الذي اعتمدناه في بناء هذه المرادفة النظرية هو «القراءة» الوثيقة بين «المركب» و «التعلق» شكلا وتصورا ووظيفة⁽¹⁵⁾ وترتيباً داخل النحو.

ولعل الشكل التالي يلخص ما نريد:



ب - التنظيم المركبي: الأصول الميزانية والتلفيزات المختلفة

(أو "الميزان المركبي" وتصريفاته المختلفة)

إن البنية المركبية الأساسية في النحو التوليدي والتي إليها ترجع كل المتغيرات التلفيزية تعادل في دورها الميزاني الدور الذي يحظى به الشكل الميزاني العام في العاملة السيوييهية التي من مبادئها أن «الاختلاف في التلفيز لا يمنع من أن يكون لها ميزان واحد... فلا يقع النقاش والاعتلال للحالات والشروط إلا في مستوى التلفيز وهذا أمر يعم سائر ابواب النحو»⁽¹⁶⁾ كما أن القواعد التحويلية التي تربط الصور التلفيزية المختلفة بأصلها الميزاني في النحو التوليدي يعادل دورها دور قواعد الحذف

14- القول في المركبية : «لا يتصدر من مكونات الجملة إلا الوحدة المركبية» (م س ، م ف... الخ) يرادف في التعلقية (=العاملية في صورتها العربية) القول «لا يتصدر من مكونات الجملة إلا ما كان منتظما في محل إعرابي». في هذا الاطار يجب تأويل ما عرف من عبارات النحاة العرب من أنه لا يجوز الفصل بين جزأي المركب في التقديم والتأخير.

15 - خصوصا «الوظيفة التقطيعية» وما ارتبط بها من وظائف أخرى ملازمة تتعلق بتوجيه الاستدلال واستنباط المبادئ الخ....

16 - احمد العلوي: " التصاوير الزخشرية "

والذكر والاضمار والتقديم والتأخير في النحو العربي. وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التليفية الداخلة على الميزان «تلك القواعد التي تنشأ وتعد بالنسبة الى الميزان العاملي بحيث أن مراعاتها يجعل في إمكان عارفها تقدير صورتها الميزانية الكاملة وكأن شروط التلفيذ في الابواب بحث في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليها»⁽¹⁷⁾ انطلاقا من هذا التصور نرى أن من أوجه الترادف النظري الكبرى بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية:

أ - انطلاقهما معا من مرجع تقطيعي معين⁽¹⁸⁾ لتحديد الاصول الميزانية التي ترجع إليها الصور التليفية.

ب - اعتمادهما في المفاضلة بين المراجع التليفية الممكنة والمتنافسة على معيار ينص على ان المرجع التلطيبي المفضل هو الذي يسمح بتحقيق رتبة في اختزال الاصول الميزانية وتقليل الأنواع الاساسية أكثر من الرتبة التي يسمح بها غيره.

ج - قيامهما معا - في اطارما تقدم - على فكرة التمييز بين الاصول الميزانية والتلفيظات التي توافقها او تخالفها بالزيادة والنقص وغير ذلك من أوجه المخالفة. وهي فكرة تظهر بجلاء في اعتمادهما على «المساطر الإرجاعية» وفي هذا الإطار يندرج مفهوم «البنية التحتية» المركبية في النحو التوليدي ومفهوم البنية التقديرية في العاملية العربية، المتماثلان من حيث الوظيفة أو الغاية المرجوة منهما وهي تقليل الأنواع الأساسية واختزال الاصول الميزانية بإرجاع المتغيرات التليفية المختلفة الى ثوابت ميزانية قليلة العدد: ففي المثال الرتبي التوليدي السابق رأينا ان التحليل قام على أساس استخلاص أوجه التماثل بين الأوضاع الرتبية المختلفة (المدعوة آنفا في لغة هذا التحليل تنويعات أسلوبية) وذلك بإرجاعها إلى بنية مركبية وحيدة مشتركة وهذا في تأويلنا لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن: التقطيع المركبي في النحو التوليدي هو الذي يزود النظرية بأصولها الميزانية، وذلك على شاكلة التقطيع العاملي في النحو العربي التقطيع المشتق من معاني التعلق والذي يزود النظرية النحوية العربية بموازينها الأساسية كما هو معلوم وفي هذا التأويل يجب ان نعتبر: التصرفاتُ الرتبية تغيراتٍ تدخل على الاصول الميزانية التي ينتجها التقطيع المركبي. وفي هذا الاطار أيضا نفهم منطق قولهم إن القطع المركبية هي المستهدف بالتصرف الرتبي والاستفهامي دون القطع الكلمية.

17 - المرجع السابق.

18 - «المركب» / «التعلق والمسافة».

خاتمة:

1 - إن مرجعية التقطيع المركبي بالنسبة للأصول الميزانية التوليدية تستوجب القول هنا أيضا بأن المساطر التقديرية وإرجاع الصور التلفيفية الى أصل ميزاني موحد واجهة أخرى من واجهات برنامج "محاصرة التنوع والتعدد" في النحو التوليدي.

2 - إن فكرة المركب في حد ذاتها رأينا سابقا أنها تطبيق لهذا البرنامج في أحد مستوياته وذلك من حيث كونها مرجعا تقطيعيا بديلا عن المرجع الكلمي. واستواؤها في ما تقدم مرجعا تتحدد باعتباره الاصول الميزانية الموحدة دليل آخر على مركزية هذه الفكرة بالنسبة للبرنامج التوليدي.

للمركب إذن واجهتان يساهم بهما معا في تنفيذ برنامج الاختزال المذكور:

- واجهة «المرجع التقطيعي» الذي يدفع بمقدمة تقليل وحدات التحليل التركيبي الى أقصى حد ممكن.

- واجهة «الأصول الميزانية» المشتقة من الواجهة الاولى والتي تنضبط منهجيا بمبدأ تقليل الأنواع الميزانية الأساسية.

ملاحظات ختامية:

1- نعتبر انطلاقا مما تقدم أن مبدأ التنظيم البنوي باعتبار علاقات السيادة والربط، وفكرة إخراج العناصر من حيز الفوضى الكلمية الى حيز النظام المركبي موقعان أساسيان من مواقع التواصل الترادفي بين المركبة التوليدية والعملية العربية، يجوز اعتبارهما أولى الخطوات التمهيديّة نحو الموازنة النحوية التفصيلية بين السيويهيّة والتوليدية.

2 - فالعلاقات الضبطية في العملية العربية مثلا يناسبها أن تكون مقابلة لعلاقات الربط والإشراف والتحكم المكوني في المركبة التوليدية كما أن المحلات الإعرابية في الأولى تقابلها المواقع الشجرية في الثانية كما أن مبدأ الشجرية في المركبة يرادف مبدأ المسافة في «العملية التعلقية» والجامع بينهما فكرة المجال أو الفضاء وتعقيدات الانطولوجيا المكانية المؤسسة لكل نظرية نحوية عاملية المنحى. ومن جهة أخرى نرى أن الحالات الإعرابية الدالة على الانتظام المعمولي في العملية العربية تقابلها في المركبة ما يجوز تسميته «بالحالات الشجرية» (=«الأمومة» و«البنوة» و«الأخوة» ...) أي الكينونة تحت إشراف موقع معين أو بجواره الخ....

إن الحالات الشجرية أدلة للانتظام المركبي في النحو التوليدي تعادل في وظيفتها النظرية أدلة الانتظام التعلقي في العملية العربية (=الحركات الإعرابية) وترجمة الحالات الشجرية بألفاظ الأمومة والأخوة والبنوة ترجمة تصورية لأوضاع انتظامية تُترجم في النحو التوليدي بألفاظ أخرى في مستويات تمثيلية أخرى من مستويات هذا النحو غير مستوى العلاقات الشجرية. وبين هذه الترجمات الإعرابية

علاقة تعادل⁽¹⁹⁾ والاختلاف في اللغة التي تنتمي إليها الالفاظ الوصفية في كل مستوى من المستويات المذكورة راجع الى اختلاف جهة الوصف فهي نحوية في حال، ودلالية او منطقية في حال أخرى وتركيبية في أحوال أخرى... هذا الضرب من النظر النحوي الذي تتعدد فيه مستويات التمثيل وجهات النظر والوصف، والذي تتعدد فيه لأجل ذلك الأعراب على جهة التعادل في العناصر والعلاقات المستهدفة بالإعراب وعلى جهة الاختلاف في معجم الالفاظ الوصفية باختلاف زوايا التحليل، شاعت منه في النحو العربي طرق ومسالك مختلفة⁽²⁰⁾.

3 - بقي أن نقول قولاً موجزاً عن العناوين المركبة التي تتخلل الفضاء الشجري في المركبة التوليدية، فهل في أوضاع العاملة العربية وفي مقاييسها ما يمكن أن يجعل مرادفاً لهذه العناوين المركبة في طبيعتها وفي وظيفتها؟ إن الذي نراه هنا هو أن هذه العناوين يناسبها أن تكون ممرات عاملية تمنع أو تسوغ تسرب الإفضاء العامل بـقيم الربط والسيادة و التعلق. هذا وإن مما يمكن اجراؤه من أوضاع النحو العربي مُحجَرى المركبة في النحو التوليدي اجراء صريحاً جملة من الأحوال التي تحل فيها المعمولات في المحلات الإعرابية لا بالمباشرة ولكن بالوسائط التأويلية (نحو الجملة المؤولة بالمصدر والجملة المؤولة بالمفرد والجار والمجرور في مسائل التعدي). ومن أحوال المركب الصريحة في النحو العربي أيضاً ما لا يتصرف جزؤه⁽²¹⁾، في الإعراب ولا في الرتبة ولا في الإضمار والإظهار ولا في الذكر والحذف ويتنازل عن حق التصرف البنيوي عموماً لكل الذي يحيط به.

19 - راجع فكرة الأعراب المتعادلة وكونها محاولة لترجمة إعراب كلي هو الإعراب المتكلمي في أحمد العلوي "اللغة وعناوين الظهور"

20 - راجع جملة من هذه الطرق والمسالك في "اللغة وعناوين الظهور" وفي "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة"

21 - الذي له مقابل في التقطيع الكلمي.

الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي:

الجوهر بين افراده واعراضه.

(I) الالفاظ - المقولات - المركبات.

- أ - الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي.
- ب - المقولة والمركب اي علاقة ترتيبية.

(II) المقولة التركيبية - المعجمية ومبدأ محاصرة التعدد.

- أ - دور المقولة بين المعجم والتركيب.
- ب - المقولة في المعجم علاقة بين النواع وافراده.
- ج - المقولة في التركيب علاقة بين النوع واعراضه.

(III) المقولات تحدد نوع المجال المركبي.

(العقائد والنحو - العاملة العربية والتوليدية بين الأفقية والرئاسية)

(IV) النوع المقولي له علاقتان:

- علاقة بأفراده (=التخصيص المقولي)
- وعلاقة بأعراضه (=التخصيص التفريعي)
- الترادف بين ن ن ع⁽²²⁾ و ن ن ت⁽²³⁾ في الاستمداد من أصول الاستعارة التمكينية.

(V) البنية الموضوعية والبنية المحورية: الميزان المحمولي وأنواعه المقولية

- الفعل
- الصفات والاسماء والحروف.

(VI) النظرية المحورية وانطولوجيا الاستعارة التمكينية.

22 - ن ن ع= النظرية النحوية العربية

23 - ن ن ت= النظرية النحوية التوليدية

I - الألفاظ - المقولات - المركبات

أ - الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي

1 - المقصود بالالفاظ هنا مفردات القاموس والسؤال الذي ينطق منه التوليديون في ما يتصل بطبيعة العلاقة بين الالفاظ والمقولات والمركبات سؤال حول المبدأ الأساس الذي ينضبط باعتباره التوزيع البنيوي للعناصر. وبعبارة أخرى: الالفاظ تتوزع بنيويا كيفما اتفق أي على غير هدى مرسوم أم أن توزيعها ينضبط بضابط معلوم تحدده النظرية النحوية ضمن قائمة ضوابطها ومبادئها العامة.

خلاصة الموقف التوليدي في هذا الخصوص تكمن في أن الانتماء المقولي للالفاظ هو الذي يحدد توزيعها البنيوي. أي أن الطبائع المقولية التي تنتمي إليها الالفاظ هي التي تحدد الأوضاع التي يمكن أن تظهر فيها هذه الأخيرة. وبعبارة موجزة: النوع⁽²⁴⁾ التركيبي للفظ هو مناط وضابط انتظامه التوزيعي.

إن هذا الموقف معناه في تأويلنا أن أول خيط في شبكة الانتظام البنيوي للالفاظ هو الانتماء المقولي (=الاندراج ضمن صنف أو نوع أو قسم من اقسام الكلم). ومن المظاهر الأساسية التي يستدل بها التوليديون على تحكم الأنواع المقولية في السلوك التوزيعي للالفاظ كون العلاقة التعويضية أو الاستبدالية لا يمكن أن تقوم بين ألفاظ تنتمي إلى طبائع مقولية متعارضة أو مختلفة. من أمثلة ذلك أن تعويض مفردة فعلية مثلا في سياق تركيبي معين بمفردة تباينها مقوليا (اسمية مثلا) لا يجوز وإن كانت هذه الأخيرة مرتبطة بها اشتقاقيا أو معادلة لها من الناحية الدلالية بوجه من أوجه المعادلة.

2 - إن هذه المكانة الخاصة التي حظيت بها الطبائع المقولية في النحو التوليدي فيما يتصل بتدخلها الحاسم في توجيه الخواص التوزيعية البنيوية للالفاظ هي الفكرة الأساس التي تثوي وراء اعتبار المعلومات المقولية المتصلة بالمفردات المعجمية جزءا من نحو كل اللغات الطبيعية.

إن افتراض أن كل مفردة من مفردات المعجم ترتبط بإعراب (=تخصيص) مقولي محدد لزم عنه في هذا التحليل قول آخر بأن حلس المتكلمين تجاه الجمل التي يرجع الفساد فيها إلى "الاستبدال" المذكور آنفا والذي لا يراعي مبدأ التكافؤ المقولي بين طرفي الاستبدال لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن بحوزة كل متكلم قاموسا داخليا⁽²⁵⁾ يتضمن كل المعلومات التي يهتدي بها هذا المتكلم في التنظيم البنيوي لمفردات لغته، (وهو ما شاع في الاصطلاح التوليدي بالمعجم الذهني⁽²⁶⁾) وأن التخصيصات المقولية لما كانت جزءا من هذه المعلومات فإن الموقع الذي يناسبها في هذا التصور الذي يستمد مبناه ومعناه من

24 - لفظ المقولات نعتبره مرادفا للفظ الأنواع أو الجواهر أو الاصناف أو الاقسام.

Internal dictionary.- 25

Mental lexicon. - 26

نظرية النحو الكلي هو أن تعتبر جزءا من المعجم الذهني المذكور وهذا معناه بعبارة أخرى أن: النحو الكلي أي معرفة المتكلم الفطرية باللغة تتضمن من بين ما تتضمنه مفهوم "المقولة التركيبية".

3 - إن اعتبار المقولة التركيبية جزءا من النحو الكلي يرتبط استلزamia باعتبار آخر سبقت الإشارة إليه آنفا: وذلك أن اعتماد التقطيع المركبي أصلا مرجعيا استدلاليا مطردا بالنسبة للنظرية النحوية في النحو التوليدي، على حساب التقطيع الكلمي، لزم عنه اعتبار مفهوم "المركب" جزءا من المعرفة الذهنية الداخلية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية. وهذا الاعتبار اللازم عن سابقه لزم عنه اعتبار آخر وهو افتراض أن المقولة التركيبية - من حيث كونها رأسا للمركب - لا يناسبها أن تكون هي أيضا الا جزءا من المعرفة اللغوية المتكلمية مادام العنوان المركبي الذي يشرف عليها جزءا من هذه المعرفة.

4 - إن الغاية المرجوة من افتراض أن المقولة التركيبية جزء من المعلومات المعجمية وأنها تحدد الخصائص التوزيعية للألفاظ هي التوطئة والتمهيد لسلسلة من الاستدلالات القائمة على مبدأ التدخل الصارم للخصائص المعجمية في توجيه البنية التركيبية.

ب - المقولة والمركب أي علاقة ترتيبية.

- إن العلاقة بين المفردة المعجمية ومقولتها التركيبية علاقة مباشرة وبينها وبين مقولتها المركبية علاقة غير مباشرة. وهذا لا معنى له في تأويلنا إلا أن انتظام الوحدات الكلمية باعتبار القيم المقولية يسبق انتظامها باعتبار القيم المركبية وأن الإعراب المقولي أسبق الأعراب - في النحو التوليدي - على الإطلاق لأن المقولات هي أول انتظام معمولي تخرج باعتباره العناصر المعجمية من حيز الفوضى الى حيز النظام. - ويهمننا هنا أن نشير الى أن منزلة المقولات في النظرية النحوية العربية القديمة تضاهيها منزلة المعلومات المقولية من غيرها من المعلومات في النحو التوليدي في جل التفاصيل تقريبا. ويعيننا من هذه التفاصيل على وجه التحديد في هذه المرحلة من التأويل: ما تعلق منها بالترتيب النمذجي أو التمثالي للقيم المقولية بالنسبة الى غيرها من القيم الانتظامية الاخرى وفي تأويل آخر بالنسبة الى غيرها من جهات النموذج ومفاصل التمثال ولاسيما العلاقة الترتيبية الموسومة قبل حين بالمباشرة وعدمها. غاية الأمر أن الترادف التمثالي بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدي في هذا الشأن يكمن في: جعل العلاقة بين المفردات المعجمية وبين انتظامها باعتبار علاقات الربط والسيادة⁽²⁷⁾ علاقة غير مباشرة تمر عبر الوسيط المقولي⁽²⁸⁾. وليس فصل سيبويه في «الكتاب» بين باب:

27 - أي العلاقات المركبية في النحو التوليدي والعاملية التعليقية في النحو العربي.

28 - هذا الترتيب بالنسبة للنحو العربي برهنا عليه من خلال جملة من التفاصيل تراجع في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة".

«اقسام الكلم من العربية» وبين باب «محاري أواخر الكلم من العربية» على هذا الترتيب إلا واجهة تمهيدية من الواجهات التي تفصح عن العلاقة الترتيبية النمذجية بين الانتظام المقولي. والانتظام باعتبار مفاهيم «الإحداث» و«المحاري» و«التمكن وعمه» والتي هي عناوين مصاحبة للتعلق العامل في النحو العربي. ولعل الشكل التالي يحتل ويختصر ما نصبو إليه من حمل الترداف بين النحويين في الشأن الترتيبي المذكور:

[النحو السيويهي: اللفظ ————— المقولة ————— التعلق]

(المحاري والإحداث والتمكن وعدمه)

[النحو التوليدي: المفردة ————— المقولة ————— المركب]

هذا وإن من بين المظاهر الأساسية التي تتجلى فيها المنزلة الأساسية التي يحظى بها الإعراب المقولي في النحو العربي والتي تضاهي منزلته في النحو التوليدي؛ مظهرين: أولهما: كون المقولات في النحو العربي اعتبرت اعلاماً على الأنواع الميزانية الأساسية (ج س، و ج ف). والثاني: المقدمة الاختصاصية التي تنص على أن المختص من الأدوات يعمل والمختص لا يعمل. الاختصاص هنا مقولي. وعليه يتوقف السلوك البنيوي العامل للادوات.

II - المقولة التركيبية المعجمية ومبدأ محاصرة التعدد

إن القول بأن "المعجم الذهني" تقرن فيه المفردات القاموسية (=الألفاظ) بإعرابها المقولي معناه في تأويلنا أن المقولات في هذا المستوى تنزل من المفردات المعجمية منزلة الموازين المحدودة من تليظاتها المختلفة التي لا تنحصر بعد.

لقد رأينا فيما رأيناه سابقاً أن افتراض أن كل مفردة من مفردات المعجم ترتبط بتخصيص مقولي محدد لزم عنه القول بأن بحوزة كل متكلم معجماً ذهنياً يتضمن كل المعلومات التي يهتدي بها هذا المتكلم في التنظيم البنيوي لمفردات لغته وأن الطبائع المقولية جزء من هذه المعلومات إلا أن هذا الافتراض وما يلزم عنه يستلزم أيضاً القول بأمر آخر وهو أن المعرفة المعجمية للمتكلم فطرية جملة وتفصيلاً. وهو زعم يكذبه الواقع لأنه يؤدي إلى نتيجة مستحيلة وهي أن المتكلم يؤكد مزوداً بمعاجم كل اللغات البشرية الممكنة.

إن أقاويل النحوي التوليدي وزعمه المتعلقة بأصول ومبادئ المسألة المعجمية في توالدها الاستلزامي⁽²⁹⁾ اسقطته في أم القضايا المشكلة وهي "قضية التعدد" المستهدف الأساس بالبرنامج التوليدي في شقه المتعلق بالاختزال الصوري وبالبحث عن الوحدة والتجانس في العالم اللغوي.



إن الخروج من هذا المأزق النظري، الذي يكمن في التعارض بين لزوم نظري وبين الواقع اللغوي وبينه وبين مطلب الوحدة والاختزال، كان طريقه عند النحوي التوليدي التمييز في المعرفة المعجمية بين واجهتين اثنتين: إحداهما: عطاء او هدي فطري والفطرية معناها في النحو التوليدي الكينونة جزءا من النحو الكلي، وما هو بهذه المنزلة لا يتعلم لأنه جزء من الإرث الفطري للإنسان. والثانية: كسب بشري يحصل بالجهد والتعلم والمعالجة الاكتسابية المستمرة وهذا الكسب يهتدي بما هو مرسوم في الواجهة الاولى من مبادئ ومفاهيم.

إن "المقولات التركيبية" في المسلمات الفلسفية التوليدية جزء من النحو الكلي بينما المفردات المعجمية (= الالفاظ) كسب بشري سبيله التعلم والتحصيل. وبألفاظ توليدية صريحة: «المتكلم يتعلم الفاظ لغته وكذا طبائعها المقولية أم «المقولة التركيبية» في حد ذاتها فإنه لا يتعلمها لأنها جزء من معرفته الفطرية باللغة اي من نحوه الكلي، (فهو مثلا يتعلم أن "ضرب" لفظ من الفاظ المعجم العربي وأن هذا اللفظ فعل وليس اسما ولا حرفا ولكنه لا يتعلم الفعلية والاسمية والحرفية من حيث هي طبائع مقولية مجردة مستقلة عن الالفاظ.

دور المقولة بين المعجم والتركيب (النوع وأفراده/ النوع وأعراضه)

سنقسم التعليق على هذا التوجه الخاص في تحليل المسألة المقولية قسمين، في القسم الاول نبين أن هذا التحليل قائم على خلفية فلسفية في المسألة المعرفية سنبين بعبارة موجزة جملة من مكوناتها الاساسية وفي القسم الثاني سنقدم جملة من الأدلة على أن الفصل بين المقولات والألفاظ في النظرية النحوية التوليدية يندرج في سياق الفصل الفلسفي المعروف في العقلانية الكلاسيكية في صورتها الارسطية وغير الارسطية بين النوع وأفراده.

أ - أولا: إن النظرية التوليدية في المقولات قائمة على أصل فلسفي من أصول المسألة المعرفية نصه: إن اللامتناهي بالنسبة للمتكلم قسمان: لامتناهي بإطلاق وهو اللغات عموما. ولامتناهي نسبي وهو الإمكانيات المتاحة في إطار اللغة الخاصة الواحدة.

والمتكلم بحوزته الآلة المحدودة المنتهية التي تمكنه من:

معرفة أو اكتساب اي عنصر من العناصر في مجموعة اللامتناهي بإطلاق لخصوص عنصر من عناصر هذه المجموعة، ولا كل عناصر هذه المجموعة، ومن الاكتساب النسبي للامتناهي النسبي اي التصرف في الإمكانيات المتاحة في مجموعة هذا اللامتناهي إنتاجا وفهما وتأويلا.

إن القول بالمقولة التركيبية في حد ذاته عبارة عن توجه نحو الاختزال الصوري للمتعدد المتمثل هنا في "المفردات المعجمية". والقول بأن المفردات تقترن في المعرفة المعجمية للمتكلم بتخصيصاتها المقولية

لزم عنه أمران: أولهما أن المقولة جزء من المعرفة الفطرية والثاني أن فطرية المعرفة المعجمية والتي تعتبر المقولات التركيبية جزءا منها يلزم عنه أن المتكلم يولد مزودا بمعاجم كل اللغات الطبيعية وهو لزوم لا يصدقه الواقع اللغوي، وههنا تعارض كما رأينا بين لزوم منطقي من لزومات النظرية وبين الواقع اللغوي، ولاحتواء هذا التعارض يميز التوليدي بين واجهتين في المعرفة المعجمية واجهة يناسبها أن تكون هديا أو عطاء فطريا وواجهة لا يناسبها ذلك ويناسبها بدلا من ذلك أن تكون كسبا بشريا. الأولى لا تتعلم والثانية تتعلم وتكتسب.

ب - إن مسطرة الاختزال الصوري (=إرجاع الأفراد الى أنواعها الأساسية) تمّ إعمالها في التوليدية، في خصوص نظرها المتعلق بالمسألة المعجمية، مرتين: مرة في القول بالمقولات المعجمية. ومرة ثانية في القول بأن هذه المقولات جزء من النحو الكلي، المعرفة الفطرية للمتكلم، دون المفردات المعجمية التي يناسبها أن تكون شأنا كسبيا فطريا. ففي الحالة الأولى يتنزل التخصيص المقولي من المفردات المعجمية منزلة التمثل الاختزالي الصوري لهذه المفردات وذلك باعتبار طبائعها النوعية الجوهرية الملازمة (=المقولات). وهذا الضرب من التمثل محمول على الاختزالية في هذا التأويل لأن مادته وأساسه جملة من الأنواع الأساسية قليلة العدد يندرج تحتها ما لا يتناهى من الصور الجزئية والاحوال الفردية. وباختصار هذا التأويل مبني على أن المقولة تنزل من المفردات التي تندرج تحتها منزلة النوع من افراده ومنزلة الميزان الصوري من متغيراته التليفية التي يحتملها وأما في الحالة الثانية فإن "المعجم الذهني" اعتبر معجما للأنواع لا للأفراد أي المقولات دون الالفاظ. (أي للموازن الصورية العامة دون الصور التليفية) وهذا التمييز ينطوي على توجه صريح وواضح نحو إقامة المسألة المعجمية على مبدأ "التوحيد" والاختزال الصوري دفعا للاحتمال المتبادر الى الخدس اللساني فيما يتعلق بالمعجم بأنه يتمنع على أدوات الاختزال الصوري، ومبنى ذلك كله على أن المتكلم في ممارسته المعجمية توليدا وتأويلا لا يكلف نفسه شيئا آخر غير إعادة انتاج الموازن المقولية بصور مختلفة.

إن هذا التوجه النظري المبني على مبدأ التوحيد والاختزال قد لازم النظرية النحوية التوليدية في كل أطوارها ومكوناتها (المعجم - التركيب - الدلالة...)

وإذ قد تبين في هذا الفصل كيف حمل المعجم هذا الحمل بواسطة المبدأ المقولي فسنبين في الفصل الموالي التفاصيل والتعقيدات المتصلة بتخريج المسألة التركيبية على هذا الحمل في التوحيد والاختزال بواسطة المبدأ نفسه أي المبدأ المقولي لكن في إطار توظيف نظري واستدلالي آخر عرف واشتهر بنظرية س - خط. والحد الذي يفصل بين المسألة المعجمية والمسألة التركيبية في طردهما تخريجيا على وتيرة الحمل الاختزالي - التوحيدي هو نفس الحد الذي يفصل في الانطولوجيا القديمة بين: النوع في علاقته

بأفراده وبينه في علاقته بأعراضه وإذا كانت العلاقة الأولى هي المعنية بالتخريج الاختزالي في المسألة المعجمية فإن الاختزال في المسألة التركيبية له ارتباط بالعلاقة الثانية⁽³⁰⁾. وهو حد معمول به منذ عهد العقلانية الكلاسيكية القديمة في صورتها الارسطية والسيبويهية وفي غيرهما من الصور العقلانية المرتبطة في أصولها الفلسفية بأنطولوجيا الجواهر والأعراض والأنواع والأفراد والوحدة والتعدد. وعلى العموم لنا عودة مفصلة بإذن الله تعالى في مناسبات لاحقة للتعقيب على فروع هذه المقارنة وتفصيلاتها.

إن الفصل بين المقولات والمفردات المعجمية باعتبار ما تقدم، من حيث كونه - على مقتضى تأويلنا - فصلا بين الموازين وتلفيظاتها يجب أن يكون في النحو التوليدي بمثابة المقدمة والتوطئة والتمهيد إلى الفصل في "التركيب" بين المواقع والألفاظ. وليس القول فيما تقدم بأن الطبائع المقولية للألفاظ هي التي تحدد توزيعها البنيوي إلا مظهرا من مظاهر هذا الفصل في المستوى التركيبي، وهذا الفصل معمول به، كما هو معلوم، في النحو العربي خطة أساسية في التحليل العامل.

وأخيرا، لئن وجب أن يكون الامتداد الطبيعي للفصل في المعجم بين المفردات المعجمية وأنواعها المقولية، فصلا في التركيب بين المواقع والألفاظ على الشاكلة المشهورة في النحو العربي فإن ذلك نرى أنه دليل قوي إلى تواصل ترادفي بين النظريتين النحويتين السيبويهية والتوليديّة - كما سيأتي تفصيل ذلك له أهمية خاصة بالنسبة لبرنامجنا في تخريج العبارة العاملة لمباحث النحو التوليدي.

(III) المقولات تحدد نوع المجال المركبي

1- إن القول إذن بأن الانتماء المقولي للكلمة هو الذي يحدد توزيعها البنيوي استوجب القول بأن «المعلومات المعجمية تلعب دورا أساسيا في تحديد بنية الجملة» فالشجرة المركبية تحتل النظر إليها في اتجاهين اثنين: من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى: في الحالة الأولى العناوين المقولية النهائية (=ف، س...) هي التي تحدد العناصر المعجمية التي يمكن إدخالها وفي الحالة الثانية الكلمة المدخلة تحدد المقولة التركيبية (=رأس المركب) وهذا معناه أنها تحدد "المقولة المركبية"⁽³¹⁾. غاية الأمر أن الفضاء الشجري المركبي، أعلاه يتحدد بأسفله وأسفله يتحدد بأعلاه وهذا التحديد المتبادل بين طرفي الفضاء

30 - انظر في "التصاوير الزخشرية" وفي "Grammaire et Coranité" تأويلا للعاملية العربية منظورا إليها من زاوية العلاقة بين اللفظي والعمودي أو العلاقة بين التصنيف المعمول والميزان العامل وهي نفس الزاوية التي اعتمدناها في تأويل الموقف التوليدي من دور "المقولة" في النحو التوليدي بين المستوى المعجمي والمستوى التركيبي: فهي في المعجم - وهو تصنيف عمودي - علاقة بين النوع وأفراده وفي التركيب علاقة بين النوع وأعراضه.

الشجري ترجمة للعلاقات الاستلزامية المشروحة آنفا بين المعجم والتركيب (أي بين المعلومات المعجمية والخصائص البنيوية).

2 - الانتماء المقولي للمفردة المعجمية إذن هو الذي يحدد الطبائع المقولية التي يجب أن يلتبس بها "المجال المركبي" الذي تنتظم فيه المفردة باعتبار قيم الإشراف والسيادة والربط (أي أن المقولات تحدد نوع المجال المركبي) : إن العلاقة هنا علاقة بين نوعين من الأصول الميزانية وهما الأصول المقولية المفردة والأصول المركبية. وكون الثانية يتحدد نوعها باعتبار الأولى امتداد طبيعي للعلاقة الترتيبية المشار إليها آنفا أصلا من الأصول الاستدلالية للنظرية وهي العلاقة بين الانتظام باعتبار القيم المقولية والانتظام باعتبار القيم التعلقية المركبية، الأول سابق والثاني لاحق، وهي العلاقة التي بينا سابقا أنها موقع من المواقع الأساسية في خريطة الترادف النظري بين العملية العربية والعملية التوليدية. هذا وإن الترادف في مستوى هذه العلاقة الترتيبية يلزم عنه أيضا ترادف في افتراض أن نوع المجال المركبي يتحدد باعتبار الانتماء المقولي لرأس هذا المجال.

والذي نراه أن هذا الافتراض له حضور جلي و متميز في العملية العربية في جملة من أصولها: منها المقدمة الاختصاصية ومنها أن المجالين العاملين الأساسيين في هذه العملية يتحدد نوعهما وهو «الابتدائية» و«الفعلية» باعتبار الانتماء المقولي لرأسيهما المالك لزمam المبادرة الضبطية في كل منهما فالاسمية علم على المجال الابتدائي والفعلية علم على المجال الفعلي.

العقائد والنحو

3 - ولئن كان للمركبات طبائع مقولية تحدد باعتبار الانتماء المقولي لرؤوسها فإن ذلك من معانيه الأساسية أن الانسجام بين المقولة المركبية والمقولة المعجمية شرط لازم لسلامة البنية واستوائها على الهيئة المطلوبة⁽³²⁾. إلا أن مجرد الانسجام بين المقولتين المعجمية والمركبية ليس كافيا لإنتاج جمل سليمة. فالإدخال العشوائي للعناصر الاسمية مثلا في المواقع التي تناسبها من الناحية المقولية (أي في المواقع المحددة لها في الإعراب المقولي) ينتج في كثير من الأحوال أوضاعا جمالية شاذة من نحو: (حملت الجبل) و(شربت ماء البحر)⁽³³⁾ وبأبهما والشدوذ في مثل هذه الأحوال لا يرجع إلى مخالفة المبادئ النحوية ولكن إلى اعتبارات لها صلة مباشرة بنسق عقائدنا عن العالم، وقد سبق أن الانحاء في التعريف التوليدي لا تتضمن قواعد ومبادئ في شأن هذه العقائد وما كان في سبيلها من الاعتبارات الإدراكية. إن النحو في العرف التوليدي يبنى على أساس استقلال القواعد النحوية عن العقائد. ونشير هنا إلى فرق

32 - سنقدم في الفصل الثاني تحليلا مفصلا للمبادئ التي تنضبط بها بنية المركبات وهيكل الفضاء الشجري عموما.

33 - سيبويه "الكتاب" 26/1.

بين النظرية النحوية العربية واختها التوليدية في طبيعة "العقائد" التي جابهتها كل منهما بالنسبة للنحوي العربي العقائد كانت إما دينية مستفادة من الوحي الالهي وإما إدراكية مستفادة من التجارب البشرية أما الأولى فقد اعتبرت مرجعا ترجيحيا بالنسبة للأحوال والأوضاع اللغوية التي تحتل تخريجات نحوية مختلفة كلها توافق قواعد النحو لكن بعضها يوافق العقائد الدينية وبعضها يخالفها والترجيح يكون على أساس مقياس الموافقة العقدية فما وافق مقتضى الدين من الأوجه الجائزة نحواً هو الوجه الصحيح، وأما الثانية فمن مشهورات سيبويه أنه عقد لها باب مستقلاً في كتابه ترجمه ب "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" وأما بالنسبة للتوليدي فالخطب معه أهون وأيسر لأنه لم يعنه من نوعي العقائد إلا العقائد الإدراكية التي نص على أن الوصف النحوي لا يستقيم صورياً وتمثالياً إلا إذا أسقطها من اعتباره، لأنها لا تنضبط بضابط عام مطرد يمكن نسبته إلى "النحو الكلي" ولأنها مرتبطة باختلاف الثقافات والأديان والإدراكات وما سوى ذلك مما لا يصلح أن يشتغل به النحوي الملزم بتعريف للنحو وللمتكلم لا يعتبر الاختلاف الثقافي جزءاً منه.

والذي يعنينا من أمر التوليدي في هذا الشأن هو أن كلامه في الفصل بين النحو والإدراك مبني على تعريف للحن انطلاقاً من فكرة "الاستبدال" المشروحة آنفاً. فالاستبدال إما ألا يراعي مبدأ "التكافؤ المقولي" وإما أن يراعيه. وعدم المراعاة يترتب عنها فساد نحوي من جهة الإعراب المقولي⁽³⁴⁾ وأما المراعاة فالأصل فيها أن تنتج الأوضاع الصحيحة وأما إذا تطرق الفساد إلى الجملة مع مراعاة مبدأ التكافؤ المقولي في الاستبدال فإن اللحن عندئذ يرجع إلى اعتبارات إدراكية أي إلى أسباب تتصل بنسق عقائدينا عن العالم.

العاملية العربية والتوليدية بين الأفقية والرئاسية

5 - من مميزات العاملية التوليدية أنها قامت على مبدأ الاعتراف بعلاقات السيادة والربط الفرعية التي تقوم داخل نفس المجال العامل فالقول بالمركب الفعلي مثلاً علماً على مجال لعلاقة ربط وسيادة بين الرأس المعجمي وفضلته لا يمنع من اعتبار الفضلة في حد ذاتها مجالاً مركبياً مستقلاً تنتظم في إطاره العناصر باعتبار معاني السيادة والإشراف في استقلال عن العلاقة السابقة وذلك جعلهم الفضلة مركباً سمياً أو مركباً حرفياً. وهذا معناه أن الشجرة المركبية مطاردة بالرئاسية الهرمية في سائر الأحوال وأنه لا يمكن أن تقوم في الشجرة المركبية علاقة وحيدة للربط والسيادة. وأما العاملية العربية فيميزها عن العاملية التوليدية في هذا الخصوص أفقيتها أي قيامها على مبدأ أن "مجال التعلق" يتم فيه أعمال الآلة

34 - إدخال الاسم مكان الفعل يضاهي في هذا التصور رفع الاسم في محل النصب والمضاهاة هنا بمعنى التعادل في زاوية النظر.

الضبطية مرة واحدة. والفضلة مثلا لا تخلو من أن تكون مفردة أو مركبة: في الحالة الأولى يصل الضبط أفقيا وفي الحالة الثانية بالواسطة التأويلية (التأويل المصدرى / التأويل بالمفرد). وهذا معناه أن نقط النظام لا يمكن ان تتعدد في نفس المجال التعلقي وإن تعددت فالثانية منهما تستهدف بالربط والضبط ومتى تم لها ذلك صارت بمنزلة المفرد من حيث تلقيها هي وما ربطته - وإن طال او تعدد - لقيم الربط والانتظام المعمول من نقطة النظام العليا. بعبارة أخرى، المركب في النحو العربي ليس مجالا مستقلا للربط العاملى او ليس نقطة نظام عاملى مستقلة بل هو طرف منتظم في مجال أعلى يستغرقها استغراقا إشرافيا. هذا التحليل ناتج في مجمله عن مبدأ الفصل بين المواقع والألفاظ ومبدأ الفصل بين الميزان وأشكاله التليفية. إن المركب في النحو العربي يحل في المحلات بواسطة التأويل المفردى الذي يلحق التليفيات المخالفة بميزانها العام، والحلول في المحلات هو مناط القول بعدم استقلالته فضاء للانتظام يوازي في الرتبة الفضاء الأوسع الذي هو جزء منه. وعلى العموم لنا عودة الى تفاصيل "المركبة" في النحو التوليدي في ضوء هذا التأويل ونكفي هنا بالإشارة الى أن اعتبار أن الإسقاط الوسيط يمكن أن يتكرر بقدر التكرار الذي يحدث في الفضلات التي يتخذها الرأس مظهر من مظاهر الأفقية في ظاهر الامر إلا أن الفصل الهرمي داخل الشجرة المركبة بين الإسقاطات الوسيطة المتكررة يترجم حرصا مطردا على رئاسية النظام البنيوي.

* * *

(IV) النوع المقولي له علاقتان:

- علاقة بأفراده (= التخصيص المقولي)

- علاقة بأعراضه (= التخصيص التفريعي)

1- سنبين في هذه الفقرة أن النوع المقولي لا ينظر إليه في النحو التوليدي من زاوية علاقته بأفراده فحسب (في إطار نظرية التخصيص المقولي للمفردات المعجمية) بل أيضا من زاوية علاقته بأعراضه اللازمة وغير اللازمة⁽³⁵⁾ وذلك في إطار نظرية التخصيص التفريعي. والكل جزء من المعرفة اللغوية (=المعجم الذهني) لأنهما يشتركان معا في تحديد "بنية المركب" وذلك في إطار المساهمة المعجمية في تحديد الخصائص البنيوية⁽³⁶⁾.

35 - العلاقتان هما أصول فلسفية في الانطولوجيا الكلاسيكية (نظرية الجواهر والاعراض).

36 - عدل هذه المساهمة في النحو العربي يجب البحث عنه في مسائل العلاقة بين القوائم التصنيفية وبين الاعتبارات الميزانية الأفقية.

ليست المركبية في النحو التوليدي إلا نظرا في تفاصيل العلاقة الأفقية بين المقولة واعراضها والتي في إطارها تصوير المقولة جزءا من مركب، جزءا ينتظم في سياق معقد من علاقات السيادة والاشراف والربط المكوني. إن المفردات المعجمية في هذا التصور لا ترتبط في المعجم بتخصيصها المقولي فحسب (أي بتحديد انتمائها النوعي) بل ترتبط أيضا بتخصيصها التفرعي أي بتحديد الأعراض التي يمكن أن تتخذها في إطار التخصيص المقولي السابق. وهذا مرتبط بما قيل آنفا من أن الإعراب المقولي الذي يحدد الانتماء الجوهري للمفردة المعجمية يحدد أيضا نوع المركب الذي يمكن أن ينتظم في إطاره باعتبار معاني السيادة والاشراف والربط. فليس التخصيص التفرعي إلا تحديدا لنوع الأعراض التي يمكن أن تدخل عليه في إطار الانتظام المركبي. المركبية في هذا التأويل إذن عبارة عن انتظام معمولي لرأس مقولي باعتبار قيم الربط والسيادة والاشراف وعلامة الانتظام هي الأعراض التي يمكن أن يتخذها الرأس المقولي إما على جهة الإيجاب (الحضور) أو على جهة العدم (الغياب). إن علاقة النوع المقولي بأعراضه إذن علاقة أفقية، هي مناط الانتظام باعتبار القيم المركبية، وتختلف عن علاقته بأفراده والتي تسلك في إطار العمودية كما بينا.

2 - وإذا كانت المفردات المعجمية (=الأفراد) تختزل ميزانيا على المستوى العمودي باعتبار الأنواع المقولية فإنها تختزل ميزانيا في إطار العلاقات الأفقية باعتبار الأنواع المقولية التفرعية. وإذا كان افتراض أن كل مفردة معجمية مصحوبة في حدس المتكلم بتخصيص مقولي محدد قد استوجب القول بأن المقولة التركيبية جزء من المعجم الذهني وبالتالي جزء من المعرفة الفطرية اللغوية فإن افتراض أن كل نوع مقولي مصحوب في حدس المتكلم بتخصيص تفرعي محدد قد استوجب أيضا القول بأن المعجم الذهني لا يتضمن الأنواع المقولية فحسب بل أيضا الأنواع المقولية التفرعية، أي التنوعات التفرعية التي يحتملها النوع المقولي. وهذا معناه أن هناك أنواعا مقولية عليا هي المقولات التركيبية وأنواعا مقولية تنزل من السابقة منزلة الأفراد من نوعها (=المتعدي واللازم مثلا بالنسبة للنوع المقولي الفعلي).

3 - إن المفردات المعجمية لها بالأنواع المقولية العليا علاقة مباشرة في المستوى العمودي وعلاقة غير مباشرة في المستوى الأفقي لأنها تمر عبر الأنواع المقولية الوسيطة (=التفرعية). وبعبارة أخرى النوع المقولي في الانفصال له علاقة مباشرة بأفراده وفي الاتصال له علاقة غير مباشرة بها لأنها تتم بواسطة التنوع الفرعي الذي يحتمله هو (أي النوع المقولي).

السؤال المطروح الآن هو: إذا كانت أمهات المقولات الدلالية (الحدث ، الذات وبابهما) هي مناط التنوع المقولي العمودي فما هو مناط التنوع المقولي الفرعي الأفقي؟.

وهنا نحتاج الى مقالة سبقت الإشارة إليها رمزا لا تفصيلا وهي أن الأمر يتعلق بإحدى المقدمات الفلسفية التي لها أصول معروفة في العقلانية الكلاسيكية مغرقة في القدم وهي أن: النوع المقولي أو الجوهر له علاقتان: علاقة بأفراده وعلاقة بأعراضه. وهذه المقدمة هي إحدى الدعائم الأساسية في الانطولوجيا الارسطية القديمة وفي التطبيقات التي شهدتها هذه الانطولوجيا الارسطية في غير الفلسفة الارسطية كالنحو السيويهي مثلا، والذي يؤكد عندي قيام هذه المقدمة الانطولوجية وراء النظر التوليدي في المسألة المقولية هو أن الأعراض التي هي مناط التنويع الفرعي الذي تحتلمه الأنواع المقولية في النحو تنقسم باعتبار اللزوم (أو الثوب) وعدمه قسمين بينهما وبين قسمي الإعراب والبناء قرابة واضحة لاحتياج الى تأويل وهي: العرض اللازم الثابت والعرض غير اللازم اي الذي يدخل ويزول.

4 - إن التمييز بين هذين القسمين من "الأعراض" التي تدخل على الرؤوس المقولية - الأعراض التي يمكن تسميتها جريا على مقتضى أصول اللغة السيويهيية في مثل هذا الشأن "المجاري" البنيوية - هو اساس السؤال التوليدي المشهور في هذا الخصوص والذي نصه: ما هي المكونات التي تمثل الحد الأدنى المطلوب لبناء الجملة؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال انتظمت في تاريخ النظرية النحوية التوليديية عبر مرحلتين: مرحلة نظرية التفريع المقولي ومرحلة النظرية المحورية، التي تنزلت من المرحلة السابقة منزلة الامتداد التفسيري والمرجع الاستدلالي.

التفريع المقولي

إن نظرية التفريع المقولي نظرية في تقسيم الأعراض التي تدخل الأنواع أو الجواهر المقولية قسمين: - أعراض لازمة وهي "اللزوم" و "التعدي" الى المفعول به. وهذه كنا قد خرّجنا أصولها التصورية على مقتضى النسق الصوري العامل في بحث آخر⁽³⁷⁾ حيث بينا أن اللزوم والتعدي بأصنافه «مجارٍ» للانتظام المعمول شأنها في ذلك شأن المجاري الإعرابية (اي مجاري أواخر الكلم المعروفة عند سيوييه) لكن في مستوى آخر للضبط العامل غير المستوى الذي يكون مناط الانتظام المعمول فيه هذه المجاري الإعرابية.

- وأعراض غير لازمة وهي كل ما اندرج في إطار التعدي الى غير المفعول به اي الملحقات (الزمان، المكان، الغاية، الهيئة الخ...).

وإذا أردنا أن نستعمل الألفاظ اللسانية التوليديية لا الألفاظ الأنطولوجية الأرسطية قلنا إن الفعل مثلا باعتباره مقولة تركيبية قد يتخذ مكونا مركبيا صلة له وجوبا وقد تكون صلته مكونا مركبيا

37 - "الأبواب الدلالية المنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

اختياريا لا واجبا. ويترجم التوليدون الاول بلفظ الفضلة⁽³⁸⁾ والثاني بلفظ الملحق⁽³⁹⁾. الاول المفعول به والثاني كل ما انتصب لتخصيص الإسناد.

في الانحاء القديمة كان ينظر الى الخاصية المتعلقة بوجوب وجود م س داخل م ف أو عدم وجوب ذلك باعتباره خاصية مرتبطة بحظ الفعل المطلوب من التعدي وال لزوم وفي هذا الاطار قام التمييز في الانحاء المذكورة (العربية أولا ثم الغربية بعدئذ) الى ثلاثة أصناف: الفعل اللازم والفعل المتعدي الى مفعول به واحد والفعل المتعدي الى مفعولين اثنين⁽⁴⁰⁾.

إن الصيغة النظرية التي التبتت بها هذه النظرية الكلاسيكية في تصنيف الأفعال (وهي نظرية ذات أصول ارسطية مرتبطة بمبادئ انطولوجيا الأنواع وأعراضها اللازمة وغير اللازمة) يمكن تلخيصها كما يلي: «إن الطبيعة التفرعية لرأس المجال المركبي، - لانتماء المقولي -⁽⁴¹⁾، هي التي تحدد طبيعة "الفضلة"، التي يجب أن يتخذها الرأس المذكور في إطار انتظام مركبي مخصوص: فكون الرأس المقولي فعلا لازما مثلا يستوجب أن تكون الفضلة موقعا فارغا».

طبيعة الفضلة المحددة هنا معناها في تأويلنا العاملي: طبيعة "المجرى البنيوي"⁽⁴²⁾ الذي سيتخذها الرأس المقولي في إطار انتظامه باعتبار القيم المركبية. والمجرى البنيوي للرأس المقولي في إطار هذا الانتظام ثلاثة مجاري «اللزوم» و«التعدي الأحادي» و «التعدي الثنائي».

إن الطبائع الانتظامية المحصاة إلى الآن قسمان: الطبائع المقولية المستقلة عن معاني المركبية. والطبائع التفرعية المرتبطة ارتباطا مباشرا بالمركبية، (= بالانتظام الأفقي باعتبار معاني السيادة والإشراف والربط).

ونشير أيضا الى أن الطبيعة التفرعية للنوع المقولي مستقلة عن الطبائع المركبية. الفعل مثلا في مستوى من مستويات التحليل ينسبُ الى المركبية (= يكون م ف) سواء كان متعديا أم لازما. وهذا معناه أن معاني المركبية تدخل بعد الانتظام باعتبار الطبائع التفرعية (اي اللزوم والتعدي) ولعل هذا مرتبط بالحد الذي يفصل المعجمي عن التركيبي فالطبائع التفرعية مرتبطة بالمعجم لأنها جزء من

Complement - 38

Adjuncts - 39

40 - تراجع التفاصيل المتعلقة بتاريخ هذا التصنيف الثلاثي في:

- Aarts, F. and j. Aarts (1982) "English syntactic structure"

- Huddleston, R. (1976) "An introduction to the Grammar of English".

41 - الانتماء المقولي لرؤوس المجالات المركبية يحدد صنف المفردة المعجمية المطلوبة للمء موقع الرأس.

42 - لفظ "المجرى" نوظفه هنا بالمعنى السيويهي للعبارة بكل الأعراس والتوابع المفهومية التي تحده.

تخصيصاته بينما الطبائع المركبة مرتبطة بالتركيب وبالعلاقات البنوية الشجرية الهندسية. هذا التأويل نستمدّه، على كل حال، من قولهم إن⁽⁴³⁾ «كون الفعل ينتمي الى هذا الباب أو ذاك من أبواب التعدي يجب تناوله في التحليل باعتباره خاصية فرادية للفعل»⁽⁴⁴⁾.

الطبائع التفريعية والمعرفة اللغوية الفطرية

إن القول التوليدي في المسألة المقولية انقسم فيما تقدم الى قسمين اثنين: "المقولة" في علاقتها بأفرادها و "المقولة" في علاقتها بأعراضها في الحالة الأولى بينا أن الموقف التوليدي في المسألة انبنى أساساً على اعتبار مفهوم " المقولة التركيبية جزءاً من المعجم الذهني"⁽⁴⁵⁾ أي أن معرفة الأنواع المقولية جزء من المعرفة اللغوية الفطرية للمتكلم.

والذي نتوقعه انطلاقاً من التلازم الفلسفي بين العلاقتين المذكورتين هو أن يطرد الموقف التوليدي بشأن العلاقة الثانية (أي العلاقة بين المقولة واعراضها اللازمة وغير اللازمة) على نفس الوتيرة التي تحدد باعتبارها الايقاع الفلسفي التوليدي في مسألة المقولة وعلاقتها بأفرادها وهذا معناه أن الأنواع المقولية الفرعية (=التخصصات التفريعية) يجب أن تكون هي أيضاً جزءاً من المعرفة المعجمية الفطرية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته المعجمية. هذا التوقع يصدقه الموقف التوليدي الفعلي في هذا الخصوص وهو موقف يلخصه قولهم:

«إن اتفاق الحدوس المتكلمية بشأن جملة من باب (*رأى زيد) و (*جاء زيد خالداً) يستوجب القول إن كل متكلم بحوزته معرفة داخلية - على جهة التمثيل الذهني - بنمط المركب الفعلي الذي يجوز أن يظهر فيه الفعل... أي أن التصنيف الفرعي للأفعال يجب أن يعتبر جزءاً من معرفتهم المعجمية». أي أن "المعجم الذهني" يجب أن يتضمن الإعراب المقولي والإعراب التفريعي على حد سواء: الأول تعريف للمفردة المعجمية باعتبار نوعها أو جنسها المقولي والثاني تعريف للنوع المقولي باعتبار أعراضه (اللازمة وغير اللازمة)⁽⁴⁶⁾.

إن مبدأ التلازم بين الإعراب المقولي والإعراب التفريعي في هذا الموقف التوليدي من المسألة المقولية تنوي وراءه مقدمة فلسفية لها مكانة خاصة في الأنطولوجيا الكلاسيكية وهي أن:

43 - "هَكَمَن" (1991).

Idiosyncratic property of the verb - 44

45 - من زاوية أن الالفاظ ترتبط في حدس المتكلم بتخصيص مقولي، هو الذي يضبط توزيعها البنوي.

46 - "هَكَمَن" (1991).

«الجوهر (=المقولة) لايفصل في التعريف عن أعراضه التي تصاحبه في الاتصال وإن جاز أن يفصل عنها في علاقته بأفراده».

إن هذه المقدمة الفلسفية والتلازم الناتج عنها في الموقف التوليدي بين الطبائع المقولية والطبائع التفريعية ترتب عنهما في مستوى النسق الصوري للتمثيلات جعل المعلومات التفريعية جزءا ماليا للتخصيص المقولي في التمثيلات التوليدية المعجمية (اي في المداخل المعجمية للمفردات). وهذا الامتداد التمثيلي لمبدأ التلازم بين النوعين من الطبائع في "المعجم الذهني" انعكاس واضح وصريح للمقدمة الفلسفية الانطولوجية المذكورة.

من أمثلة المداخل المعجمية الجارية على هذا المنهاج المعجم الجزئي التالي:

لقي : ف ؛ متعدي
جاء : ف ؛ لازم
اعطى : ف ؛ التعدي الثنائي
⋮

وباختصار إذا كان التصنيف الفرعي للأفعال يجب أن يكون جزءا من معرفة المتكلم المعجمية فإن المعلومات التفريعية في نظام التمثيلات التوليدية يجب اعتبارها جزءا من المدخل المعجمي وهذا معناه أن قيم التعدي والوزوم يناسبها في النظام المذكور أن تكون جزءا مما يعرف بالاطر التوزيعية⁽⁴⁷⁾ وذلك على النحو الآتي:

لقي: ف؛[— م س]

جاء: ف؛[—]

هذا الاطار التوزيعي الذي يتحدد باعتباره النوع الفرعي للفعل يدعى أيضا بإطار التفريع المقولي⁽⁴⁸⁾. هذا وإن الحديث عن التخصيص المقولي والتخصيص التفريعي وعن طبيعة العلاقة بينهما في نظام التمثيلات المعجمية، الغرض الأساس منه، في النحو التوليدي بيان أن بنية المركب تتحدد معجميا وبيان حدود المساهمة المعجمية في تشكل النظام البنيوي: فنوع المركب (اي المقولة المركبية) وبنيته الداخلية يتحددان باعتبار المقولة التركيبية للرأس وباعتبار أطر التفريع المقولي وهما معا الشطر الأساس في المعلومات المعجمية.

بقي أن نقول قولاً موجزاً عن دلالة العلاقة المخصوصة بين الإعراب المقولي والأعراب التفريعي بالنسبة لبرنامجنا التأويلي في هذه الرسالة هذا نصه:

«إن التفريع المقولي مستوى آخر للانتظام المعمول باعتبار قيم التعدي واللزوم يوجد في الترتيب النمذجي بعد الانتظام باعتبار القيم المقولية وهنا تواصل بين النحويين العربي والتوليدي على جهة الترادف النظري⁽⁴⁹⁾ يدل على أن النحويين يستمدان من نسق صوري واحد هو النسق العملي (بالمعنى العربي القديم للفظ العاملة)».

لقد بينا في بحث لنا سابق أن قيم "التعدي" و "اللزوم" في النحو العربي تحتل التخريج على كونها "محاري" للأفعال بالمعنى السيويهي للفظ المحاري وقلنا من بين ما قلناه هناك إن التعدي واللزوم قيم للانتظام المعمول وبرهنا في هذا الإطار كذلك على أن قيم الانتظام المعمول يناسبها في التأويل الانطولوجي أن تكون أعراضاً أي أن تنزل من المعولات منزلة الأعراض من الجواهر. أما نقط النظام فقد حددناها في إطار تأويل مفصل⁽⁵⁰⁾ باعتبارها مواقع افتراضية افترضنا أنها تفضي إلى الأفعال بقيم التعدي واللزوم. هذه المواقع استدللنا على أن ما يناسبها، في التسمية، من ألفاظ اللغة النحوية عند ابن يعيش شارح «المفصل» لفظ «الافتضاء» وتوابعه.

غاية الأمر أن موقع نظرية التعدي واللزوم في النحو العربي من حيث احتمالها للعبارة العاملة على النحو المشروح آنفاً يرادفه موقع نظرية التخصيص التفريعي في النحو التوليدي وذلك من حيث احتمال التخريج على مستلزم المنطق العملي الافتراضي.

إن احتمال النظريتين التخريج على مقتضى المنطق المذكور دليل على أن النحويين بينهما جوامع تدل على الاستمداد المشترك من نفس المرجع الصوري ونفس الوراثة الفلسفي. هذا ومن أدلة هذا الترادف الاستمدادي بين النحويين انتماء الفاظ كل منهما في مسألة التعدي واللزوم إلى نفس المعجم النظري وهو معجم اللزوم (=الثبوت) وعدمه ومعجم الجوهر والأعراض والدخول والزوال والمحاري والإحداث... الخ. وهو معجم عملي الجوهر تمكيني الأعراض. فقد بينا سابقاً أن التمييز بين الفضلة والملحق في النحو التوليدي (وهو تمييز له مرادف صريح في النحو العربي) تمييز بين العرض اللازم

49 - هذا الكلام يندرج في عمومه في إطار مقدمة إبستمولوجية ستحظى بمكانة خاصة في كل مرحلة من مراحل هذه الرسالة وهي «أن العقل النظري يتطور من خلال جملة من الثوابت التصورية والأصول الاستمدادية الملزمة».

50 - تراجع تفاصيل هذا التأويل الذي بنيناه في الباب الأخير من رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة" على منهج خاص في التعامل مع تحليلات الزمخشري وابن يعيش يقوم على استنباط "الدلالات اللازمة" من "الدلالات الأصلية" وعلى أن تلك الدلالات اللازمة وإن لم يقل بها النحويان فهي من كلامهما لأنها من لوازمه إذ لازم الكلام كلام كما يقول الأصوليون كما أن الدلالة التبعية عندهم كالدلالة الأصلية.

والعرض غير السلازم الأول ثابت (=مبني) والثاني يدخل ويزول (=الإعراب) ثم إن ترجمة عموم «العرض» بصرف النظر عن كونه لازما أو غير لازم بالفضلة أو الملحق له دلالة خاصة من حيث كونه تنبيها صريحا على الأصل الانطولوجي المذكور. فالجاري الإعرابية عند سيبويه زيادات تدخل على المعمولات و «الفضلة» مرادف صريح للزيادة. والإعراب أيضا زيادة «ملحقة» تدخل وتزول.

خاتمة القول في هذا الباب أن استمداد الألفاظ التوليدية من نفس المعجم الانطولوجي السيبويهي دليل على وجود ثوابت في الاستمداد الفلسفي مشتركة بين السيبويهية والتوليدية. هذا وقد تناولنا، في البحث المذكور آنفا، الألفاظ النحوية الدائرة في باب التعدي واللزوم من النحو العربي، بتحليل مفصل لأصول هذه الألفاظ في معجم الانطولوجيا العملية، تراجع تفاصيلها هناك.

(V) البنية الموضوعية والبنية المحورية: الميزان المحمولي وأنواعه المقولية

1 - المحمول الفعلي

إن السؤال الذي انعقدت في إطاره تفاصيل الموقف التوليدي في مسألة البنية الموضوعية والبنية المحورية له علاقة مباشرة بتفاصيل المسألة المقولية والمسألة التفرعية... ووجه هذه العلاقة أن: المسألة المحورية تنزل من المسألة المقولية والتفرعية منزلة المرجع التفسيري وذلك في إطار إشكال علم هذه صيغته: هل الاطار التفرعي للفعل (اي حظه من التعدي واللزوم) اعتبار أكسيومي أول يرجع إليه غيره من العناصر على جهة المرجعية التفسيرية ولا يرجع هو الى اعتبار تفسيري آخر أعلى منه؟. أو بعبارة أخرى هل الإعراب التفرعي أصل يشتق منه ويلزم عنه غيره من الاعراب ولا يشتق هو من غيره؟.

إن مفهوم البنية الموضوعية والمحورية يندرج في سياق لوازم الاجابة عن هذا السؤال. فكون الفعل لازما او متعديا مرتبط بمعناه اي بنوع «الحدث» الذي يدل عليه اي أنه ليس ضربا من الصدفة التي لا تفسر لها. فالفعل «ضرب» مثلا يدل على «حدث» يستوجب مشاركين اثنين: كاسب للحدث⁽⁵¹⁾ ومنفعلا به⁽⁵²⁾. وهذا معناه أن طبيعة «الحدث» الذي يتضمن الفعل معناه هي التي تفرض لهذا الفعل بنية محورية مخصوصة.

إن نموذج "العملية والربط" يقدم صياغة صورية لهذه الفكرة المؤسسة حدسيا.⁽⁵³⁾ فكرة «المشاركين في الحدث» تتمثل في مفهوم «البنية المحورية» وذلك انطلاقا من التحليل المتداول عند معشر المناطق فيما يتعلق بمفهوم المحمول وبنية الموضوعية. والسؤال الموجه للتحليل سؤال حول طبيعة العلاقة

Active participant. - 51

Passive participant. - 52

53 - وصف «الحدسية» مرتبط بكون الفكرة لا تفسر لها إلا في الحدس اللغوي.

بين بنية الفعل الموضوعية، التي هي انعكاس أمين وصريح لفكرة الحدث والمشاركين فيه كسبا وانفعالا، وبين إطاره التفرعي، الذي هو انعكاس لطبيعة الفضلة التي يتخذها الفعل في انتظامه البنيوي المركبي. وصيغة هذا السؤال والتي تتناسب مع المنحى الخاص الذي اخترناه لتأويلنا هي: ما هي طبيعة العلاقة النمذجية بين المستوى الذي توصف فيه العناصر بكونها محمولات وموضوعات وبين المستوى الذي توصف فيه باعتبار قيمها المقولية والتفريقية؟ أي هل تستوي بنية الموضوعات والمحمولات قبل انتظام العناصر باعتبار القيم المقولية والقيم التفريقية أم بعدها؟. والمراد أن النحو التوليدي في هذا المستوى من التحليل قد انضاف فيه الى الإعرابين السابقين المولى والتفريقي إعراب آخر هو الإعراب المحوري نريد معرفة منزلته منهما.

المنطق والبنية الموضوعية

♦ لقد عني المنطقة زمنا طويلا بصياغة نظام للتمثيلات الدلالية المنطقية توصف فيه «القضية» - وهي المرادف المفهومي البنيوي للجملة عند النحاة - بكونها تتضمن محمولا وعددا محددًا من الموضوعات⁽⁵⁴⁾. والمحمولات منها ذات الحل الوحيد ومنها ذات المحليين... الخ. الأولى ترادف الفعل اللازم عند النحاة والثانية ترادف عندهم الفعل المعتدي. واهتداء بهذه الفكرة الأولية الشائعة في المنطق الصوري انطلق النحو التوليدي في تفسير الخصائص التفريقية من افتراض أن: « لكل محمول بنيته الموضوعية⁽⁵⁵⁾. وهذا الافتراض معناه أن كل محمول يتم تخصيصه باعتبار المشاركين فيه كسبا او انفعالا (او هما معا) أي باعتبار عدد الموضوعات التي تمثل الحد الأدنى من المشاركين والذي يستوجبه الحدث المدلول عليه بواسطة المحمول. إن البنية الموضوعية (= بمعنى عدد المشاركين في الحدث) التي يتخذها الفعل مثلا هي التي تحدد العناصر التي تستوجبها البنية المكونية. (مثال: إذا كان الحدث يستدعي مشاركين اثنين أحدهما «كاسب» والآخر «منفعل» فإن الجملة يجب أن تتسع لمكونين اثنين يعبران عن هذين المشاركين).

هذا التصور يلزم عنه أن: الموضوع (=المشارك) قيمة مجردة والمكون قيمة تلفظية أي أن العنصر يوصف بكونه موضوعا قبل أن يوصف بكونه مكونا. ومعلوم أن المكونية تستلزم الطبائع المقولية والتفريقية.

إن هذا التحديد التصوري للبنية الموضوعية يمكن أن يعوض جزئيا وصف الأفعال وعنونتها باعتبار قيم التعدي واللزوم أي القيم التفريقية. « المتكلم يجزئه معرفة أن الحدث المدلول عليه بواسطة

54 - "لقي زيد خالدا" مثلا يقابلها في هذا النظام التمثيلي الصورة التمثيلية الآتية: ل(ز خ).

الفعل "لقي" يستوجب مشاركين ليهتدي بهذه المعرفة الى أن هذا الفعل يستلزم موضوعين إذا تحقق أحدهما في البنية المكونية فاعلا كان ذلك دليلا على أن الفعل ينتقي فضلة داخلية واحدة»⁽⁵⁶⁾.

♦ إن هذا الضرب من التمثل الحدسي الدلالي لفكرة الحدث ولفكرة المشاركون في الحدث كسبا وانفعالا، والذي به يهتدي المتكلم في اختيار البنية المكونية المناسبة لا يستتبع بالضرورة أن كل فعل متعدد يتخذ على جهة الانتظام التفرعي مركبا اسميا فضله له. إذ إن الموضوعات قد يناسبها في بعض الأحوال أن تتحقق بواسطة مقولات أخرى غير المركب الاسمي⁽⁵⁷⁾.

هذا الموقف لأمعنى له في تأويلنا إلا أمر وحيد وهو أن: «البنية الموضوعية للفعل يجب أن تكون مستقلة عن الطبائع المقولية للعناصر التي يطلبها الفعل أي أنها يناسبها أن تكتفي بالتمثيل لعدد المكونات المطلوبة دون أنواعها. وبعبارة أخرى: البنية الموضوعية بنية عددية يجب أن تحدد عدد المكونات المطلوبة بصرف النظر عن طبائعها المقولية» إن استقلال البنية الموضوعية عن القيم المقولية في هذا التصور يؤكد استخلاصا سابقا بنيناه على فكرة أن الطبائع المقولية يناسبها في العبارة العاملة لما لم يأت من مباحث هذا النحو مشتقا اشتقاقاً صريحاً من ألفاظ «المعجم العاملي»، أن تكون قيما للانتظام العمولي تنتظم باعتبارها عناصر بنية سابقة من خصائصها أنها بنية فوضوية لانظام فيها. ونضيف هنا أمرا آخر وهو إن البنية الموضوعية القائمة على مبدأ الاستقلال عن الطبائع المقولية يناسبها أن تكون هذه البنية الفوضوية.

وفي ضوء هذا الفصل بين الموضوعات والمقولات اقترح في إطار النحو التوليدي تعديل التمثيلات المعجمية بما يكون جاريا على مقتضى الفصل المذكور أي أن المداخل المعجمية يجب أن تتسع لتخصيصين، تخصيص البنية الموضوعية المشتقة من معاني المحمولات⁽⁵⁸⁾ وتخصيص الكيفية التي تتحقق بها الموضوعات أي نوع المكونات التي يناسبها أن تلفظ الموضوعات.

♦ هذا النظام التمثيلي يقوم على مبدأ تعويض الوصف باعتبار قيم التعدي واللزوم التفرعية بوصف آخر باعتبار عدد الموضوعات وطبائعها المقولية. وذلك على الشاكلة التالية:

لقي: ف؛	1 م س	2 م س	
اعطى: ف؛	1 م س	2 م س	3 م س
ضحك: ف؛	1 م س		

- Freidin, R 1978 "Cyclicity and the theory of grammar" - 56

- Gruber, J s. 1976 " Lexical structures in syntax and semantics".

57 - سنعود الى تفاصيل هذه المسألة لاحقا.

58 - هذا معناه أن معاني المحمولات مستوى للتحليل يسبق التمثيلات المعجمية.

♦ والجدير بالذكر هنا أيضا أن التوليديين جعلوا المساطر التقديرية جزءا من التمثيل في هذا المستوى من التحليل وذلك بالنسبة للمحمولات التي تستوجب ثلاثة مشاركين مثلا ولم يتحقق منها في اللفظ إلا موضوعان في نحو:

- Hercule bought Jane a detective story.

- Hercule bought a detective story.

"المستفيد" له في الجملة الأولى مقابل في اللفظ ولا مقابل له في الجملة الثانية وهو ما يستوجب تقديره لتكون الجملة موافقة لما هو منصوص عليه في المدخل المعجمي للفعل Buy والذي يتسع لموضوعات ثلاثة، وفي هذا الخصوص يتحدث التوليديون عن «الموضوع الضمني أو المحذوف»⁽⁵⁹⁾ وهذه الضمنية يقابلها في التمثيل المعجمي رمز يشير إليه وهو القوسان:

Buy:V; 1 (2) 3
 NP NP NP

إن دخول المساطر التقديرية في مستوى البنية الموضوعية دليل على أن العقل النحوي لا يملك الخروج عن منطق بناء الموازين العامة قليلة العدد والواقعة في حدود مبدأ الاختزال الصوري وأجرائها في التحليل على الصور التليفية المتعددة التي قد توافقها وقد تخالفها إما بالزيادة وإما بالنقص. والتقدير يدخل باعتباره الآلة التي تمكن من احتواء هذه المخالفات تفسيراً وتعليلاً.

والذي يظهر مما تقدم أن التمثيلات المعجمية تنزل من البنيات المكونية المختلفة منزلة الموازين التي يحتكم إليها في قياس المكونات (بالمعنى المقداري للفظ القياس). وليس «التقدير» المتمثل في مفهوم «الموضوع المقدر أو المحذوف» المذكور آنفاً إلا دليلاً صريحاً على ذلك. إن «التقدير» من لوازم وثوابت العقل النحوي وذلك إن صح كان دليلاً على أن لهذا العقل دائرة استمولوجية تحيط بالحدود التي لا يملك تجاوزها. دائرة يتبوأ من زواياها حيث يشاء ومن هذه الزوايا النظر في الأصول الميزانية الثابتة وفي المسافات التي تفصلها عن متغيراتها التليفية.

وأخيراً إن توجيه التحليل فيما تقدم على أساس افتراض استقلال البنية الموضوعية عن البنية المقولية والمكونية نعهه مقدمة إلى العمل الموسع بمبدأ استقلال المواقع عن الالفاظ والذي - كما سنبين لاحقاً - نعهه الأصل التصوري الذي يشوي وراء جملة من ثوابت العقل النظري عموماً والعقل النحوي خصوصاً، وعلى رأس هذه الثوابت الفصل المذكور بين الميزان والتلفيظ أي بين النموذج وأمثله أو بين الشكل العام وصوره الجزئية أو بين النوع وأفراده.

- من جهة أخرى: إن الاستخلاص السابق بأن البنية الموضوعية يناسبها في التأويل أن تكون «البنية الفوضوية» المعتمدة عندنا في العبارة العاملة يؤكد قولهم:

أ - إن «المكون» يحقق «الموضوع».

ب - وإن مقولة المكون الذي يحقق الموضوع يجب أن تكون جزءا من التمثيلات المعجمية.

ج - وأن البنية الموضوعية يجب أن تكون جزءا من المعجم مقترنة بالتخصيص المقولي.

والإشكال المطروح قبل ذلك وبعد، هو ماجدوى تخصيص المحمولات باعتبار معلومات التفرع المقولي مادامت هذه العناصر جزءا من البنية الموضوعية⁽⁶⁰⁾. والذي نراه هنا - ردا على التوليديين - أن السؤال هنا لا معنى له لأن زاوية الوصف مختلفة. والمراد، أن أفراد التخصيص التفرعي وجعله مستقلا عن البنية الموضوعية له دلالة ووظيفته الخاصة لأنه وإن كان للعنصر المذكور في التخصيص التفرعي تمثيل سابق في البنية الموضوعية فإنه في الإطار التفرعي له وضع مختلف عن وضعه في البنية الموضوعية. وبعبارة أخرى زاوية الوصف تختلف والموصوف واحد إذ الفرق واضح بين: وصف العنصر باعتباره مشاركا في الحدث. وبين وصفه باعتباره مناطا للتصنيف التفرعي. وعلاوة على ذلك، وصف العنصر بكونه موضوعا ثانيا مثلا بصرف النظر عن كونه مستقل بزاوية خاصة في الوصف فإنه، في وصفه بكونه موضوعا في البنية الموضوعية، يتعلق بوصفه هو غرض مخصوص بخلاف وروده في الإطار التفرعي فإن هذا الورد ليس المراد منه إفادة أن م س يرد فضلا للفعل ولكن المراد إفادة أن الفعل يتخذ فضلا داخلية و فرق بين الغرضين. وبعبارة أخرى: إن وصف العنصر بكونه موضوعا، يتعلق به غرض مخصوص في البنية الموضوعية بل هو المراد من اثباته عنصرا في هذه البنية بخلاف وضع العنصر ذاته في

60 - الفرق الأساس بين الأطر التفرعية والبنية الموضوعية أن الأولى تحدد المكونات التي يتخذها الفعل فضلا له على جهة الوجوب ولأجل ذلك لا يعتبر الفاعل جزءا من الإطار التفرعي لأن الفعل لا يخلو من الفاعل في كل الأحوال وهذا معناه أن اتخاذ الفاعل ليس مناطا بتنوع باعتباره الفعل مقوليا بخلاف المفعول به فإنه مناط تفرعي، أما البنية الموضوعية فهي احصاء لكل الموضوعات بما فيها الفاعل (=الموضوع الخارجي للأفعال).

إن الفرق بين المقولة catogorization والتفرع المقولي subcatorigorization يجب النظر إليه من منظور الفرق القديم بين الجوهر الاعلى وبين الجوهر المختلط بالاعراض (=النوع والفصل والخاصة...) فالقول بأن الفاعل ليس مناطا للتفرع المقولي ينطوي على موقف فلسفي انطولوجي واضح وهو أن الشيء الذي يتفرع باعتباره النوع أو الجنس أي يفصل به عن غيره من الأنواع هو «العرض» والفاعل ليس عرضا للفعل في المرجعية الانطولوجية وإنما الفعل نفسه عرض الفاعل بخلاف المفعول به فإن «الفعل» نوع و «المفعول» عرض له لأجل ذلك التفرع المقولي يجب أن يكون باعتبار هذا «العرض» لا باعتبار الفاعل. هذا فضلا عن كون اتخاذ الفاعل صفة مشتركة بين الافعال والمشارك ليس مناطا للتنوع وإنما هو مناط للتجانس.

الاطار التفرعي فإن الذي يتعلق به غرض مخصوص في هذا الوضع ليس كينونة العنصر في الإطار التفرعي ولكن اتخاذ الفعل لهذا الإطار فضلة بصرف النظر عما إذا كان هذا الإطار حاويا لمركب اسمي أو لغيره. غاية الامر أنه لا تناقض ولا حشو في أن يوصف (=يُعرَب) العنصر نفسه في مستويين اثنين شريطة أن تختلف زاوية الوصف.

2 - المحمولات غير الفعلية الصفات - الاسماء - الحروف.

« إن الاختلاف في التلخيص لا يمنع من أن يكون له ميزان واحد » فالصفات والاسماء والحروف وإن كانت تختلف فيما بينها من جهة وتختلف الأفعال عنها من حيث الطبائع المقولية فإنها تشترك في جامع صوري يربط بينها وهو «طبيعتها المحمولىة» والاشتراك في هذه الطبيعة مجاله البنية المحمولىة الموضوعية أي البنية التي لم تتلق بعد القيم المقولية.

♦ إن استقلال المحمولىة عن الطبائع المقولية المختلفة التي تلبس بها في التلخيص لا معنى له في تأويلنا إلا أمر واحد وهو أن الاختلاف في التلخيص لا يمنع من أن يكون له ميزان واحد⁽⁶¹⁾. يميز التوليدون في باب البنية الموضوعية بين مجموعة من الأنواع المحمولىة ويجعلون لكل نوع قواعد خاصة به تربطه بالميزان العام وهذا معناه أن الصورة الميزانية العامة والكاملة يمكن تقديرها في هذا الباب انطلاقا من تلك القواعد لأن هذه الأخيرة ليست إلا بحثا في الاستثناءات الواردة على الميزان وتعليقها.

♦ إن المستوى الذي توصف فيه العناصر بكونها محمولات أو موضوعات أعم من المستوى الذي توصف فيه باعتبار طبائعها المقولية فالمحمول وصف جامع لما يمكن أن يكون في مستوى المقولات اسما أو فعلا أو حرفا. وهذه العلاقة في حد ذاتها يعيننا منها في المقام الأول كونها دليلا على أن بين البنية الموضوعية والبنية المقولية استقلالا وحدودا تستتبع علاقة ترتيبية نموذجية قائمة على منطق السابق واللاحق.

♦ الصفة في (Poirot is restless) محمول وحيد المحل وفي (Poirot is restless of Bertie) تتخذ موضوعين اثنين على شاكلة الفعل المرتبط بها دلاليا وصرفيا في نحو (Jeeves envies Bertie) مع فارق يكمن في أن الموضوع الثاني يتحقق في البنية المكونية للفعل مركبا اسميا وفي البنية المكونية للصفة مركبا

61 - هذه الخطة التحليلية القائمة على المبدأ الميزاني عرفت النظرية النحوية العربية القديمة في سائر أبوابها جاء في «التصاوير الزمخشريّة» «فمن ذلك في باب الإضافة مبحث الاسماء اللازمة للإضافة ومبحث إضافة أيا وإي ومبحث إضافة أفعال التفصيل إلى آخر الأنواع المقولية للمضاف والنحوي في ذكر هذه الأنواع قد يكون يذكرها من باب التفضيل لا من باب المخالفة للميزان ولكنه على كل حال يهتم على الخصوص بالحذف والتقديم والتأخير وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلخيصية الداخلة على الميزان» يهنا هنا في المقام الأول هذا الفصل بين الأنواع المقولية وصورتها الميزانية.

حرفيا. إن الفرق بين الحالتين يشبه كثيرا الفرق المعمول في النحو العربي بين المفعول الصريح والمفعول غير الصريح الذي يكون جار ومجرورا في نحو (أمسكت بيدك). وباللغة النحوية العربية نقول إن الصفة في المثال الانجليزي السابق لاتصل الى معمولها(=الفضلة) بالمباشرة بل تفتقر في ذلك الى حرف الجر of⁽⁶²⁾. إن ملاحظة أن الصفة تتخذ فضلة غير صريحة وجوبا يرادفها في النحو العربي الاحوال التي ينجر فيها المفعول بعد الصفات بالاضافة اللفظية.

♦ المحمول الفعلي في التصور التوليدي يصل الى موضوعه الثاني مباشرة والمحمول الوصفي لا يصل إليه إلا بواسطة الحرف. وهناك مقياس آخر غير الافتقار الى الوسيط استدل به التوليديون على الفرق بين الأصول المحمولى (اي الأفعال) وبين الفروع المحمولة عليها في التوظيف المحمولى كالصفات مثلا وهو أن: المحمول الفعلي لا يستغني عن موضوعه الداخلي بل يذكر معه وجوبا بخلاف المحمول الوصفي الذي يجوز أن يحذف موضوعه الحرفي مع إمكان تقديره في نحو:

- *Poirot envies.

- Poirot is envious.

♦ إن البنية الموضوعية التي يتخذها المحمول الوصفي يجب أن تكون جزءا من التمثيل المعجمي وذلك على النحو المبين آنفا فيما يتصل بالمحمول الفعلي. وقد يتخذ المحمول الواحد أكثر من بنية موضوعية واحدة وذلك بحسب المعاني التي يحتملها وهذا معناه أن الإعراب الحملي الدلالي في التمثيل المعجمي قد يتعدد بحسب ما تحتمله المفردة المعجمية من تخريجات واستعمالات. وهذا المنحى في سلوك العناصر من جهة احتمالها - من الحيثية ذاتها - لأكثر من توجيه واحد عرفه النحو العربي كما هو معلوم في مواطن كثيرة نذكر منها مثلا التمييز بين كان التامة وكان الناقصة...

وعلاوة على المحمول الوصفي، الاسم أيضا يعتبر نوعا من أنواع المحمول المقولية والتي تذكر في هذا الباب من باب التفصيل لامن باب المخالفة للميزان. والمقصود بالمحمولات الاسمية عند التوليديين المصادر دون غيرها مما يدخل تحت باب الاسم، وما قيل آنفا عن المحمولات الوصفية فيما يتعلق بخصوصية الافتقار الى الحرف للوصول الى الموضوع الثاني⁽⁶³⁾ ينطبق بتفصيلاته جميعا على المحمولات الاسمية:

- The analysis of the data was superfluous.

62 - سنرجع الى العلة الموجبة لهذا السلوك في الفصل المتعلق بالنظرية الإعرابية في العملية التوليدية.

63 - الوصول هنا دلالي لا نحوي وهذا الضرب من الوصول قد عرفه النحاة العرب ووظفوه في تحليلهم على نطاق واسع ولأغراض مختلفة. يراجع في هذا الخصوص مثلا تعريفهم للزوم في الأفعال القاصرة بكونها أفعالا لا يصل معناها الى الفعل. إن الوصول المعنوي خاصة تنزل في النحو العربي من الوصول العاملى اللفظي منزلة الوصول الدلالي في البنية الموضوعية من الترابط البنوي في البنية المكونية.

- The analysis was superfluous.

الاسم The analysis في الجملة الاولى يصل الى معموله the data بواسطة الحرف of وفي الحالة الثانية معمول الاسم موضوع محذوف مقدر، وباللغة التوليدية، موضوع ضمني وهو على ضمنيته في التلخيص فإن له مقابلا في التمثيلات المعجمية مصحوبا بقرينة تدل على جواز استهدافه بالحذف:

- Analysis: noun; (1) (2).
NP PP

هذا المدخل المعجمي معناه أن البنية الموضوعية التي يتخذها الاسم (Analysis) تتسع لموضوعين اثنين أحدهما م س والثاني م ح، وهما في التلخيص قد يصيب الحذف أحدهما كما في الجملة الاولى او كليهما كما في الجملة الثانية وقد يأتي التلخيص موافقا للبنية الموضوعية الميزانية في عدد الموضوعات جملة وتفصيلا نحو (Poirot's Analysis of the data was...).

وقبل ذلك وبعد، نرى أن النظرية النحوية العربية القديمة تفضل منافستها التوليدية من حيث أنها لا تخلط بين الأسماء والمصادر وتفرق بينهما على أساس الجمود والاشتقاق وأن القول بالاشتقاق في النحو العربي يستمد منطقته من نسق الأصول والفروع والاولائل والثواني الذي تنضبط بها القوائم التصنيفية العاملة. إن النحو التوليدي الذي لا يقيم هذا التمييز يبقى مطاردا وملزما بالاجابة عن السؤال التالي: لماذا بعض الاسماء يتخذ بنية موضوعية وبعضها لا يتخذ ويكتفي فقط بالكيونة موضوعا في البنية الموضوعية؟⁽⁶⁴⁾ وهو سؤال ليس ملزما للنحو العربي لأنه يقيم التمييز بين العامل والمعمول وبين ما لا يكون إلا معمولا كالاسم الجامد وما يكون عاملا باعتبار ما بعده ومعمولا باعتبار ما قبله وهو المشتقات (الصفات والمصادر)⁽⁶⁵⁾ إن النظرية النحوية العربية القديمة تقيم علاقات استلزامية واضحة ومتشابكة بين الروابط المورفولوجية القائمة بين الافعال والمشتقات وبين روابط الاصلية والفرعية التي تقوم بينهما في مستوى العمل.

64 - يتعلق الأمر في هذا السؤال بالتمييز بين ما يكون عاملا في المستوى الدلالي وما لا يكون إلا معمولا، وهو سؤال يطارد كل نظر نحوي مؤسس عامليا.

65 - لقد جعلنا في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة" تقلب المشتقات في صفتي «العالمية» و«المعمولة» لازما عن تقلبها الدلالي في «المعاني الصرفية» والذي ينعكس في المستوى المورفولوجي تقلبا في «الصيغ». وجعلنا كذلك «الجمود العالمي» في الاسماء الجامدة غير المشتقة (اي انبناها على الكيونة «معمولا») مرتبطا بالجمود الدلالي والذي يلزم عنه في المستوى المورفولوجي لزوما لصيغة صرفية واحدة. وذلك في إطار توسيع القاعدة التصورية للمقدمة التمكينية ولثنائية الإعراب والبناء لتشمل الأوضاع غير النحوية بصفة عامة (=الدلالية والمنطقية).

غاية الأمر أن القول في النحو التوليدي بأن المصادر أسماء وأنها تتخذ بنية محورية بهذا الاعتبار ذاته، أي باعتبار كونها أسماء، لا يفسر لماذا ترث خصائص الفعل الذي ترتبط به مورفولوجيا. هناك محمول آخر ينضاف الى قائمة التصنيف المحمولي التوليدي وهو المحمول الحرفي. فللحرف (في) في نحو (زيد في الدار) موضوعان وللحرف between في "Florance is between Milan and Rome". ثلاثة موضوعات وعليه فإن مدخله المعجمي يناسبه أن يكون على الشاكلة التالية:

Between: preposition; 1 2 3
NP NP NP

إن إجراء «الحروف» مجرى المحمولى يجعلها رؤوسا رابطة لبنى موضوعية يقوم على استثمار ما بين الحرف والفعل والاسم (=الصفة والمصدر) من روابط في التوظيف الدلالي المحمولي الذي تحتمله. والربط بين الحرف من جهة وبين الافعال والمشتقات من جهة أخرى باعتبار اشتراكها في القدرة على الربط الدلالي بين عناصر البنية الموضوعية - وهي قدرة لازمة عن احتماها جميعا للتوظيف الرأسي المحمولي - مبني على أنها أنواع مقولية لميزان دلالي واحد وهو ميزان «المحمول» هذا وإن النحوي التوليدي في ذكره هذه الأنواع يذكرها من باب التفصيل لامن باب المخالفة للميزان⁽⁶⁶⁾.

إن قيام التحليل على كون «الميزان الواحد» قد يتحقق بواسطة «أنواع مقولية» مختلفة خطة في «محاصرة التنوع» ترفع الترادف بين النظريتين النحويتين العربية والتوليديّة الى رتبة من الأهمية بمكان، بالنسبة لبرنامجنا التأويلي القائم على مبدأ العقل النحوي الذي يتطور ويتغير لكن في إطار من الثوابت التصورية يرجع قسط كبير منها في مجمله الى فلسفة اختزال المتعدد والبحث عن الواحد الذي ينصهر فيه التنوع.

إلا أنه وبصرف النظر عن تفصيلات التحليل التوليدي وجزئياته يمكن القول إن التحليل النحوي العربي القديم أكثر تماسكا من نظيره التوليدي وذلك من حيث سعيه لألا تبقى العلاقات بين الأنواع المقولية المرتبطة بنفس الميزان منتظمة على غير سبيل مضبوط أي أنه يبحث عن الاوجه المنطقية المؤسسة لهذه العلاقة، وفي هذا الإطار يندرج «نسق الاصالّة والفرعية» بمبادئه العامة والخاصة، الذي عرفه النحو العربي مرجعا تفسيريا يطرد في سائر الاحوال التي تثبت فيها علاقات الاصالّة والفرعية ولا يتخلف. فالحرف، مثلا، في هذا النحو فرع عن الفعل في العمل وهذه الفرعية تحليلات ومظاهر من بينها أن الحروف عملها مشروط بالاختصاص والافعال تعمل بلا شرط، وهي عوامل كلها بدون استثناء. ثم إن الحروف تعمل في اتجاه واحد ولا يتقدم عليها معموها أما الافعال فأصالتها العاملية تجعل لها تمكنا خاصا

66 - لكن مسائل الحذف والتقديم والتأخير والزيادة والنقصان والافتقار الى الحرف في الوصول الخ... إن ذكرت فإنها تذكر من باب الاستثناءات التلغيفية الداخلة على الميزان.

فيما يتصل باتجاه الإفضاء. من جهة أخرى حروف الجر تتعلق بالفعل أو بما هو ملابس له بوجه من أوجه الملابس والفعل لا يفتقر الى التعلق. والفعل من جهة أخرى له تمكن في الصيغ والحرف لاصلة له بالصيغ ولا بالاشتقاق. ثم إن الحرف يكون وسيطا بين الفعل والمفعول في أحوال كثيرة فيكون المحرور بعده مجرورا لفظا معمولا محلا للفعل الخ...

هذه الاعتبارات كلها الى جانب اعتبارات أخرى متفرعة عنها جعلت النحو العربي يقوم على مقدمة فرعية الحرف عن الفعل في العمل. راجع في هذا الخصوص أيضا مسائل النيابة، كنيابة الحرف عن الفعل في باب النداء، وكذا مسائل التشبيه، كتشبيه الحرف بالفعل في العمل في باب النواسخ. ونختم هذه الموازنة بين النحوين العربي والتوليدي في مسألة «الميزان وأنواعه المقولية»، بالملاحظات الآتية:

1 - بين «البنية الموضوعية» التوليديّة و«بنية المحلات» العربية ترادف من وجوه، منها صفة «الاقتضاء» في المحمول والعامل. الأول يقتضي الموضوعات والثاني يقتضي المحلات: والاقتضاء دلالي في الأول نحوي في الثاني. ومن الخصائص النمذجية المشتركة بين بنية الموضوعات وبنية المحلات خاصية الاستقلال عن القيم المقولية.

2 - إن الفرق بين البنية الموضوعية والإطار التفريعي يجري من الناحية الشكلية العامة على حد الفرق في النحو العربي بين عموم البنية العاملة وخصوص بنية التعدي باعتبارها مجالا من المجالات التي تستقبل "الإفضاء" في البنية العاملة. والغاية من هذه المقارنة هي الإشارة الى أنه لاتناقض ولا تعارض ولا حشو في الجمع بين البنية الموضوعية والبنية التفريعية إذ الأولى تنتظم فيها العناصر باعتبار معاني الربط الحملية وهي عبارة عن علاقات قائمة على مبدأ الاقتضاء الدلالي بين الحدث والمشاركين فيه كسبا وانفعالا، وأما الثانية فهي انتظام جزئي للمحمول وأحد موضوعاته (=الفضلة) باعتبار معاني، الربط والسيادة والإشراف، المركبة. مجاري الانتظام في الأولى دلالية (لإسيادة فيها ولاإشراف ولكن اقتضاء دلالي ووصول معنوي مباشر وغير مباشر) وفي الثانية بنيوية أساسها العلاقات الموقعية الشجرية.

3 - إن الفصل في الحديث عن المحمولات وبنياتها الموضوعية بين المحمول الفعلي والمحمول الوصفي على أساس مقياس الافتقار الى الوسيط وعدمه إشارة تستلزم القول بقيام النحو التوليدي على مقدمة الأصالة والفرعية أي مقدمة الفصل بين ما هو أصل في العمل الدلالي وهو المحمول الفعلي وما هو فرع في هذا العمل وهو المشتقات. وهذه من مشهور المقدمات في النحو العربي والتي كان من نتائجها في هذا النحو القول بأن الفروع يجب ألا ترقى الى درجة الأصول في التصرف وبأن من مظاهر

هذه الرتبة (=رتبة الفروع) افتقارها الى الوسائط. (اللازم مثلا لا يصل عمله بمفرده الى ما هو مفعول في المعنى لكن إذا اتخذ وسيطا حرفيا كان هذا الحرف مطيته الى مفعوله).

VI - النظرية المحورية وانطولوجيا الاعراض المكانية

1- إن الحدس اللغوي يقضي بأن موضوعي محمول فعلي معين تربط كلا منهما بالفعل علاقة دلالية تختلف عن التي تربط الآخر به: أحدهما يكون كاسبا للحدث والآخر منفعلا به. إن هذه العلاقات الدلالية التي تربط المحمول بموضوعاته تسمى في معجم الاصطلاحات التوليدية أدوارا محورية. (=الادوار - θ). وههنا يتحدث التوليديون حديثا نفهم منه في سياق العبارة العملية أن الموضوعات تنتظم معموليا في المستوى المحوري بالنسبة الى نقطة النظام العامل وهو المحمول، ودليل الانتظام المعمول في هذا المستوى هو القيم المحورية (القيم الدلالية الوظيفية المدعوة أنفا أدوار محورية كالكاسب والمنفعل مثلا). وهذا معناه:

♦ أن التحليل التوليدي فيما يتعلق بالمسألة المحورية، العملية - الدلالية، يقوم على مبدأ التمييز بين: البنية الموضوعية الجامدة والبنية المحورية الحركية الإفضائية. الأولى توصف فيها العناصر باعتبار الطبائع «المقولة - الدلالية» الجامدة (أي «المحمولية» و «الموضوعية» والثانية توصف فيها العناصر باعتبار القيم الإفضائية التي تتلقاها من المحمول على جهة الانتظام المعمول.

♦ وأن النموذج النحوي يجب أن يتسع لمسطرة نظرية خاصة تنضبط بها إجراءات الإفضاء بالادوار المحورية.

إن «النظرية المحورية» في النحو التوليدي اقترحت في إطار الاستجابة لهذا المطلب.

هناك اتفاق عام بين النحاة التوليديين حول الدور الخاص الذي تقوم به البنية المحورية في جملة عريضة من العمليات التركيبية إلا أن اضطرابهم في تعريف هذه الادوار وفي إحصائها واستقصائها بل وفي تسميتها، بلغ من الحدة في بعض الحالات ما يبعث على الاعتقاد بأن نظرية الادوار المحورية مازالت في مرحلتها الابتدائية وتعلل النحاة التوليديون لأنفسهم في هذا الخصوص بالقول إن الخلفيات والظلال الحدسية "الشفافة" المرتبطة بالادوار المحورية تجعل لها حظا من الوضوح يمكن أن يجزئ في التحليل. (هذا التحليل الحدسي للنظرية المحورية ارتبطت به جملة من النتائج سنعرض لها في مناسبة لاحقة).

2 - المعجم المعلومات المحورية.

إن من بين المقدمات الأساسية التي قام عليها النموذج التوليدي كون: المعلومات المحورية (أي العلاقات الدلالية بين المحمول وموضوعاته) جزء من المعرفة المعجمية للمتكلم الفطري وهذا الجزء ينقسم قسمين: البنية الموضوعية الجامدة والبنية المحورية الإفضائية. ومنزلة الادوار المحورية من البنية

المقولية الموضوعية في المستوى الدلالي كمنزلة الوظائف النحوية من البنية المقولية في المستوى التركيبي. وهذا معناه أن المعلومات المذكورة يجب أن تكون جزءا من التمثيل المعجمي الذي بينا آنفا أنه يتضمن معلومات الإعراب المقولي والإعراب التفريعي. أي أن المداخل المعجمية يجب توسيعها بما يجعلها قادرة على استيعاب الأدوار المحورية بدلا من الاكتفاء بمجرد تحديد عدد الموضوعات التي يتخذها المحمول. إن مفهوم «الشبكة المحورية»⁽⁶⁷⁾ المعدودة جزءا من المدخل المعجمي يندرج في سياق الاستجابة لهذا الطلب التوسيعي.

الفعل " قتل " مثلا يجب أن يتخذ المدخل المعجمي التالي:

المتفعل	الكاسب
م س	م س

هذا المدخل المعجمي ينص على أن الطاقة العاملة - الدلالية (أي رصيد الأدوار المحورية التي يمكن للمحمول أن يفضي بها) يستوجب أن يكون لهذا الفعل موضوعان لأقل ولأكثر. وهذا معناه أن هذا المدخل المعجمي يتنزل من الأحوال الاستعملية المختلفة لهذا المحمول منزلة الميزان من صوره الجزئية التليفية المختلفة، أي أن هذه الصور التليفية بالنسبة للمدخل المعجمي أعلاه إذا أجريت على الزيادة أو النقصان تطرق الفساد إلى الجملة، فإذا كانت الزيادة مثلا ولافساد دل ذلك على أن الموضوع الزائد انتظم محوريا بالنسبة إلى محمول آخر غير المحمول الأول، وعلى أن الجملة انتظمت محوريا وفق ما تستوجه شبكتان محورتان الأولى للمحمول الفعلي والثانية للمحمول الثاني.

مثال: (لقي زيد خالدا) (في المدينة)
↓ ↓
المحمول الأول المحمول الثاني

هذا التحليل يقوم على مبدأ التقطيع والمقولة التقطيعية الأساس هي المحمول والذي يحدد مجال المحمول هو الشبكة المحورية فإذا استنفد المحمول موضوعاته وأدواره المنصوص عليها معجميا في الميزان المحوري (= الشبكة) وجب أن يظهر محمول آخر تنتظم محوريا بالنسبة إليه الموضوعات المتبقية. وههنا أمر تجب الإشارة إليه وهو أن هذه الأحوال تنضبط كلها بمبدأ تفسيري عام كانت له صولته الخاصة في العملية العربية القديمة وهو المبدأ الذي ينص على أن «المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل» وأن «المعمول من تمام العامل» وأن العامل يجب أن يستوفي معمولاته فإذا تم له ذلك وبقي شيء مما يحتاج إلى الانتظام المعمولي كان ذلك قرينة على وجود عامل آخر - ولو في التقدير - تنتظم

بالنسبة إليه العناصر المتبقية. وإذا كانت النظرية النحوية العربية قد وظفت هذا المبدأ في تفسير أحوال العملية النحوية فإن الذي نراه في سياق التعقيب على القول التوليدي في المسألة المحورية:

- أن ذاته المبدأ هو الذي يثوي وراء اعتبار البنيات المكونية (=التلفيفية) منتظمة باعتبار الميزان المحوري الضابط للمسافة بل للمقدار الذي يمكن أن يستهدفه المحمول بالإفضاء المحوري.

- وأن توظيف هذا المبدأ لتفسير أحوال العملية الدلالية في نموذج عاملي متعدد فيه مستويات الإفضاء ينسجم مع مبدأ من مبادئ برنامجنا في «العبارة العملية» والذي سبق أن طبقنا جملة من فصوله في بحث سابق وهو المبدأ الذي يقوم على جواز: إرجاع العمليات المختلفة (=المستويات التي تقوم فيها العلاقات بين العناصر على مبدأ الإفضاء والانتظام المعمول) الى مبادئ تفسيرية مشتركة تجعلها متغيرات تطبيقية نسق صوري من الثوابت وحيد ومتجانس.

3 - الإفضاء المحوري والتقطيع.

إن الخلل الذي يتطرق الى الجمل لا يكون سببه واحدا دائما، بل إن أسباب الفساد واللعن تعدد وتتنوع، ويعتبر تنوع الأعراب او مستويات التحليل في قلب النموذج الواحد انعكاسا للجهات التي يمكن أن يدخل منها الفساد الى الجمل. ويعتبر الفساد المحوري الدلالي واحدا من هذه الجهات. وفي هذا السياق يندرج التنصيص في النظرية المحورية التوليدية على أن:

أ - الأدوار المحورية التي يتخذها المحمول في المدخل المعجمي يجب أن تسند الى الموضوعات التي يشترط فيها التحقق البنيوي.

ب - وأن كل م س "محيل" يجب أن تربطه بالمحمول علاقة دلالية خاصة. هذه العلاقة يجب أن تكون مناطا لانتظامه باعتبار قيمة محورية مخصصة.

إن التمثيل التركيبي للجملية يفحص في هذا المستوى - والفحص هنا يتخذ منحى تقطيعيا بالمعنى المشروح آنفا - من الجهتين المحمولى والموضوعية:

أ - المحمول يجب أن يتخذ بنية موضوعية.

ب - والموضوعات يجب أن ترتبط محوريا بمحمولاتها.

وعندما يكون السبيل الى الإفضاء المحوري سائغا فإن القيم المحورية توصف بكونها قد وقعت في حدود «الإشباع»⁽⁶⁸⁾ أو «الاستنفاد» (أي أن الادوار المحورية تكون مشبعة أو مستنفدة⁽⁶⁹⁾).

إن المركبات الاسمية يتحلّى كل منها بعد الإفضاء المحوري بقرينة إحالية تكون دليلاً على انتظامها بالنسبة إلى نقطة النظام المحوري (=المحمول). وهذا معناه أن القرائن الإحالية في التمثيل أدلة على الانتظام المعمول في المستوى المحوري أي على أن كل دور محوري قد تم الإفضاء به إلى الموضوع الذي يناسبه. إن منزلة القرائن الإحالية من العناصر التي تتخذها حليّة لها في المستوى المحوري تضاهيها منزلة العلامات الإعرابية من المعمولات في المستوى النحوي. هذا وإن اشتراك عنصرين اثنين أو أكثر في نفس القرينة الإحالية معناه أنهما يشتركان في العود على مرجع إحالي واحد. إلا أن ذلك لا يعني أنهما ينتظمان محوريا بالنسبة إلى نفس المحمول.

إن إشباع الأدوار المحورية مبني على فكرة «الرصيد الافضائي» التي اشتققناها من المبدأ العاملي العربي الشهير: «المعمول من تمام العامل» أي أن لكل عامل عددا من المعمولات يستوفي كل القيم الضبطية التي يتضمنها رصيده الافضائي: فإذا كان العامل يرفع وينصب فذلك معناه أن رصيده يشتمل على قيمتين افضائيتين هما النصب (A) و الرفع (U) وأن البنية لاتستقيم ولاتتم إلا إذا اتخذ هذا العامل عددا من المعمولات يستنفد هذه القيم الافضائية⁽⁷⁰⁾.

إن الإفضاء بالأدوار المحورية المنضبط بقيد الإشباع، في نموذج العملية والربط، يتم في التمثيل بواسطة: إدخال القرينة الإحالية للموضوع الذي تلقى الدور المحوري في الثقب المناسب من ثقب الشبكة المحورية وذلك على الشاكلة التالية:

قتل: فعل؛	كاسب م س	منفعل م س
	ي	ص

وهذا معناه أن الخلل في (قتل زيد) يجب إرجاعه إلى بقاء أحد ثقب الشبكة المحورية فارغا وهذا الفراغ معناه أن إحدى القيمتين الافضائيتين لم تستهدف بالإفضاء أي لم تقع في حدود الإشباع.

قتل: فعل؛	كاسب م س	منفعل م س
	ي	؟

وأن الخلل في (قتل زيد خالدا بكرا) يرجع إلى أن الجملة تتضمن قرينة إحالية لا مقابل لها في الشبكة المحورية أي أن هذه القرينة حركة بدون متحرك أو مكان بدون متمكن.

	كاسب	منفعل
	م س	م س
ع؟	س	ص

70- هذا التحليل تراجع تفاصيله التطبيقية في رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

القرنية الاحالية "ع" لاسبيل لها الى حمل "دور دلالي" او - على الأصح - لاسبيل لها الى الدلالة على انتظام محوري لأن المحمول الذي يسند هذا الدور والذي يمكن أن يكون مرجعا للانتظام لمقابل له في البنية. إن المطلب الذي ينص على أن كل قيمة من قيم الرصيد الافضائي المحوري للمحمول يجب أن تكنح لطالها وأن الجملة يجب ألا تتضمن مركبا اسميا يفتقر الى الانتظام باعتبار دور محوري معين، انعكاس في مضمونه العام لمبدأي العاملة العربية القديمة:

«المعمول من تمام العامل» و «والمعمول حقه أن يصله الإعراب مادام من تمام عامل يطلبه» أي أن المعمول لا يمكن أن يعدم محلا يحل فيه دليلا على الانتظام.

المطلب المذكور يلخصه عند التوليد ما اصطلاحوا على تسميته بالمعيار المحوري.

♦ المعيار المحوري: أ - كل موضوع يتلقى دورا محوريا وحيدا.

ب - وكل دور محوري يسند الى موضوع وحيد. ♦

هذا المعيار في صيغته هاته يرجع الى مبدأ تفسيري عام من مبادئ العاملة العربية القديمة وهو المبدأ الذي ينص على أن:

أ - المعمول لا يمكن أن يتحرك بحركتين اثنتين (أو المعمول لاسبيل له الى الحلول في محلين اثنين).

ب - والمحل لا يتسع إلا للمحمول واحد.

ومعلوم أن هذا الضرب من المبادئ له أصول مكيئة في الفزياء الارسطية القديمة في اشتغالها العام بأنطولوجيا الاعراض المكانية. هذا وإن وقوع المعيار المحوري تحت هذا المبدأ التفسيري العام لدليل، من الادلة الكثيرة المعتمدة عندنا، على أن الاطار الصوري والمرجع الفلسفي الاستعاري الأساس الموجه للتحليل في النحو التوليدي هو المرجع العاملي في صيغته الأشد لصوقا وارتباطا بالانطولوجيا المكانية القديمة.

إن الكيفية التي يتم بها التمثيل لإسناد الادوار المحورية وإشباعها تجعل من الشبكة المحورية فضاء مشتقا من انطولوجيا الاعراض المكانية. ومن القرائن التي يتأيد به هذا القول، وصفهم لمواقع الشبكة بالثقوب ووصفهم لهذه الثقوب بأنها تتعاقب عليها اعراض "الامتلاء" و "الفراغ". (وهي اعراض مكانية صريحة). ومن هذه الجهة نرى أن "الثقب"⁽⁷¹⁾ في الشبكة المحورية يرادفه في الوظيفة التصويرية مفهوم "المحل" في العاملة العربية. إذ بينهما جامع استعاري صريح وذلك من حيث احتمالهما معا لعرضي "الملء" و "الإفراغ". وفي هذا السياق يلاحظ أن التحليل الشبكي التوليدي يمكن لمن شاء تطبيقه - بكل تفاصيل المشهد الاستعاري الذي ينتظمه - على المحلات الإعرابية السيبريهية: فالفعل "قتل" مثلا يجب أن يتخذ في هذا التحليل الشبكة الآتية:

مرفوع U	منصوب A
س	ص

وفي نحو: / قتل زيد/ تتحقق هذه الشبكة الأصلية على النحو الآتي:

U	A
س	؟

وفي نحو: / قتل زيد خالدا بكرا/ تحقيق على نحو آخر:

U	A	
س	ص	ل؟

غاية الأمر أن احتمال العملية العربية القديمة لهذا التطبيق دليل عندنا على أن الاطار الصوري الموجه للتحليل واحد في العامينيتين: الدلالية المحورية في التوليدية والنحوية في السيوية.

4 - التأويل المفرد في العملية الدلالية

يلخص الموقف التوليدي في هذا الشأن ملاحظة أن « الجمل أيضا يمكن أن تكون موضوعات

للمحمول وذلك نحو: [The police announced that the pig has been stolen]⁽⁷²⁾

إن من الأدلة التي يتأيد بها القول بأن العملية التوليدية استمدت من «الاستعارة التمكنية» كاستمداد العملية العربية القديمة منها، كون انجرت الى العمل بمقدمة التأويل المفرد التي تعتبر إحدى المقدمات الأساسية في هذه الأخيرة. إذ لا معنى لقولهم إن «الجملة تكون موضوعا للمحمول» إلا أنهم يبنون تحليلهم على مقدمة التأويل المفرد. وهذا يبدو، بصفة عامة التحليل، أنه يتعامل مع «الموضوع» في العملية الدلالية من نفس الحثية التي تعامل بها النحوي العربي مع «المحل» في العملية النحوية. المحلات في النحو العربي تحل فيها المفردات بالأصالة والجمل لا حظ لها في الأمكنة الإعرابية إلا إذا أولت بالمفرد والشيء إذا أول بغيره أخذ حكمه. ولعل الاستمداد المذكور من أصول الاستعارة المكانية هو الذي أوقع العملية التوليدية، في شبك المقدمات العملية القديمة التي قامت في جزء كبير منها - كما هو معلوم - على مبادئ فزياء الجسم الطبيعي كما كانت سائدة على عهد «الارسطية»⁽⁷³⁾.

ومن جهة أخرى، توسيع مقدمة التأويل المفرد لتربط بمسائل العملية الدلالية وأوضاعها دليل عندي على أمرين:

72 - Haegeman (1991)

73 - وصف "الارسطية" نستعمله هنا - كما بينا في الهامش رقم 6 من محور "الترادف الفلسفي" - لاعلى انه وصف تاريخي اي وصف لمرحلة معينة من مراحل العقل النظري ولكنه وصف لقيمة ابستمولوجية مجردة بحيث يجوز مثلا لمن شاء ان يصف الوسائل المعرفية التي استعملها البابليون في دراساتهم الطبيعية (الفلكية والنباتية) كالزيادة والعلة والقياس والتاثير بكونها وسائل ارسطية. ونحن نعلم أن البابلية كانت قبل الارسطية. فالارسطية في هذا الاستعمال وصف لنوع من أنواع النظر العقلي وليس لمرحلة من مراحل

- أولهما أن النحوين العربي القديم والتوليدي الحديث يصح اعتبارهما - في حدود التأويل السابق - تطبيقين مختلفين لنسق صوري واحد يستمد مبادئه ومنطقه العام من نفس الفضاء الاستعاري.

- الثاني أن ما صنعناه في إطار برنامج العبارة العاملة للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي من توسيع للقاعدة التصورية والاستمولوجية للمقدمة التمكينية لتصدق على الانتظامات الدلالية كما صدقت في العاملة السيويهية على الانتظامات النحوية، له ما يؤيده، فيما صنعه التوليديون في مسائل النظرية المحورية من اعتماد على مقدمة التأويل المفرد لتحويل جملة من الأوضاع المحورية التي تكون فيها العلاقات الدلالية خفية ولا تكون فيها، لأجل ذلك، الصورة الميزانية المحورية واضحة.

5 - الأدوار الدلالية: مشكل "التعريف" والنزوع نحو الصورة المحايدة:

«إن الخلاف الكبير بين اللسانيين في التحديد الدقيق لطبيعة الأدوار الدلالية يمكن تحاشيه وتجنب نتائجه وانعكاساته على التحليل وذلك بالاستغناء جملة عن تعيين الأدوار الدلالية في المداخل المعجمية والاكتفاء بدلا من ذلك بإحصاء عدد الموضوعات وتحديد أدوارها بالارقام بدلا من العناوين الوظيفية. الفعل Kill مثلا يجب أن يتخذ التمثيل المعجمي التالي:

kill; verb

1 NP	2 NP

الرقمان 1 و 2 يشيران الى الأدوار المحورية التي يسندها الفعل والتي لا تستوجب ضرورة ماسة إلى التنصيص العنواني عليها..... هذا التصور مبني على أن التركيب لا يفتقر افتقارا لازما وموصلا الى العناوين المحورية وأن التمثيل للمداخل المعجمية بالاعتماد على الرموز العددية بدلا من هذه العناوين يجزئ في التحليل التركيبي الى أقصى الحدود»⁽⁷⁴⁾.

نلاحظ على هذا الموقف أمرين اثنين أولهما أن تغييب العناوين المحورية ينطوي على نزوع قوي نحو صورة المستوى المحوري والتعامل مع البنية الدلالية - المحورية باعتبار ابعادها الصورية الشكلية الصرف، والثاني أن هذا النزوع يرفع من معامل القرابة التصورية بين «ثقوب» الشبكة المحورية في التوليدية «و محلات» المسافة العاملة في السيويهية.

مبدأ الإسقاط:

الميزان المحوري «المجرد» وصوره التلفيضية «المزيدة»

1 - الميزان الدلالي المحوري ومسائل الزيادة اللفظية

(=الضمائر الحشوية)

2 - الميزان الدلالي بين التلفيظ المفردى والتلفيظ الجملى.

(=الميزان ميزان للحلول المفردى فى المحلات

والحلول الجملى استثناء مخالف للميزان).

3 - الأصول الميزانية بين الأصالة والإلحاق

(=المحمولية بين الفعل الرئيس والفعل المساعد).

مبدأ الإسقاط:

بناء على ما تقدم يمكن تلخيص الموقف التوليدي من الاعتبارات المحورية من حيث كونها مؤسسة للبنية المكونية للجملة فيما يلي:

1- المواد المعجمية، المكونات النهائية للجملة تستأثر بدور خاص في توجيه التمثيل التركيبي لهذه الجملة.

2 - المقولة المعجمية لرأس المركب تحدد مقولة المركب.

3 - البنية المحورية للمحمول المثلة في الشبكة المحورية بها يتعين الحد الأدنى من المكونات التي تستوجبها البنية المكونية للجملة.

4 - الملاحظات الثلاث السابقة تشترك في الدلالة على مقدمة أساسية أثبتت جدواها في، التحليل والاستدلال على الطريقة التوليدية، بحيث أن جملة عريضة من تفاصيل النظرية وفروعها تنسلك في مجاري هذه المقدمة على جهة الاستمداد الاستدلالي وهي المقدمة التي تنص على أن المعلومات المعجمية تتدخل على نطاق واسع في تحديد وتوجيه البنية التركيبية. هذه المقدمة يلخصها في النحو التوليدي مبدأ عام اشتهر بمبدأ الإسقاط. ونسبته الى الإسقاط مستمدة من تنصيبه على أن التمثيلات التركيبية يجب أن تكون مسقطة من المعجم، وأن المعلومات المعجمية يجب أن يكون لكل منها مقابل في التمثيل التركيبي.

إن البنية المحورية من حيث كونها الأساس المرجعي الذي تتحدد باعتباره العناصر التي يفترض إليها انعقاد البنية المكونية على الوجه الصحيح تنزل من هذه البنية منزلة الميزان (بالمعنى المقداري للفظ الميزان).

الميزان المحوري المجرد وصوره التليفية المزينة

تنزل البنية المحورية من البنية المكونية منزلة الميزان من التليفيات ولما كان التليف يرد موافقا للميزان ويرد مخالفا له دل ذلك على أن التحليل النحوي يجب أن ينحو منحى البحث عن الاستثناءات التليفية (=المكونية) الداخلة على الميزان المحوري. ومن أبرز الاستثناءات التي يحصيها التوليديون عادة في معرض الحديث عن الكيفية التي يتم بها اسناد الادوار المحورية الاستثناءات التالية:

- الضمائر الحشوية أو الزائدة⁽⁷⁵⁾.

75 - إن ربط المحمولية المعنية بالتحليل في الشبكة المحورية بالدلالة على الحدث نعتبه دليلا آخر على قيام هذا النحو على أن الفعلية من حيث هي قيمة مقولية أمر مستقل عن المحمولية القيمة الدلالية المرتبطة بمعنى الحدث من حيث اقتضاؤه للمشاركين بصرف النظر عن معنى الزمن.

- الموضوعات الجملية.

- المحمولية بين الافعال المعجمية والافعال المساعدة.

هذه الأحوال الثلاث يتعلق بها سلوك استثنائي يتضمن مخالفة لما يقتضيه الميزان المحوري (=البنية الموضوعية). وهي تستغرق الهيكل المحوري بطرفيه المحمولي والموضوعي.

1 - فالاستثناء يدخل على الميزان من جهة المحمول من حيث أن الأصل في كل محمول أن يتخذ بنية موضوعية، والافعال المساعدة تخرج عن هذا الأصل لأنها ترد غير مفتقرة الى موضوع يكون من تمامها (=على جهة الانتظام المحوري). هذا الاستثناء يرتبط عند التوليد بتعليل يشبه تعليل النحاة العرب في قيامه على التمييز بين الفعل الرئيس (=التمام) والفعل المساعد (=الناقص) باعتبار مقياس «الدلالة على الحدث». وأن الذي يقتضي البنية الموضوعية على الحقيقة هو «الحدث» مستقلاً عن الزمن.

2 - أما الاستثناء الذي يدخل على الميزان من جهة الموضوعات فمن حيث المقدار بنوعيه الكمي (في مسألة الضمائر الزائدة) والحجمي (في مسألة الموضوع الجملية).

إن اجراء القول النحوي التوليدي في المسألة المحورية على مستلزم الاستعارة الميزانية⁽⁷⁶⁾ نرى أنه يجب أن يلزم عنه⁽⁷⁷⁾ أيلولة التحليل الى جملة من النتائج التي تلزم عن الاستعارة المذكورة⁽⁷⁸⁾. من هذه النتائج ما عرفته التجربة النظرية النحوية العربية من تمييز بين الصور التلفيفية الموافقة للأصول الميزانية وبين الصور التلفيفية المخالفة لهذه الاصول، وحصر اوجه المخالفة وضبطها بمبادئ مناسبة. ونذكر من بين الاستثناءات المخالفة للأصول الميزانية والتي عرفتها النظرية النحوية العربية ثلاثة أمثلة محددة استهدفناها بالاختيار في هذا السياق دون غيرها لأن لها مرادفات صريحة في النظرية النحوية التوليديية وهي:

- الزيادة اللفظية التي لا مقابل لها في الميزان العالمي.

- حلول الجملة في المحلات الإعرابية على غرار المفرد خلافاً للأصل في الجمل.

- إعمال الفعل الناسخ في المرفوع والمنصوب تشبيهاً له بميزان الفاعل.

76- وهو إجراء مستفاد من اشتقاقهم للبنية المكونية من المعلومات المحورية.

77- في تأويلنا الذي نبنيه على فكرة أن النحو التوليدي يستمد منطقه العام من النسق الصوري ذاته الذي تأسست عليه العملية العربية القديمة وهو أمر نعتبره لادليلاً على الاقتباس ولكن دليلاً على أن «العقل النظري» تتحكم في تاريخه وتطوره جملة من الثوابت لايعتورها التغيير.

78- النتائج التي تلزم عن الاستعارة الميزانية وعن غيرها من الاستعارات المؤسسة للنماذج النظرية يجب البحث عنها في التطبيقات المختلفة لهذه الاصول الاستعارية في تاريخ العقل النظري في مختلف مظاهره.

أ - الزيادة اللفظية في النحو التوليدي:

الميزان ومشاكل الزيادة العددية

أما الزيادة اللفظية فلها أمثلة كثيرة في النحو العربي أبرزها ضمير الفصل في جملة الابتداء في نحو (زيد هو القائم) والذي يحتمل نظريا أن يكون مبتدأ أو فصلا. الأمر هنا يتعلق بإشكال ميزاني أي بقول تلفيظي خفيت فيه العلاقات العاملة والواجب إرجاعه إلى ميزان قاعدي أو ملحق (= مشتق). ولما كانت صعوبة الإرجاع في المثال المذكور راجعة إلى اتحاد الحركة الإعرابية دل ذلك على أن السبيل سيكون أسير إذا وزنت الجملة باعتبار برهان لفظي لاتحد فيه الحركة. نحو (كان زيد هو القائم). إن ما يستفاد من هذا البرهان أن الضمير لا أثر له في الإعراب وأنه بالتالي زيادة لفظية ولو لم يكن زيادة فصلية إذن لارتفع (القائم)⁽⁷⁹⁾. غاية الأمر أن هذا الضرب من التحليل الغاية منه بيان أن: «الفصل زيادة لفظية لا مقابل لها في الميزان لأن من طبيعة الميزان أن لا تكون فيه زيادة فإنه تصوير للأساس في الجملة لا الزائد»⁽⁸⁰⁾.

إن هذا التمييز بين المقتضى الميزاني وبين الواقع التلفيظي المخالف له مرادف صريح للقول النحوي التوليدي في المسألة المحورية في شطرهاا المتعلق بالضمائر الحشوية الزائدة. هذه الضمائر في التحليل التوليدي ليست إلا زيادات لفظية لا مقابل لها في الميزان كما أن ضمير الفصل كذلك مع فارق في طبيعة الميزان القاعدي في الحالتين فهو محوري دلالي في المثال التوليدي لفظي في المثالي العربي. وفيما يلي تفاصيل المقالة التوليدية في المسألة:

إن موضوعات المحمول لا تتحقق كلها بواسطة م... إذ إن المركبات الاسمية التي تشغل موقع الفاعل من الجملة لا يسند إليها دور محوري في بعض الحالات وهي بذلك تخرج من حيز العناصر الموسومة بكونها «موضوعات»⁽⁸¹⁾.

إن البنية الموضوعية للمحمول هي التي تحدد المكونات التي تستوجبها البنية المكونية للجملة:

- The burglary surprised Jeeves.
- That the pig had been stolen surprised Jeeves.
- It surprised Jeeves that the pig had been stolen.

79- تراجع تفاصيل هذا التحليل في ابن يعيش 111/3. وفي: "التساوير الزخشرية".

80- "التساوير الزخشرية".

81- هذا معناه في تأويلنا أن العنصر إذا لم تكن تربطه بالمحمول علاقة انتظام محوري لم يكن موضوعا لأنه لا مقابل له في الميزان.

يستنتج من سلوك المحمول surprise في هذه الجمل أنه يتخذ موضوعين اثنين ولا يجوز له بأي وجه الاستغناء عن أحدهما وهذا معناه أن الشبكة المحورية لهذا المحمول هي:

Surprise: verb;

1	2
NP/S	NP

هذه الشبكة المحورية تنص على أنه لا يجوز إضافة أي م س إلى المجال الحولي الذي يرأسه المحمول surprise لأن هذا م س لا سبيل له إلى الارتباط المحوري بالمحمول⁽⁸²⁾ نحو:

* The burglary surprised Jeeves it.

* That the pig had been stolen surprised Jeeves it.

It في هذين المثالين لا سبيل له إلى حمل أي دور دلالي⁽⁸³⁾ وذلك مظنة للفساد. المعيار المحوري

ينص على أن الأدوار المحورية تسند مرة واحدة في البنية الواحدة بحيث لا يجوز مثلاً أن نزع أن الدور المحوري 1 في المثال الأول مسند إلى كل من م س The burglary و إلى م س it.⁽⁸⁴⁾

هناك توظيف آخر للزيادة اللفظية يرتفع به حرج الفساد عن الجمل المتضمنة لها ومن أمثلته:

It surprised Jeeves that the pig had been stolen.

وهو مثال معادل من الناحية الدلالية العامة للجمل التالية التي ليست إلا متغيراً اسلوبياً له، مع

فارق بينهما في أن السابقة مزيدة والتالية مجردة:

That the pig had been stolen surprised Jeeves

وهذا معناه أن للمحمول surprise في الجملة المتضمنة للزيادة، الشبكة المحورية ذاتها المنصوص

عليها آنفاً أي دورين محوريين وموضوعين اثنين لكن كيف يتم الإفضاء المحوري في هذه الحالة؟

إذا استحضرننا في هذا الخصوص التعادل الدلالي بين الجملة المجردة والجملة المزيدة وجب أن يقال

إن الدور المحوري 1 يسند إلى الجملة That the pig had been stolen والدور المحوري 2 يسند إلى

82 - أي أن م س إذا وقع في حدود الزيادة صار «لغوا» بالمعنى السيويهي للفظ «الغوا» وهو مرادف للفظ «الحشو» المعروف في النحو السيويهي والذي من معانيه البقاء على هامش المجال المنتظم بواسطة العامل. أي خارج الفضاء الذي يباشر العامل عناصره بالمعالجة الضبطية العاملة.

83 - أي لا سبيل له إلى الانتظام المحوري بالنسبة إلى نقطة النظام العامل المحوري التي هي المحمول لأنه زيادة لفظية لا مقابل لها في النسق الترتيبي الميزاني الذي تمثله الشبكة المحورية.

84 - الفساد في المثالين يرجعه التوليديون إلى "مخالفة المعيار المحوري" وهذا الأرجاع يقوم على توظيف أصل من الأصول العاملة العامة المعروفة في النظرية النحوية العربية القديمة وهو الأصل الذي ينص على أن المحل الواحد لا يحل فيه أكثر من معمول واحد والقيمة الإفضائية الواحدة إذا انتظم بها معمول واحد من معمولات المجال كانت قصراً عليه ولم تتجاوزها إلى غيره. وقد بينا في هامش سابق أن لهذا الأصل تطبيقات مختلفة في نماذج نظرية سابقة للعاملية العربية ولا حقة لها. وهذا من الأدلة المعترة عندنا في مسألة "ثوابت العقل النظري" عموماً والعقل النحوي خصوصاً.

المفرد Jeeves ولئن كانت هذه المسطرة الاسنادية. (=الافضائية) مشتركة بين المثال المزيد والمثال المجرد فإنها لا تستنفد في حالة الزيادة كل عناصر البنية المكونية لأن م س الفاعل It بقي خارج الإفضاء المحوري، وهو أمر كان يجب أن يترتب عليه فساد في الجملة يكون مرجعه مخالفة المعيار المحوري على الشاكلة التي رأينا بالنسبة للمثالين الفاسدين السابقين. إلا أن «الزيادة» في الحالتين ليست بمنزلة واحدة إذ تكون مظنة للفساد في بعض الأحوال ومناطاً للصحة في أحوال أخرى كما في المثال السالف الذي تشغل فيه الزيادة موقع الفاعل. فهي في هذا المثال مناط للصحة لأن إسقاطها من البنية المكونية، على جهة الاستجابة لمقتضى الميزان المحوري، يوقع الجملة في اللحن:

* Surprised Jeeves that the pig had been stolen.

البنية المكونية (=التلفيضية) هنا تطلب «الزيادة اللفظية» It التي لا مقابل لها في الميزان الدلالي. هذا الضمير وصفناه بكونه زيادة لأنه لا سبيل له إلى الانتظام المحوري بالنسبة إلى المحمول Surprise وذلك من حيث أن هذا الأخير لا يمكن أن يفضي إلى بنيته الموضوعية، حسب ما تقتضيه شبكته المحورية، بأكثر من دورين، قد وقعا في حدود الإشباع على النحو المشروح قبل حين.

من جهة أخرى، هناك قيود تلفيضية على طبيعة «الزيادة اللفظية» التي تحتل موقع الفاعل، إذ لا يمكن أن يشغل هذا الموقع بمركب اسمي من طبيعة أخرى ظاهراً كان أم ضميراً:

* This surprised Jeeves that the pig had been stolen.

* He surprised Jeeves that the pig had been stolen.

وهذا معناه أن it ليست مكوناً عادياً خصوصاً إذا علمنا أنه لا يستهدف بالاستفهام التصوري:

* What surprised Jeeves that the pig had been stolen.

هذه الخصائص لا معنى لها إلا أمر واحد وهو أن الضمير It لا يساهم بأي وجه من أوجه المساهمة في «إنتاج» معنى الجملة. ولعل ذلك مرتبط بحياده من الناحية الاحالية فهو لا يحيل على شخص من الشخصوس ولا على ذات من ذوات العالم وذلك يفسر بما فيه الكفاية استهدافه بالاستفهام التصوري. هذا وقد بينا آنفاً أنه لا ينتظم محورياً بالنسبة إلى المحمول من عناصر البنية المكونية إلا ما كان موضوعاً في البنية المحورية والموضوع شرطه أن يكون محيلاً⁽⁸⁵⁾.

85 - هذا الضرب من التحليل يذكر بما كانت تشغل به النظرية النحوية العربية القديمة من بحث عن موازين الجمل وهو بحث كان يراد به إرجاع الأقوال التلفيضية إلى ميزان قاعدي أو ملحق «وذلك حين تخفى العلاقات العاملة» ولئن كانت هذه العلاقات الخفية عاملية لفظية في النحو العربي لأن الميزان في هذا النحو ميزان للالفاظ للمعاني فإنها في النحو التوليدي متعددة الواجهات (علاقات محورية، علاقات مكونية... الخ). هذا وإن من من مواقع الترادف المثيرة بين النظريتين النحويتين العربية والتوليديّة في هذا الخصوص التكافؤ المنهجي الصريح في كيفية البحث عن البرهان

بناء على هذه الملاحظات، صيغ في النحو التوليدي، افتراض ينص على أنه إذا لم يكن للعنصر It مقابل في البنية المحورية بموجب فراغه الاحالي فذلك تنبيه صريح على أن افتقار البنية المكونية إليه يرجع الى علة بنيوية. وهذا معناه أن العناصر التي تفتقر إليها البنية المكونية - وهي بنية مستقلة في الاعتبار عن البنية المحورية - يكون الافتقار إليها على جهة الاستجابة إما لمقتضى ميزاني محوري وإما لمقتضى بنيوي. إن العلة البنيوية التي تستوجب اشتغال موقع الفاعل بالزيادة اللفظية في أمثلة الزيادة السليمة تكمن في افتقار الجملة اللازم الى فاعل صريح ظاهر.

مسوغ الزيادة اللفظية إذن هو الافتقار الى الفاعل وهذا معناه أنه في غياب هذا المسوغ لا تجوز الزيادة، ولأجل ذلك أصاب الفساد الجمل المزیدة السابقة التي اشتغل موقع الفاعل منها بفاعل صريح ظاهر واتسعت مع ذلك للزيادة اللفظية⁽⁸⁶⁾ It.

إن It في المثال المزد الصريح ليس إلا «مادة لحشو ثقب فارغ»⁽⁸⁷⁾. لأجل ذلك يوصف بكونه «ضميراً دمية»⁽⁸⁸⁾ لأن فيه جموداً وحياداً لا تتم له بسببها أي مساهمة في «العقد»⁽⁸⁹⁾ الدلالي للجملة، ويقتصر دوره على تليظ موقع الفاعل الذي لا يستوي للجملة انعقاد بدونه. يوصف هذا الضمير أيضاً في الأدبيات التوليدية بكونه ضميراً زائداً (Expletive) أو حشواً (Pleonastic) وهذه الأوصاف توافق موافقة تامة منزلة الزيادة اللفظية من الميزان العاملي في النظرية النحوية العربية وهي المنزلة التي التبتست في سياق هذه النظرية بالالفاظ ذاتها تقريباً (=الحشو - اللغو - الزيادة).

⇐ اللفظي الذي يدل على التجرد أو الزيادة (راجع تعليقنا السابق على طريقة الاستدلال المعتمدة في النحو العربي فيما يتعلق بآثبات الزيادة اللفظية في أمثلة ضمير الفصل وهي طريقة ترادف في معظم جزئياتها الطريقة التوليدية).

86- يحتاج الأمر هنا الى موازنة موسعة بين النحوين العربي والتوليدي فيما يتعلق بالضابط الذي ينضبط به في كل منهما البحث عن المسوغات المفسرة للأحوال المخالفة للأصول الميزانية سواء في المخالفة التي تسلك مسلك الزيادة أم مسلك النقص أم التبديل والتغير الموقعي..... ولعل من المفيد الإشارة هنا الى أن هذه المسوغات تتنوع في النحوين بتنوع مستويات التحليل المركزية والهامشية الاستدلالية: فمن المسوغات ما هو بنيوي ومنها ما هو دلالي أو منطقي ومنها ما هو صرفي الخ...

Slot- filler - 87

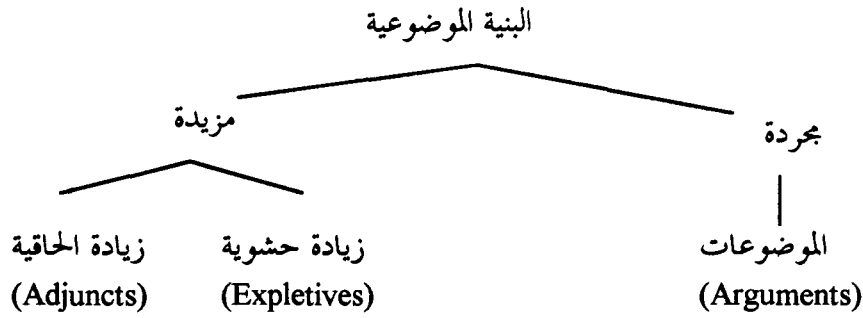
Dummy pronoun - 88

89 - نقصد هنا مصطلح «العقد» المشهور في اللغة النحوية الزمخشيرية.

الزيادة والإلحاق:

إذا كانت «الزوائد» عناصر لفظية تحتل في البنية المكونية موقعا مكونيا هو م س فإنها من حيث كونها لا حظاً لها في الميزان المحوري بشقيه: الجامد (=الموضوعات) والافضائي (=الأدوار المحورية) تختلف عن ضرب آخر من العناصر يلبس الزيادة بوجه من أوجه الملابس وهي «الملحقات»⁽⁹⁰⁾.
ولئن كانت «الزوائد» زيادات حشوية لا مقابل لها في الميزان الدلالي ولها مقابل في الميزان البنيوي فإن «الإلحاق» عبارة عن زيادة دلالية لها مقابل في البنية المكونية.

وهذا معناه أن بين الزيادة والإلحاق جامعا وفاصلا: الجامع حظهما من البنية المكونية والفواصل منزلتهما من الميزان المحوري. فالملحق له دور محوري ولادور محوري للزيادة كما رأينا (سنعود لاحقا انعكاس الى هذا التمييز على جملة من نتائج النظرية). إن النظر التوليدي في المسألة المحورية ليس إلا بخنا في الميزان الدلالي وصلته بتعقيدات التجرد والزيادة⁽⁹¹⁾. ولعل الخطاطة الآتية التي توضح المقولات الأساسية في هذا المستوى من التحليل توضح المراد:



هذه الخطاطة تنزل من عاملية الإفضاء المحوري منزلة التصنيف المعمول إذ تتضمن أنواع المعمولات التي يتعلق بها الميزان المحوري في العاملية المذكورة.

لقد ذكرنا أن مسوغ الزيادة اللفظية هو افتقار موقع الفاعل الى مكون يلفظه في البنية المكونية. ولما كانت الجملة الفرعية (that the pig had been stolen.) هي الفاعل في المعنى دل ذلك على أن

90 - Adjuncts وهي التي تقابل في اللغة النحوية العربية كل ما ينتصب بعد المفعول به على جهة تخصيص الاسناد: زمانا أو مكانا أو هيئة.... الخ.

91 - إن ارتباط النظر، الذي يشتق استدلالاته من مكونات الاستعارة الميزانية، بالتعقيدات المتصلة بأعراض التجرد والزيادة معتبر في تأويلنا من ثوابت العقل النحوي والعقل النظري بصفة عامة. لقد عرف الفكر البشري - كما سنرى في كناسبات قادمة - نماذج تطبيقية مختلفة لهذا الثابت التصوري، نماذج مترادفة في الاستمداد من الأصل الاستعاري المذكور ومتباينة فقط في طبيعة ونوع المجال التطبيقي.

هذا الفاعل الجملي قد تأخر من تقديم أي أنه كان يشغل موقع الفاعل فتأخر⁽⁹²⁾ وحل محله الضمير الموصوف بالزيادة.

إن العلاقة بين الجملة المجردة والجملة المزيّدة في المثالين المعنيين عندنا بالتحليل، في النحو التوليدي، جارية بدقة على منهاج العلاقة بين جملة الفاعل وجملة الابتداء في النحو العربي: جاء الرجال، والرجال جاؤوا. إن ضمير الفاعل (الواو) في الجملة الثانية يناسبه في التحليل التوليدي أن يكون «حشوا» بالنسبة للميزان الدلالي ولكن لما كان الميزان في العملية العربية ميزانا للالفاظ فقد حكم بأصلية الضمير لأن الميزان ميزان الفاعل والفاعل من تمام عامله. ولما تقدم «الفاعل في المعنى» صارت الجملة في ذمة ميزانين اثنين ميزان الابتداء وميزان العامل والثاني وقع في طريق الأول.

إن العملية التي تقوم على مفهوم الميزان تصطدم - لزوماً فيما يبدو - بتعقيدات ظاهرة الزيادة والحشو. والذي تبين، أن ههنا موقعا بارزا من المواقع التي تلتقي حولها العملية العربية القديمة والعملية التوليدية: فكون الفاعل الانجليزي إذا كان جملة جاز أن يتأخر عن فعله وحينئذ يترك مكانه ضميرا، سلوك يشبه الى حد بعيد سلوك الفاعل في النحو العربي الذي إن تقدم على فعله صار في حيز الابتداء وترك مكانه ضميرا يربط المبتدأ (=الفاعل في المعنى) أولا: لكي لا يبقى العامل الفعلي بدون معمول يكون من تمامه وثانيا لأنه عندما تقدم صار في حيز عامل آخر هو الابتداء فلم يجز أن يكون معمولاً لعاملين في وقت واحد. ولعل سلوك الفاعل الجملة في الانجليزية⁽⁹³⁾. يجري على هذه المقاييس: المسند إليه قبل الفعل يكون معمولاً للابتداء فلما تأخر صار في حيز الفعل ولم يجز أن يتناوله العامل الابتدائي الذي كان يعمل فيه قبل، وقد صار في مجال عامل غيره، فوجب أن يمتلئ موقعه الأصلي بما يمكن أن يكون من تمام العامل الابتدائي وهو It، تماما كما امتلأ في المثال العربي الموقع الأصلي للفاعل المتقدم الى مجال الابتداء بضمير أمكن أن يكون من تمام العامل الفعلي. لأجل ذلك فإن قول التوليديين إن الامر يتعلق هنا بمطلب تركيبي ليس مجانباً للصواب.

وقبل ذلك وبعد، هذا الإلحاق لجملة المسند إليه بعد الفعل (أي مرادف جملة الفاعل في اللغة النحوية العربية) بجملة المسند إليه قبل الفعل (أي جملة الابتداء) يندرج في سياق مسعى عام مشترك بين الانحاء وهو «تقليل الأنواع الميزانية الأساسية»، وذلك يجعل الميزان الابتدائي أصلاً قاعدياً لغيره من الموازين. ومعلوم أن هذا المسعى القائم على مبدأ اختزال الأنواع - والمعتبر عندنا أيضا من ثوابت العقل

92 - هذا التأخير يعرف عندهم بلفظ: Extraposition

93 - تراجع تفاصيل مسألة الفاعل الجملي المتأخر عند التوليديين في الاسانيد الآتية:

- Bennis, H. (1986) *Gaps and Dummies*.

- Postol, P. M. and G. K Pullum(1988) "*Expletive noun phrases in subcategorized positions*".

النظري عموماً - قد عرفته النظرية النحوية العربية القديمة في صور تطبيقية عدة منها على وجه التحديد ارجاعهم كل التلفيظات الجمالية الى ميزان الابتداء (=المسند إليه قبل الفعل أو شبهه) وميزان الفاعل (=المسند إليه بعد الفعل). بل قد عرفت هذه النظرية محاولات كثيرة لإرجاع احد هذين الميزانين الى الآخر على الشاكلة التوليدية المشروحة آنفاً. وذلك من الادلة الكيرى على جسور الترادف، في الاصول الاستمدادية، بين السيوبية والتوليدية.

وأخيراً نرى أنه من الواجب، قبل مغادرة هذا التعليق على الإشكال الميزاني ومسائل التجرد والزيادة في مستوى الإفضاء المحوري، الإشارة ولو بإيجاز الى ثلاثة اسئلة أساسية تتصل بهذا الإشكال العام وهي:

- هل تجوز الزيادة دائماً إذا وجد المسوغ البنيوي أم هل هناك قيود أخرى ينضبط بها حدوث الزيادة؟

- هل «الحشو» يدخل البنية المكونية على جهة الزيادة لتعويض الجملة الفاعل فقط أم هل يجوز تعويض المفرد أيضاً بالزيادة الحشوية؟

- «الزيادة» يجوز أن يشغل بها موقع المفعول أيضاً أم أنها لا تجوز إلا في موقع الفاعل؟ ولماذا؟.

1 - إن المسوغ البنيوي ليس كافياً لدخول الزيادة في المثال التالي:

- An announcement about the robbery worried Maigret.
- * It worried Maigret an announcement about the robbery.

ولعل الفساد في هذا المثال راجع الى أن في الفاعل الجملي مانعاً يمنع من التأخر عن فعله. وربما تعلق الأمر بقيد على الزمن بحيث يمكن القول إن الجملة الفاعل لا تتأخر عن فعلها إلا إذا كانت متصرفة باعتبار الزمن.

2 - أما عن الزيادة من حيث جواز تعويضها للمفرد كما جاز تعويضها للجملة، فإن الذي نتوقعه باعتبار استمداد النظر الميزاني من أصول النسق الصوري المؤسس للنظر اللغوي العاملي المنحى أنه إذا ثبت حكم ما للجملة كان ثباته للمفرد من باب الاولى والأخرى لأن من مبادئ النسق المذكور أن الجملة فرع عن المفرد وأنه بالتالي إذا جاز شيء، من أحكام النحو، في الجملة كان جوازه في المفرد مستلزماً لأن المفرد أصل للجملة. هذا المبدأ القائم على فكرة التلازم بين المفرد والجملة في الأحكام، والنتائج عن علاقة الأصالة والفرعية بينهما، له تطبيقات كثيرة ومختلفة في النظرية النحوية العربية. من هذه التطبيقات اجراء المفرد والجملة على حكم واحد فيما يتعلق بالمبدأ الذي ينص على أن الزيادة لا محل لها من الإعراب لأنها لا مقابل لها في الميزان. فضمير الفصل مثلاً والجملة الاعتراضية حظهما من هذا المبدأ مشترك والجملة فيه محمولة على المفرد. وعلى هذا المقتضى الاجرائي تحمل كذلك الجمل

محمل المفرد في جواز الحلول في المحلات الإعرابية. فإجراء المفرد والجملة هنا مُجرى واحداً أيضاً مرتبط بمبدأ الاصالّة والفرعية من جهة وبالمناط الذي يُحمل بموجه الفرع محمل الأصل وهو بالنسبة لمسألة المحل الإعرابي: الانسلاخ في الجملة مسلك الاصالّة لا الزيادة، لأنّ الحلول في المحل الإعرابي مقتضى ميزاني والميزان ميزان للأصل لا الزائد.

إن ارتباط التحليل التوليدي لمسائل «الزيادة» اللفظية، بالنسق الصوري العام المؤسس لكل نموذج عاملي، ترتبت عنه العلاقة الاستلزامية التالية وذلك بموجب مرجعه الاستعاري القائم على المبدأ الميزاني والذي ينسلك تلقائياً كما بينا آنفاً في النسق الصوري المذكور:

«القول بملاسة الزيادة للجملة يلزم عنه القول بملاستها للمفرد» لأنّ المفرد أصل للجملة حسب ما ينص عليه النسق. وفي هذا الاطار نؤول قيام التحليل التوليدي على الفصل في باب الزيادة اللفظية بين صورتين اثنتين:

- الزيادة التي تأتي لتعويض الجملة (=ضمير الحشو (It)
- الزيادة التي تدخل البنية المكونية حشواً لتعويض المفرد وهي المعروفة ب الضمير الوجودي There⁽⁹⁴⁾. في نحو:

- Three pigs are escaping / Three are there pigs escaping.

إن التراكيب التي تقع صلة للضمير الوجودي There ترتبط بها جملة من الخصائص لن ندخل في تفاصيلها في هذا السياق لأنها لا تعنينا⁽⁹⁵⁾ ونكتفي بذكر اثنتين من هذه الخصائص:
أ - أولهما أن المركب الاسمي الفاعل المنقول الى المجال الذي بعد الفعل يجب أن يكون نكرة فإن كان معرفة لم يجوز.

ب - والثانية أن الافعال التي تظهر في هذه التراكيب يجب أن تكون لازمة لامتعدية.

- * There are the three pigs escaping.

- * There saw three children the pises.

خلاصة الامر إذن:

أ - أن المسوغ البنيوي ليس كافياً لدخول الزيادة سواء كانت الزيادة عوضاً عن جملة أم عوضاً عن مفرد. فقد رأينا أن تأخير الجملة وتعويضها ب It مقيد بقيد التصرف باعتبار الزمن وهذا القيد يوازيه في تعويض المفرد ب There قيد منطقي (=التنكير والتعريف) وقيد دلالي (=التعدي وال لزوم)

94 - هذه الزيادة الوجودية ترتبط بها جملة من التفاصيل تطابق في صورتها العامة تفاصيل الزيادة العوض عن الجملة

It انظر: (1990) Haegeman.

95 - انظر في هذا الشأن: المقال الشهير: "what was there before there was" Stowell, T. (1978)

ب - وأن العنصر تتحدد أصالته وزيادته باعتبار منزلته من الميزان فإن انتظم محوريا بالنسبة الى نقطة النظام المحوري التي هي المحمول كان ذلك مناط أصالته وإن لم ينتظم حُكم زيادته ولما كانت الزيادة استثناء يدخل على الميزان وكانت الاستثناءات تستوجب التعليل الذي يربطها بأصل من أصول النظرية يضبطها كي لا تكون لحنا ومظنة للفساد فقد حُكم بكون الزيادة الجارية على هذه الشاكلة تطراً على البنية المكونية لموجب بنيوي يسوغها وهذا التسويغ ليس حراً بل تقيده شروط تلفظية دلالية (=الزمن والتعدي واللزوم) ومنطقية (=التنكير والتعريف).

3 - أما عن علاقة الزيادة بأنواع المواقع وهل يجوز أن يشغل موقع المفعول بالزيادة كما جاز أن يشغل بها موقع الفاعل، فإن الذي يستفاد مما تقدم أن الزيادات اللفظية لا تظهر في المواقع التفرعية. هذا وإن النظرية التوليدية، في المسألة المحورية، والتي أتينا على ذكر جملة من خطوطها العريضة، من النتائج التي تلزم عنها لزوما منطقياً أن الزوائد أو الحشويات التي من باب It و There يجب ألا تظهر في المواقع التفرعية أي في المواقع التي يتفرع الفعل باعتبارها مقولياً. وبيان ذلك ما يلي:

- الضمائر الزائدة عناصر تفتقر الى الدور المحوري لأنها لا مقابل لها في ميزان البنية الموضوعية.
- المواقع التفرعية تتحدد بواسطة البنية المحورية للفعل أي أن لها مقابلاً في الميزان المحوري: فإذا استوجب الفعل فضلة فإن ذلك مرجعه الى أن للفعل دوراً محورياً يجب أن يفضي به إلى ما هو من تمامه وهو فضلته التي يتفرع باعتبارها مقولياً.
- هذا يلزم عنه أن الزوائد يجب ألا تظهر في المواقع التفرعية لأن في ذلك تناقضاً مصدره أن الموقع التفرعي يسند إليه الدور المحوري أي يستهدف بالإفضاء المحوري والزائد يوجد خارج المجال الذي يستهدف بهذا الإفضاء.

- وهذا الاستلزام معناه أيضاً أن الحشويات الزائدة لاسبيل لها في البنية المكونية إلا المواقع غير التفرعية⁽⁹⁶⁾. وفي هذا تفسير واضح لما شهدناه في الأمثلة السالفة من ظهور للزوائد في موقع الفاعل دون موقع المفعول. فالفاعل ليس موقعاً تفرعياً كما بينا لأن اتخاذ الفاعل ليس مناطاً تنويعياً بالنسبة للفعل إذ الفعل يسند الى الفاعل سواء اتخذ مفعولاً أم لم يتخذه.

* * *

إن النظرية المحورية عاملية إفضائية: بمعنى أن للمحمول الفعلي رصيذاً إفضائياً من القيم المحورية، يستوجب موضوعات تتلقى الإفضاءات المحورية. والزيادات الحشوية نحو There و It لا حظاً لهما في الإفضاء المحوري لأنهما يشغلان موقعاً لا يتفرع الفعل باعتباره مقولياً وهو موقع الفاعل، إذ لا يقع هدفها

للافضاء المحوري إلا ما كان واقعا في حدود التفرع المقولي. لكن، هل هذا معناه أن التخصيص التفرعي هو الذي يوجه الإفضاء المحوري؟ سنعود الى هذا الإشكال الترتيبي لاحقا. ونكتفي بالإشارة الى أن المسافة التي يغطيها الإفضاء المحوري مرتبطة بشكل من الأشكال بالمسافة التفرعية التي تحملها المقولة المحمولىة. العناصر الحشوية لاسيبل لها الى احتلال المواقع التفرعية لأن الموقع التفرعي كما رأينا لا يمكن أن يشغل بعنصر لا سبيل له الى الانتظام المحوري.

بعبارة أخرى: الزيادات اللفظية أمامها - نظريا - اختياران:

أ - إما أن تشغل موقعا تفرعيا.

ب - وإما أن تشغل موقعا غير تفرعي كموقع الفاعل.

الاختيار الاول لا يجوز لأن الموقع التفرعي هدف للافضاء المحوري، والحشو ليس جزءا من المسافة التي تغطيها الشبكة المحورية. والاختيار الثاني يجوز لأن الموقع غير التفرعي، كموقع الفاعل، ليس مستهدفا بالإفضاء المحوري المباشر وهو شرط الموقع الذي يجوز أن يشغله الحشو لأن الحشو لا موقع له في الشبكة المحورية.

والسؤال المثير في هذا الخصوص هو: لماذا خصوص موقع الفاعل من بين غيره من المواقع غير التفرعية؟ وهل الفاعل هو الموقع غير التفرعي الوحيد؟ وإذا كانت الملحققات هي أيضا مواقع غير تفرعية فلماذا لا يشغل الحشو واحدا منها؟.

في الاجابة عن هذا السؤال الاخير يمكن ان يقال، انطلاقا مما عرفه النحو العربي من فرق فاصل بين الاسناد والتخصيص، إنه لما كانت الزيادة مرتبطة بالاسناد، والإلحاق مرتبطة بالتخصيص وكان الاسناد غير التخصيص فقد كان من المناسب أن تجري الأمور على أن ما اختص به موقع الاسناد لم يجوز أن ينازعه فيه شيء من مواقع التخصيص.

* * *

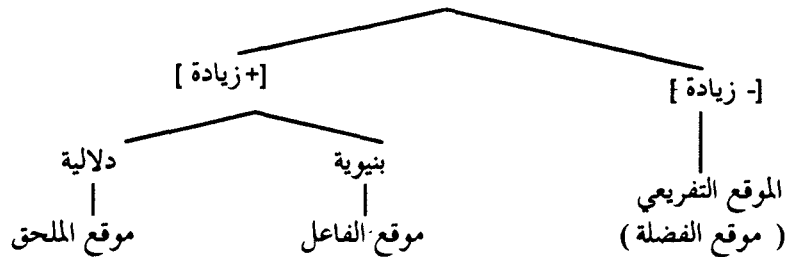
إن الحديث عن إشكال الزيادة من هذه الزاوية أي زاوية المواقع التي يمكن أن تحل فيها الزيادة يندرج في سياق إشكال عام له صور مختلفة في النظرية النحوية العربية وهو إشكال يطارد كل نظر نحوي يقوم على الاستعارة الميزانية وهو: حصر مواقع الزيادة التي تدخل على الميزان وذلك انطلاقا من أن الزيادة لا تدخل البنية المكونية على غير سبيل مضبوط.

صحيح أننا قد ذكرنا آنفاً أن المسوغ البنيوي للزيادة اللفظية هو افتقار البنية المكونية الى فاعل مكوني⁽⁹⁷⁾ (=لفظي) مسند إليه قبل الفعل⁽⁹⁸⁾، وهو مسوغ يلزم عنه أن الزيادة لايمكن أن تحتل إلا موقع الفاعل لأن هذا الموقع هو الذي يسوغها لكن هذا المسوغ يبقى في حاجة الى تفسير:

وبعبارة أخرى لماذا لايمكن أن يكون الافتقار الى المفعول مسوغا للزيادة ؟ الجواب أن الافتقار الى المفعول لايجوز لأن الفضلة المفعولية من تمام الرأس المقولي الفعلي ولأجل ذلك وصفناها سابقا بكونها عرضا لازما تميزها لها عن الملحقات.

إن الجواب المفصل عن السؤال المذكور يقدمه الإعراب التفريعي الذي رأينا فيما مضى أنه المقدمة الى أول خيط في شبكة الانتظام المركبي باعتبار معاني السيادة والربط. ويكفي الإعراب التفريعي دليلا على أن البنية الموضوعية والتخصيص (أو الإعراب) المحوري لايجزئان عنه أنه المرجع الأساس في تحديد الموقع الذي يمكنه أن يشتغل بالزيادة سواء كانت الزيادة بنيوية لفظية (=لا مقابل لها في الميزان المحوري كـ It و There) أم زيادة دلالية كالملحقات. فالفعل من حيث كونه جوهرًا مقوليا له علاقتان في البنية المكونية: علاقة بعنصر تفريعي وهو فضله وعلاقة بعناصر لا يتفرع مقوليا باعتبارها وهي قسمان: ما أسند إليه الفعل؛ ومخصصات الاسناد (=الملحقات) والزيادة تدخل في الموقع الاسنادي وفي الموقع التخصيصي ولا تدخل الموقع التفريعي. هذا وإن ملابسة التخصيص لمعنى الزيادة المستفاد من لفظ «الإلحاق» يرتبط لزوما بملابسة الموقع الاسنادي لهذا المعنى، فالتخصيص ليس إلا زيادة دلالية تفيد تقييد الاسناد لأجل ذلك نرى أن علاقة التخصيص بمعنى الزيادة محمولة على علاقة الاسنادية.

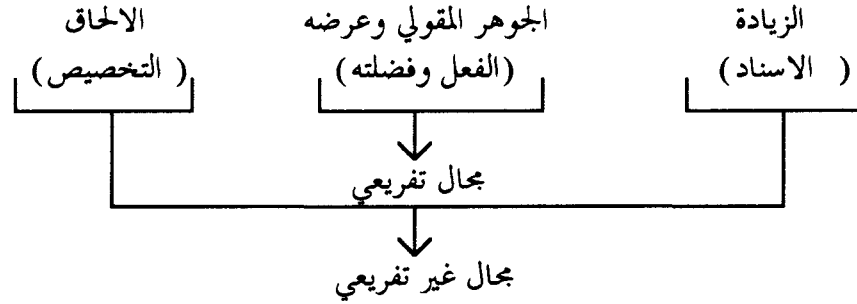
ولعل الخطاطة الآتية تقدم تلخيصاً مناسباً لعلاقة الزيادة بالبنية المكونية:



97 - هذا المسوغ البنيوي ترتبط به ضوابط أخرى تنزل من المسألة منزلة الشروط التليفية وهي صفات جزئية في عناصر البنية المكونية التي تصح فيها الزيادة. من قبيل «الفعل يجب أن يكون متعديا ومتصرفا باعتبار الزمن» و«الفاعل المؤخر يجب أن يكون نكرة لمعرفة».... الخ.

98 - إن التمييز في النحو التوليدي بين الفاعلية من حيث هي قيمة موقعية بمعنى الكينونة في موقع المسند إليه قبل الفعل وبين الفاعل باعتباره قيمة دلالية (الفاعل المتأخر المسند إليه بعد الفعل)، منحى في التحليل عرفته النظرية النحوية العربية لكن في اتجاه معاكس وهو التمييز بين الفاعل في المعنى وهو المسند إليه قبل الفعل والفاعل الموقعي اللفظي وهو المسند إليه بعد الفعل.

إن مواقع البنية المكونية في التقطيع التفريعي يلخصها الشكل التالي:



إن الجمع بين موقع الفاعل (=الاسناد) وموقع الملحق في صفة اللاتفريقية يرتبط بجامع آخر بنيوي وهو أن الفعل يحصل له الانتظام المركبي باعتبار فضله التي يتفرع مقوليا باعتبارها بصرف النظر عن علاقته الاسنادية بالفاعل أو علاقته التخصيصية بالملحقات. الموقع التفريعي الوحيد هو الفضلة لأجل ذلك وصفناها سابقا بكونها عرضا لازما تميزا لها عن الملحقات التي تشارك الفضلة في العرضية لكن لا تشاركها في اللزوم. والقول بعرضية الفضلة هنا يتضمن القول بالزيادة لأن العرض زيادة تدخل على الجوهر (=المقولة) لكن مناط الزيادة هنا، أي في حدود التفرع، غير مناطها في الإلحاق لأنها في حالة الفضلة دليل على انتظام الجوهر المقولي الفعلي باعتبار معاني «المركبية» (=السيادة والربط والإشراف ... الخ). إن الزيادة التي تنزل من الجوهر المقولي منزلة «الجرى» التفريعي لها مقابل في الميزان المحوري لأنها تتنظم باعتبار قيم الإفضاء المحوري ولها مقابل في الميزان البنيوي لأنها مناط لانتظام المقولة (الفعلية) مركبيا. لأجل ذلك لا يمكن أن تحل "الزيادة الحشوية" التي تناولها بالتحليل المفصل سابقا - في محل الفضلة لأنه ليس بينهما تكافؤ من الناحية الميزانية.

ب - «الحلول في المحلات» بين المفرد والجملة:

الميزان ميزان للحلول المفردى وليس للحلول الجملي⁽⁹⁹⁾

هذا عن الأصول الميزانية الدلالية - المحورية ومشاكل الزيادة اللفظية في النحو التوليدي أما عن مبدأ "الحلول في المحلات" أو الانتظام باعتبار القيم الإفضائية وكونه أصلا في المفرد فرعاً في الجمل وهو مبدأ له صولته المتميزة في النظرية النحوية العربية القديمة، كما هو معلوم، فإننا نرى أن الفصل في النحو التوليدي في المسألة المحورية بين «الموضوع» و«الموضوع الجملي» تطبيق صريح لهذا المبدأ.

99 - هذا هو المظهر الثاني من مظاهر الاستثناءات المخالفة للأصول الميزانية المحورية في العملية التوليديّة أما ما تقدم فقد كان نظراً في المظهر الأول والذي ترجمناه "بالميزان أو مشاكل الزيادة اللفظية".

سنقسم هذه الفقرة شطرين اثنين: في الشطر الأول نقل الى العربية نصا لتحليل توليدي⁽¹⁰⁰⁾ - له صلة مباشرة بتفاصيل هذه المسألة وفي الشطر الثاني نعالج النص بالتعليق والتعقيب في ضوء ما نصبو إليه من استقراء مظاهر القرابة النظرية بين العالمية السيويهية والعالمية التوليدية.

1 - « رأينا أن المكونات الواجبة في الجملة تتحدد باعتبار الخصائص الدلالية للمحمولات... وأن الموضوع يمكن أن يتحقق مركبا اسميا أو جملة [...] وهذا معناه أن الشبكة المحورية للمحمولات يجب أن تتضمن هامشا خاصا يمثل فيه لاحتمال تحقق الموضوع مركبا اسميا أو جملة. لتدبر الموضوعات الجمالية التي تتضمنها الامثلة التالية:

- 1 - أ - [That x had left] is very surprising.
- ب - [For x to have left] is very surprising
- 2 - أ - Maigret_i Believes [this story]_j
- ب - Maigret_i Believes [that the taxi driver is innocent]_j
- ج - Maigret_i Believes [the taxi driver to be innocent]_j
- د - Maigret_i Believes [the taxi driver innocent]_j

في المحمول Surprising (1) يتخذ موضوعا وحيدا يسند إليه الدور المحوري المنصوص عليه في شبكته المحورية. وهذا الموضوع تحققه "جملة تامة" (او متصرفة)⁽¹⁰¹⁾ في (1 - أ) و"جملة غير تامة" في (1 - ب). وقد وقعت صلة للاداة that في المثال الأول وصلة للاداة for في الثاني...

في (2 - أ) كل من موضوعي المحمول believe تحقق مركبا اسميا أما في (2 - ب) فأحد الموضوعين تحقق جملة تامة وفي (2 - ج) تحقق جملة غير تامة وعليه فإن المدخل المعجمي للفعل believe يجب أن يتسع للشبكة المحورية التالية:

(3) believe: verb;	1NP	2NP/S

في (2 - أ) إشباع الموضوعات تم على الشاكلة المنصوص عليها في (4) حيث زقرينة للمركب الاسمي وفي (2 - ب) كذلك يمكن تمثيل إشباع الموضوعات على الشاكلة نفسها اي بواسطة القرينة ز التي تتحلّى بها الجملة الفرعية:

(4) believe: verb;	1NP	2NP/ S
	i	j

100 - هذا النص ترجمناه بتصريف واسع عن:

- Riemsdijk H V. and F williams (1986)
- haegeman (1991)
- Lasnik, H .. and j. Uriagereka (1988) *A course in GB syntax*

101 - التمام والتصريف سيردان من الآن فصاعدا مترادفين في الدلالة على الاقتزان بالزمن. الجملة التامة هي الجملة التي لا ينقصها الزمن اي المتصرفة باعتبار المعاني الزمنية.

إن التعادل الدلالي بين (2 - ب) و (2 - ج) يستوجب افتراض أن للفعل believe في (2 - ج) الشبكة المحورية ذاتها التي توجه البنية في (2 - ب). لافرق بين البنيتين إلا في أن الموضوع الثاني في الاول جملة تامة وفي الثانية جملة غير تامة وهذا معناه أن إشباع الادوار المحورية. في (2 - ج) يتم على نفس الشاكلة المنصوص عليها⁽¹⁰²⁾ في (4) حيث تتم تحليلية الموضوع الثاني "الجملة غير التامة" بالقرنية الاحالية ز. أما في (2 - د) فالأمر لا يختلف عن الاحوال السابقة إلا في كون الموضوع الثاني ليس جملة تامة ولا جملة غير تامة ولكنه عبارة عن جملة صغرى⁽¹⁰³⁾ [The taxi driver innocent]. سنعود الى البنية التي ينضبط وفقها هذا الضرب من الجمل في مكان آخر، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن الخاصية الجامعة بين الجمل غير التامة والجمل الصغرى أنها ليست جملا مستقلة أي أنها لا تكون إلا تابعة لحمول رئيس معين. ومن أمثلة الجمل الصغرى، الجمل الواقعة بين القوسين المعقوفين في الجمل الأتية:

5 - أ - I Consider [John a real idiot].

ب - The chief inspector wants [Maigret in his office]

ج - Emsworth got [Galahad in trouble].

الجمل الصغرى أنماط مختلفة وليست نوعا واحدا. في (5 - أ) الجملة الصغرى تتكون من مركبين اسميين الاول منهما فاعل في المعنى للثاني وفي (5 - ب) و (5 - ج) الجملة الصغرى مكونة من م س و م ح محمول. إن أحد الأدلة القوية على أن الجمل الصغرى مكونات أنه لا يجوز الفصل بين شقيها بعنصر متعلق بالفعل الرئيس. يؤكد ذلك اللحن في الجملة (6):

(6) * The chief inspector wants [Maigret [very much] in his office] «

2 - التعليق

♦ أولا: هذه العبارة الاخيرة التي نصها «إن أحد الادلة القوية على أن الجمل الصغرى مكونات أنه لايجوز الفصل بين شقيها بعنصر له تعلق بالفعل الرئيس» دليل على أن التحليل التوليدي هنا توجهه غاية محددة وهي حمل الجملة محمل المفرد في جواز الحلول في المحلات المحورية على أساس الجامع البنيوي

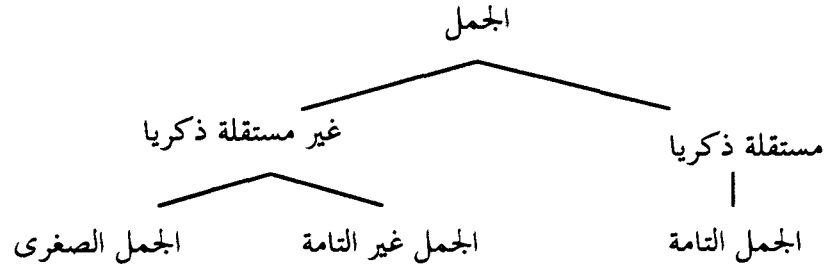
102 - الجملة غير التامة في (2 - ج) لا يمكن أن تقع صلة ل for. سنرجع لاحقا، الى التفاصيل المرتبطة بهذا الأمر ودلالاتها بالنسبة للنظرية.

103 - Small clause سنين فيما بعد أن المقصود بالجملة الصغرى المجال الاسنادي غير المستقل. انظر تفاصيل هذا الباب من أبواب الجمل في:

- Stowell, T. (1981) *Elements of phrase structure*
- Stowell, T. (1983) "*Subjects across categories*"

بينهما وهو «المكونية» أي أن الجملة إذا أولت بالمفرد في «المكونية» أخذت حكمه في الانتظام باعتبار مقتضى الميزان المحوري.

♦ ثانيا: تصنيف الكائنات الجمالية في النحو التوليدي قائم على مقدمة «الاستقلال الذكري» كقيام النحو العربي عليها:



♦ هذا وإن ما يميز الجملة الصغرى بصرف النظر عن كونها غير مستقلة في الذكر أنها مجال اسنادي حصين لا يفصل بين شقيه عنصر ينتمي الى مجال المحمول الرئيس. وفي هذا السياق، نرى أن تفسير عدم جواز الجملة (6) يجب أن يُنطلق فيه من مبدأ أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل وأن very much تخصيص للإسناد الرئيس. أو من مبدأ أن المتلازمين لا يفصل بينهما بأجنبي ومعلوم أن هذا المنحى في الاستدلال كثير الدوران في النحو العربي.

♦ هناك مبدأ آخر يمكن أن نرجع إليه الفساد في الجملة (6) وهو مبدأ المعمول لا يقع خارج المجال العاملى للعامل الذي يعمل فيه فإذا غير رتبته، غيرها داخل هذا المجال فإن غيرها خارجه فالأمر عندئذ لا يخرج عن أحد احتمالين اثنين:

- إما أن يصادف عاملا يمكن أن يطلبه فيقع معمولا له فتصح الجملة.

- وإما أن يصادف عاملا لا يطلبه فتفسد الجملة كما هو الشأن في (6).

♦ وأخيرا إن حمل الجملة على المفرد في جواز الحلول في المحلات على سبيل الانتظام المعمولي موقع آخر من مواقع الترادف البارزة بين العاملة العربية والعاملية التوليدية على خلاف بينهما في مناهج الانتظام فهو إعرابي نحوي في العاملة العربية، محوري - دلالي في الأمثلة التوليدية. وهو ترادف مرجعه الاستمداد المشترك من خيوط الاستعارة الميزانية وتعقيداتها الملزمة للقول بالأصول الميزانية والفروع الاستثنائية المخالفة للميزان عددا (كما في أحوال الزيادة اللفظية) أو حجما (كما في أحوال «الجملة» التي تتقدم باعتبارها «مكونا» على غرار المفرد).

هذا وإن من أصول العاملة العربية أن الإعراب أصل في المفرد فرع في الجمل. والجمل عندهم فرع عن المفرد والقاعدة في مقرراتهم تقضي بأن الجملة إذا أولت بالمفرد أخذت حكمه في جواز بل وجوب الحلول في المحل الإعرابي على جهة الانتظام المعمولى. وذلك مبني على أن الأصل في الجملة ألا

تتنظم معموليا فإذا كانت في تأويل المفرد أصابها من وجوب الانتظام بالنسبة الى نقطة النظام التي هي العامل ما يصيب المفرد. وهذه الحالة الفرعية المخالفة للأصل الميزاني - والمخالفة هنا كيفية او حجمية لا كمية عددية كما هو الحال في مسألة الزيادة اللفظية - كنا قد برهنا في بحث آخر عن العبارة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي⁽¹⁰⁴⁾ على جواز إلحاقها بميزان عام هو «ميزان المبنيات» لكن مناط البناء هنا غير مناطه في المسائل النحوية. فاللفظ في العاملة السيبريهية يوافق محله فيكون معربا ويخالف محله فيكون مبنيا، وقد برهنا في إطار البحث المشار إليه على جواز توسيع هذا التحليل للمسألة البنائية ليشمل مستوى آخر للنظام العامل غير المستوى الإعرابي النحوي وعلى هذا المحمل حملنا مقدمة التأويل المفرد فاجملة التي لها محل ليست إلا صورة من صور الظاهرة البنائية في غير المستوى الإعرابي النحوي. وباختصار نتخيل هنا أن من مستويات التحليل التي تدفع إليها مقدمات النحو العربي، مستوى توصف فيه العناصر باعتبار قيمتي: «الإفرد» و«خلافه» وخلاف الأفراد يكون إما جملة وإما مركبا. والأصل في المحل أن يكون للمفرد لا للجملة لأجل ذلك المفرد إذا حل في المحل حل حلول إعرابيا كما يحل زيد في محل "الرفع" في نحو (جاء زيد) وأما الجملة فإنها تحل في المحل حلولا بنائيا على حد حلول "هؤلاء" في محل الرفع في (جاء هؤلاء).

غاية الأمر أن، "القيم الافضائية" الأصل فيها أن تكون للمفرد لا للجملة والجملة لا تستقبل الإفضاء إلا على جهة الفرعية. والفرعية ملازمة للبناء لأن الفروع بعضها أولى ببعض، فالبناء فرع عن الإعراب والجملة فرع عن المفرد.

إن النحو التوليدي جابته أيضا مشكلة العلاقة بين المحل واللفظ او بين القيمة الافضائية وتحققها في اللفظ من زاوية الأصالة والفرعية، فالأصل: في المحلات المحورية المنصوص عليها في الشبكة أن تكون للمفرد (=الموضوع) لا الجملة (=القضية او الحمل) وهذه المشكلة وإن لم تقم عندهم بصريح اللفظ إلا أن مجرد الفصل في التحليل بين الموضوع والموضوع الجملي وسوق الأدلة على أن الجملة ترد «مكونا» فرعيا في بعض الحالات لا مجالا من المكونات يستقل في الذكر، كل ذلك يدل على الوعي التوليدي بقضية الأصالة والفرعية في هذا الباب. هذا وإن «التأويل المفرد» و «عدم الاستقلال الذكري» متلازمان في هذا التأويل لأنه إذا كانت الجملة محمولة على المفرد في «المكونية» (=المفردية بالأصالة او التأويل) فإنها يجب أن تكون مشبهة له في عدم الاستقلال الذكري.

ج - الميزان القاعدي والملحق:

المحمولية بين الفعل الرئيس والفعل المساعد

من تفاصيل المسألة المحورية في النحو التوليدي تفصيل يتعلق بالتمييز بين الفعل الرئيس (ويسمونه أيضا بالفعل المعجمي) وبين الفعل المساعد، فيما يتعلق بالخصائص المحورية لكل منهما أي بمنزلة كل منهما من الميزان المحوري. وخلاصة الموقف التوليدي في هذا الخصوص أن ليس كل عنصر يلبس المحمولية بوجه من أوجه الملابس يستطيع أن يتخذ بنية موضوعية. فالمحمولية استحقاق محوري قائم على علاقة اقتضاء دلالي بين حدث ومشاركين في الحدث كسبا أو انفعالا. ولئن كانت المحمولية ترتبط بعلامات وخصائص مصاحبة في المستوى التلفيضي ولاسيما خاصية التصرف باعتبار الشخص والعدد والجنس أو النوع فإن بين هذه الخاصية واستحقاق اللفظ لأن يوصف بكونه محمولا علاقة عموم وخصوص مطلق أي أن كل محمول متصرف باعتبار ما ذكرنا، وليس كل متصرف باعتبار معاني الشخص والعدد.... الخ محمولا. هذا المبدأ هو الفكرة التي تنوي وراء التمييز في باب الإفضاء المحوري بين ما يحتمل هذا الإفضاء وهو الأفعال المعجمية وما لا يحتمله وهو الأفعال المساعدة.

وندرج في ما يلي نصين اثنين في المسألة، الأول للنحوي العربي: الجرحاني والثاني نص توليدي ثم تتبع الكل بتعليق نبين به:

- انسلاك المواقف التوليدية في سياق برنامج اختزال الأنواع الميزانية كانسلاك المواقف النحوية العربية القديمة فيه.

- وأن المبدأ الموجه للتحليل واحد في الحالتين وهو مبدأ الفصل في الأصول الميزانية بين ما هو قاعدي وما هو ملحق مشتق أو مشبه.

النص الأول⁽¹⁰⁵⁾ « فالأول من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر كان وأخواتها ودخلت على المبتدأ والخبر فرفعت المبتدأ، كما يرفع سائر الأفعال الاسماء وذلك أن الشرط في الفاعل أن يسند إليه الفعل مقدما عليه وقد حصل ذلك في اسم كان. ونصبت الخبر على التشبيه بالمفعول نحو ضرب زيد عمرا وليس بمنزلة المفعولية على الحقيقة. ألا ترى أن عمرا غير زيد وقائم هو زيد في قولك: كان زيد قائما. وهي أفعال غير حقيقية ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط... ». هذا الموقف النحوي مبني على التمييز في ميزان "الجملة الفعلية" بين الصورة الأصلية الحقيقية والصورة الفرعية المشبهة. الأولى جملة الفاعل والثانية جملة الابتداء المنسوخ. والجامع الميزاني بينهما بنيوي صرف وهو انعقاد البنية من عامل يرفع وينصب. وهذا يؤكد أن الفاعلية والمفعولية في العملية

105 - الجرحاني: "المقصد في شرح الايضاح" 398/1.

العربية معان بنيوية موقعية مستقلة عن الاعتبار الدلالي ف «الشرط في الفاعل أن يسند إليه الفعل مقدما عليه» ولما حصل ذلك في اسم كان ارتفع بناسخ الابتداء (=كان) «كما يرفع سائر الافعال الاسماء» فدل ذلك على أن الميزان العاملي اللفظي (البنيوي) واحد في الحالتين وكذلك الشأن بالنسبة للمنصوب في جملة "كان"، فهو محمول ميزانيا على المنصوب على المفعولية حملا تشبيها ومناطق التشبيه هنا أيضا بنيوي صرف فليس منصوب كان «عنزلة المفعول على الحقيقة». غاية الأمر أن الميزان في هذا الباب قاعدي في جملة «الفعل الحقيقي» وملحق أو مشبه في جملة «الفعل غير الحقيقي».

والذي يعيننا في هذا الموقف أساسا أمران:

- أولهما اندراجة في سياق مبدأ اختزال الأنواع وإرجاعها الى جنس ميزاني أعلى يستغرقها جميعا على أساس الجوامع البنيوية التي تربط بينها.

- الثاني تمييزه بين الميزان القاعدي (في حالة الفعل الحقيقي) والميزان الملحق أو المشبه (في حالة الفعل غير الحقيقي) على أساس الفوارق الدلالية بينهما في ما يتعلق بالدلالة على الحدث والزمن.

والنص الثاني⁽¹⁰⁶⁾: «لقد كان كلامنا في ما تقدم مبنيًا على أن الأفعال يجب أن تتخذ بنية موضوعية وأن تسند بالتالي أدوارا محورية. إلا أنه لابد من التمييز في هذا الخصوص بين صنفين من الأفعال: الأفعال المعجمية نحو اكل ونام وبابه والافعال المساعدة نحو be و Have و do وكذا الافعال "الموجهة" نحو will ,shall ,can ,must ,may ,ought والخاصية المشتركة بين هذه الأصناف جميعا تصرفها المورفولوجي باعتبار الزمن⁽¹⁰⁷⁾. (=الماضي والحاضر). [...] وللأفعال المساعدة مميزات خاصة تستأثر بها دون الأفعال المعجمية ولا سيما في سلوكها مع النفي والاستفهام. فعنصر النفي not يتأخر عن المساعد لكنه يتقدم في حالة الفعل المعجمي. وكذا في الاستفهام التصوري: المساعد والفاعل يستهدفان بقاعدة القلب الرتبتي... وما الفعل المعجمي فلا يتقدم على الفاعل بل يستوجب تدخل المساعد do سواء في النفي أم في الاستفهام.

إن الافعال المساعدة لا تسند أدوارا محورية: الجملة (7).

Poirot has accused Maigret. - (7)

Haegeman (1991) - 106

107- المساعدان have و be يتصرفان في الزمن الحاضر باعتبار الشخص و العدد والموجهات لا تصرف راجع

التفاصيل النحوية المتعلقة بالموجهات في: "Principles of diachronic syntax" D(1979) Lightfoot -

سليمة وهذا دليل على أن الأدوار المحورية للمحمول قد وقعت في حدود الإفضاء وأن كل واحد من المركبات الاسمية المحيلة يحمل دوراً محورياً، فإذا انتبهنا إلى أن (7) تتضمن نفس الموضوعات التي تتضمنها الجملة ذات الفعل المعجمي فقط في نحو.

Poirot accuses Maigret.- (8)

استنتجنا أن المساعدة have في (7) وإن كان من الناحية الموفولوجية يتصرف كالفعل المعجمي باعتبار الشخص والزمن فإنه قد فارق من حيث كونه لايسند أدواراً محورية. إذ لو كان له شبكة محورية (أي رصيد من القيم المحورية) لكان يجب أن تتسع الجملة (7) لمركبا اسمي واحد إضافي على الأقل يكون هدفاً للإفضاء المحوري الذي ينطلق من المساعد. ولما لم يكن ذلك دل على أن الأفعال المساعدة لا تسند الأدوار المحورية.

هناك مشكل خاص متعلق بالرابطة الوجودية "be" في نحو (9):

9 - أ - Maigret_i believes [that the taxi driver is innocent]_j

ب - Maigret_i believes [that taxi driver to be innocent]_j

ج - Maigret_i believes [the taxi driver innocent]_j

في (9) الفعل يسند دوراً محورياً إلى Maigret وآخر إلى المكون الجملي. ما يعيننا هنا في المقام الأول هو: البنية المحمولى الموضوعية الداخلية للموضوع الجملي. لقد بينا سابقاً أن الفضلات الحملية الثلاث في (9) (التامة وغير التامة والجملة الصغرى أي (9 - أ - ب - ج) على التوالي) متعادلة من الناحية الدلالية: الصفة Innocent محمولة على م س the taxi driver ورأينا أيضاً أن الصفات كالأفعال تتخذ بنية موضوعية وهذا معناه أن م س داخل الجملة الصغرى أي: the taxi driver يجب أن يفضى إليه بدور محوري حسب الشرط الأول في المعيار المحوري. والمحمول المرشح لأن يكون مصدراً للإفضاء المحوري هو Innocent الذي يجب أن تكون شبكته المحورية - والحالة هذه - على النحو الآتي:

(10) Innocent: Adj;

1

فإن صح القول بالتعادل الدلالي بين (9 - أ) و(9 - ب) و(9 - ج) لزم أن يقال إن م س the taxi driver في (أ) و(ب) يتلقى الإفضاء المحوري من الصفة على الشاكلة المشروحة قبل حين وهذا معناه أن الرابطة الوجودية شأنها كشأن الأفعال المساعدة لا تسند أي دور محوري وهي تشاطرها سلوكها تجاه النفي والاستفهام.

إن الاختلافات أو الفوارق الصورية بين الأفعال المعجمية من جهة و الأفعال المساعدة والرابطة be من جهة أخرى تنعكس في مستوى الخواص الدلالية من حيث أن كلا من الأفعال المساعدة والرابطة be - خلافا للأفعال المعجمية - لاسبيل لهما الى الإفضاء المحوري⁽¹⁰⁸⁾».

التعليق:

1- هذا التحليل مبني على ان الإفضاء المحوري قد تتعدد بحالاته في قلب الجملة الواحدة بتعدد المحمولات وهذا معناه أن "المحمول" هو المقولة التقطيعية الأساسية في رسم الحدود بين المجالات في عاملية الإفضاء المحوري. وفي إطار هذا التقطيع المحوري نصادف عنصرا بينه وبين المحمولية نوع ملابسة ناتجة عن القيمة المقولية التي يلتبس بها وهي "الفعلية" والتي هي مناط خاصية التصرف المورفولوجي المشتركة بين الفعل المحمول (=الفعل المعجمي) والفعل غير المحمول (=الفعل المساعد) وهذا معناه أن: - الملابسة المذكورة لا تشفع للفعل المساعد في اتخاذ بنية موضوعية يباشرها بالإفضاء المحوري. - وأن الفعل المساعد، في هذا التأويل، يناسبه أن يعتبر «زيادة» لامقابل لها في الشبكة المحورية. - وأن الزيادة الداخلة على الميزان المحوري - بحسب ما تقدم - قد تكون من جهة الموضوعات كما في الزيادات الحشوية (It وبابها) او من جهة المحمول كما في زيادة المساعد.

2 - إن ما انتهى إليه النحو التوليدي فيما يتصل بالفرق بين الفعل المعجمي والفعل المساعد لم يخرج في اتجاهه العام عما انتهى إليه النحاة العرب القدماء في هذا الباب على خلاف بينهما في زاوية النظر فهي نحوية شكلية بنيوية في النحو العربي دلالية محورية في النحو التوليدي لكنها ستؤول بنيوية شجرية في مستويات لاحقة للتحليل: لقد وصفت الأفعال الناقصة في النحو العربي بالنواسخ وهذا معناه أنها تمنح المجال الاسنادي شكلا جھيا جديدا ولعل النواسخ تصلح من هذه الجهة ترجمة مفهومية مناسبة للفظ الانجليزي modal verbs. وكذلك اعتبار النواسخ عوامل لفظية تدخل على كلام تام كان له سابق انتظام معمولى بعامل معنوي هو الابتداء لا معنى له إلا أنها لا تطلب معمولات جديدة. هذا وإن قولهم إن الافعال الناقصة لا تدل على الحدث مرتبط بافتراضهم أن الناقص لا حظ له في التعدي واللزوم لأن التعدي واللزوم مرتبطان بالدلالة على الحدث.

ولئن كان التحليل التوليدي في هذا الباب ينص على أن المساعد قد فارق الفعل المعجمي في كونه لا يسند ادوارا محوريا فإنه لم يتجاوز هذه الملاحظة الى تفسيرها. اي لماذا لا يتخذ المساعد بنية موضوعية؟ ومعلوم أن تفسير ذلك متيسر في إطار مبادئ النحو العربي وذلك قولهم إن الناقص لا يدل

108- يراجع المزيد من التفاصيل عن الفروق الدلالية والتركيبية بين الأفعال المعجمية والأفعال المساعدة في:

- Pollock, j. - y (1989) "Verb movement, UG and the structure of IP".

على الحدث والحدث هو الذي يستوجب كاسبا للحدث ومنفعلا به (أو مؤثرا ومتأثرا)⁽¹⁰⁹⁾ فإذا دل الفعل على الزمن فقط دون الحدث لم يفتقر الى المعمولات التي يستوجبها الحدث. غاية الأمر أن كون الافعال المساعدة لا تفضي بالادوار المحورية ليس إلا انعكاسا لكونها لا تدل على الحدث. ونظرية العاملية والربط نصت على ان المساعد لا يسند الادوار المحورية لكنها لم تفسر ذلك والامر عندنا متعلق بالمسألة الحديثة تعلقا مباشرا، يستوجب القول بأن "العامل" في مستوى الإفضاء المحوري هو العامل الدلالي "الحدث" بصرف النظر عن اقترانه بالزمن او بالقيمة المقولية "الفعلية" ودونك التفصيل الآتي:

3 - إن "الحدث" هو الجزء الجوهرى بل الوحيد في تعريف المحمول وهو الشرط الأساس الذي يستوجب أن يتخذ المحمول بنية موضوعية. لأن هذه الأخيرة هي انعكاس للعناصر او الادوار المشاركة في الحدث كسبا وانفعالا او تأثيرا وتأثرا. وهذا معناه أن اتخاذ الفعل لبنية موضوعية مشروط بدلالته على الحدث وأن الفعل إذا لم يكن دالا على الحدث وكان الزمن والتصرف المورفولوجي فقط هو مناط فعليته لم يتخذ بنية موضوعية بسبب اختلاعه عن الدلالة على الحدث (وهذا الاختلاع عبر عنه الجرجاني في النص السابق بالسلب) فمناط المحمولية إذن هو الدلالة على الحدث وليس الفعلية في حد ذاتها. وهذا دليل آخر يستدل به على استقلال الإعراب الدلالي - المتعلق بالطبائع المحمولية والموضوعية - عن الإعراب المقولي (=الطبائع الجوهرية: كالفعلية والاسمية....) في النحو التوليدي. فالفعلية من حيث هي قيمة مقولية لاقيمة لها في البنية الموضوعية وإنما العبرة بالدلالة على الحدث لأجل ذلك الفعل الدال على مجرد الزمن دون الحدث لا يتخذ بنية موضوعية.

لأجل ذلك، نرى أن القيم المقولية يجب ألا تكون جزءا من المعلومات المحورية كما هو الشأن في المداخل المعجمية والشبكات المحورية المصوغة على الطريقة التوليديّة. أي أن المفردات المعجمية (الفعلية او الوصفية او المصدرية...) يجب أن تقتزن أولا وقبل كل شيء بتخصيص يحدد حظها من المحمولية التي مناطها الدلالة على الحدث⁽¹¹⁰⁾ أما جعل التخصيص المقولي للمحمول جزءا من المعلومات المحورية فنرى أنه ليس أمرا مناسباً لأن المعلومات المقولية مستقلة عن التخصيص المحوري. هذا وإن المداخل

109 - لفظ التأثير هذا استعمله ابن هشام الأنصاري في تعريف المطاوعة انظر ص 676 من "المغني" يقول «وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير».

110 - هذا الفصل بين الطبائع الدلالية للافعال او الصفات (= "المحمولية" التي مناطها الدلالة على الحدث و "الموضوعية" التي مناطها الدلالة على المشاركة في الحدث كسبا وانفعالا) وبين طبائعها المقولية معمول به في "النحو الوظيفي"، في فصله الشهير بين البنية الحملية والبنية المكونية.

المعجمية، من زاوية جمالية التمثيل، فيها ثلثة واضحة تكمن في جعل الطبائع المقولية والدلالية في أفق واحد وهما ينتميان الى لغتين وصفيتين مختلفتين.

4 - إن "الحدث" باعتباره مقولة دلالية هو الذي يناسبه أن يكون عاملا ضابطا في مستوى الإفضاء المحوري وليس "الفعل" المقولة التركيبية المعلومة. ولو كان هذا التمييز واضحا في المقدمات التي قام عليها التحليل التوليدي لما احتاج الى التمييز بين الفعل المعجمي والفعل المساعد في القدرة على الإفضاء المحوري لأن الفعلية من حيث هي قيمة مقولية تدخل البنية لاحقا اي في مستوى انتظام العناصر باعتبار القيم المقولية أما "المساعد" فيناسبه في نظر نحوي قائم على المبدأ الميزاني أن يكون "زيادة" داخلة على الميزان المحوري كما اعتبرت It وبابها زيادة لا مقابل لها في الميزان على خلاف بين الحالتين في الجهة التي تدخل منها الزيادة فهي الجهة "الموضوعية" في حالة It وthere وهي الجهة المحمولى في حالة الفعل المساعد. (= It زيادة بالنسبة للموضوعات والمساعد زيادة بالنسبة للمحمول). وهذا المنحى في التحليل فضلا عن كونه يحقق مبدأ تجانس "اللغة الوصفية" في المستوى التمثيلي الواحد تتحقق به ميزة أخرى تكمن في كون باب الزيادة الطارئة على الميزان المحوري يطرد، بالمنحى المذكور، على غرار منسجم ووتيرة واحدة.

5 - إن تخريج التحليل التوليدي على مستلزم الاستعارة الميزانية يستوجب - إذن - القول بأن الفرق بين الفعل المعجمي والفعل المساعد فرق بين:

- ميزان محوري قاعدي ومناطق قاعدية التجرد.

- وميزان محوري ملحق ومناطق إلحاقية الزيادة. (فالمساعد - كما مر بنا - عبارة عن زيادة محمولى تدخل على الفعل وتتنزل منه منزلة الجزء، ولما كان كاجزاء من كله الذي يشمل ذلك على أن بنية موضوعية واحدة تجزئ الاثنين معا).

6 - وسنرى لاحقا أن الفصل في "الفعل" الجوهر المقولي بين "الحدث" و "الزمن" فصل بين ثلاثة عوامل: أحدها، وهو الحدث، يستأثر بالإفضاء في البنية الموضوعية والباقيان أي الرأس المقولي (ف) و "الزمن" (وكذا غير الزمن من اعتبارات التصرف المورفولوجي الأخرى المعروفة بخصائص التطابق) سيتقاسمان - كما سنرى في مبحث البنية المركبة ونظرية س خط - عناصر البنية المكونة بالضبط العامل بالمعنى البنيوي للفظ العاملة وذلك في إطار المركب الصرفي.

خلاصة:

إن الأحوال الثلاثة المدروسة فيما تقدم يتعلق بها سلوك استثنائي بالنظر الى ما يقتضيه الميزان المحوري. والاستثناء والمخالفة مناطهما في الأحوال المذكورة «الزيادة». وصور الزيادة الثلاث التي تناولناها بالتحليل والتعليق تستغرق عناصر الميزان جميعا اي المحمول والموضوعات فالزيادة كما بينا تتعلق:

- إما بالمحمول في حالة الفعل المساعد.

- وإما بالموضوعات في حالتها: - الزيادة الكمية (It و there)

- والزيادة الكيفية (الجملة "المكون")

والتحليل التوليدي، في كل هذه الصور المخالفة، جاء محكوما بالرغبة في إلحاق الصور التلفظية المزیدة بالميزان المحوري القاعدي المجرد.

* * *

مبدأ الإسقاط الموسع:

والشكل السيويهي العام

« لقد تبين مما تقدم أن مكونات الجملة يسوغها موجبان أحدهما دلالي والآخر نحوي:

أ - "البنية الموضوعية والشبكة المحورية للمحمول تُعَيَّنَان الحد الأدنى من المكونات التي تستوجبها الجملة". هذه الملاحظة لزم عنها موقف عام أساسه أن بنية الجملة تتحدد جزئيا باعتبار المعلومات المعجمية. وهذه الخاصية التي تتميز بها التمثيلات التركيبية يلخصها «مبدأ الإسقاط».

ب - إن الزيادات اللفظية تدخل الجملة وجوبا ملء موقع الفاعل في بعض التراكيب. فالمطلب البنيوي الذي يستوجب إدخال الزوائد هو أن "الجملة يجب أن يكون لها فاعل". وهذا المطلب ليس خاصا بمواد معجمية دون أخرى، ولكنه خاصية نحوية عامة لكل الجمل. وهذا معناه أن هذا المطلب البنيوي يجب أن ينضاف الى مبدأ الإسقاط وذلك بالتنصيص على ما يلي:

«إن كون الخصائص المعجمية للكلمات يجب إسقاطها في المعجم، ليس مبدءا كافيا بل يجب أن ينضاف الى ذلك أنه بصرف النظر عن البنية الموضوعية للجملة (او للمفردات المعجمية)، الجملة يجب أن يكون لها فاعل».

هذا المقتضى عرف بمبدأ الإسقاط الموسع الذي تلخصه في المستوى المركبي القاعدة المركبية

الآتية: ج ← م س - مساعد - م ف.

وعليه فإن الخلل في الجملة الآتية:

*Accused Maigret Poirot. -

راجع الى مخالفة مبدأ الإسقاط الموسع: فموقع الفاعل فارغ ولا يمكن حشوه بالزيادة اللفظية الوجودية there (لأن هذه لا ترتبط إلا بالنكرات ولا يمكن كذلك أن تصحب إلا الافعال اللازمة أما الافعال المتعدية فلا) وكذا لا يمكن حشو موقع الفاعل ب الضمير It لأن هذا الاخير لا يعوض الفاعل المتأخر إلا إذا كان جمليا أما المفرد فلا»⁽¹¹¹⁾.

التعليق:

1- هذا التحليل مبني على أن الموجب أو المسوغ البنيوي لاحتلال الزيادة موقعَ الفاعل، وهو افتقار البنية المكونية إلى تليظ موقع الفاعل مكونيا، يرتبط بجملة من القيود (تتعلق بخصائص التعدي واللزوم في الافعال والتذكير والتعريف في الاسماء) قيود تؤدي مخالفتها إلى سقوط مسوغ احتلال الزيادة موقعَ الفاعل كما في الجملة الفاسدة المستشهد بها قبل حين وهذا معناه أن مبدأ الإسقاط ليس كافيا في الحالات التي تمنع القيود فيها الزيادات اللفظية من احتلال موقع الفاعل. إن اقتراح مبدأ الإسقاط الموسع يندرج في إطار ملء هذا الفراغ ،الذي لاسبيل معه إلى تفسير اللحن في الجملة المذكورة.

2 - إن الفرق بين مبدأ الإسقاط في صيغته الأولى⁽¹¹²⁾ وبين صيغته الموسعة أنه في الأولى كان ميزانا محوريا صرفا وفي الثانية جمع بين مطالب الميزان المحوري وبين مطالب الميزان البنيوي. ويجب التذكير هنا بأن "الإفضاء المحوري" بالمعنى التوليدي الدقيق للعبارة لايشمل إلا المجال التفرعي للفعل أي أن المعمول المحوري الوحيد للفعل هو فضله التي يتفرع باعتبارها مقوليا في التحليل المعجمي في شقه الخاص بالتخصيص التفرعي. وإلى هذا أحننا حينما قلنا إن مبدأ الإسقاط كان ميزانا محوريا صرفا، وقد صار في صيغته الموسعة جامعا بين المطلب المحوري وبين المطلب البنيوي الذي ينص على إن الجمل يجب أن تتخذ فاعلا⁽¹¹³⁾

3 - وفي تأويل آخر نرى أنه من المناسب أن يقال إن مبدأ الإسقاط الموسع يجمع بين الاعتبار التخصيصي - وذلك شقه الأول المتعلق بالمعلومات المعجمية التفرعية وتمثيلها التركيبي - وبين الاعتبار الإسنادي - وذلك شقه الثاني المتعلق بكون الجمل تتخذ الفاعل وجوبا -. هذا وإن قيام هذا المبدأ على الجمع

111- (1991) Haegeman (بتصرف)

112- مبدأ الإسقاط ينص على أن المعلومات المعجمية يجب إسقاطها في التمثيلات التركيبية. هذا وإن المعلومات المعجمية المقصودة في هذا السياق هي خصوص: الإعراب التفرعي .

113- كون الجملة لابد أن تتخذ فاعلا ترجم في اللغة النحوية العربية بألفاظ متعددة منها إجماعهم على أن المجال الإسنادي هو أقل ما يتعقد منه الكلام.

بين ما هو تفريعي (=خاص بمجال الفعل) وما هو غير تفريعي (=خاص بالمجال الذي قبل الفعل) يقربه من الشكل العام الذي اتخذته العملية السيبرية والذي يقوم على التمييز بين مجال الابتداء ومجال الفعل كما هو معلوم. لن ندخل هنا في تفاصيل وتعقيدات هذه المقارنة - إرجاء لا تجاوزا - ونكتفي بالإشارة إلى أن وقوع العملية التوليدية المعاصرة في شباك الفصل بين المجال التفريعي والمجال غير التفريعي بالمعنى المحدد آنفا دليل عندنا على أنها تستمد من الإطار الصوري الذي كان يؤسس العملية القديمة، وهو إطار وجهته في الأساس مقاصد الاختزال الميزاني . ومما يقوي صحة هذا الاستمداد وصحة المقارنة بين النحويين على أساسه أن: أساس الفصل في النحو التوليدي بين المجالين التفريعي وغير التفريعي أساس إفضائي بالمعنى العاملي الضبطي للعبارة تماما كما هو الشأن بالنسبة للفصل بين مجال الابتداء ومجال الفعل في العملية السيبرية والذي يتقدم في هذه العملية باعتباره فصلا بين سلطتين عامليتين: سلطة الفعل وسلطة الابتداء.

إن الفصل التوليدي بين المجال التفريعي والمجال غير التفريعي محمول في بنيته الصورية العامة على الفصل السيبري المذكور لأنه ليس إلا رسما للحدود بين مجالين للإفضاء الضبطي في المستوى المحوري (من حيث أن الفضلة تتلقى الإسناد المحوري تلقيا مباشرا بخلاف المسند إليه قبل الفعل) وهو فصل سينعكس في مستوى آخر للضبط العاملي هو مستوى الإفضاء البنيوي النحوي (=المكوني) رسما للحدود بين مجالين للإفضاء العاملي أيضا وهما: مجال الفضلة التي تنتظم معمولا بالنسبة إلى الرأس الفعلي، ومجال الفاعل المسند إليه قبل الفعل، والمنتظم معمولا بالنسبة إلى رأس عاملي بنيوي آخر هو الصرفة. هذا وإن حمل العلاقة بين الفعل وفاعله محملا مخالفا لحمل العلاقة بين الفعل ومفعوله قد عرفته النظرية اللسانية العربية القديمة في صيغ مختلفة منها الصيغة السيبرية المذكورة آنفا وهي صيغة نحوية تركيبية صورية صرف ومنها الصيغ ذات المنحى البلاغي والدلالي الصرف⁽¹¹⁴⁾ ومنها أيضا الصيغ الأصولية التي توظف لغة مخالفة للغة السيبرية وللغة البلاغية على حد سواء⁽¹¹⁵⁾

114 - راجع تعليقا لنا مفصلا على النظرية الجرجانية في التمييز بين المستويات الثلاثة «الإسناد» و«التخصيص» و«التقييد» وفي الترتيب النمذجي الذي تنتظم به في بحثنا عن " العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي" هذا وسنستعرض جملة من مسائل هذا التعليق في الفصل الثاني من الباب الحالي - المحور الثالث - (انظر الفقرة المعنونة ب «الجرجانية والتوليدية ص 316 وما بعدها).

115- لنا عودة مفصلة لاحقا إلى تفاصيل هذه الموازنة.

مسائل إضافية:

أ - الأدوار المحورية والتحقيق التركيبي (= الميزان المحوري والتلفيط المقولي)

« ليس بين النحاة التوليديين اجماع حول جدوى التنقيص في الشبكة المحورية على المقولات التركيبية التي تتحقق بواسطتها الأدوار المحورية في البنية المكونية فقد قيل مثلاً ان "المنفذ" ⁽¹¹⁶⁾ يتحقق في الغالب مركبا اسميا وُوصف م س بناء على ذلك بكونه تحقيقا اعتياديا ⁽¹¹⁷⁾ للمنفذ، الا ان السؤال بقي مطروحا حول جواز تعميم هذا الضرب من التحقيقات الاعتيادية وحول الاستثناءات التي لا يستغرقها التعميم لأجل ذلك يفضل بعض النحاة التوليديين الاستغناء في الشبكة المحورية عن تخصيص المقولات التركيبية التي تُسندُ إليها الأدوار المحورية ويعتمدون على مسطرة تمثيلية من النوع التالي:

kill : verb	1	2
«.		

هذه المسطرة التمثيلية تتضمن جملة من المواقف غير المحايدة تجاه جملة من المشاكل:

أولاً: هذا التمثيل قائم على تغييب العناوين المقولية و العناوين المحورية في وقت واحد وهو ما يقربها من حيث منزلتها من الأوضاع البنيوية اللاحقة من صورة البنية الفوضوية في العملية السيويهية.

ثانياً: تمثيل الشبكة المحورية باعتبار عدد الموضوعات فقط نزوع واضح نحو صورة الأوضاع الدلالية بل نحو الاغراق في الصورة الجامدة.

ثالثاً: هذا التمثيل يحتمل القراءة المحورية ويحتمل القراءة النحوية العملية بالمعنى السيويهية للعبارة أي (عامل + محلان).

رابعاً: الأمر المثير في هذا التوجه التمثيلي، قيامه على توظيف مبدأ أساسي من مبادئ الاستعارة التمكينية القديمة : المحمول الفعلي لا مكان له داخل امكنة (او محلات) الشبكة بخلاف الموضوعات وهذا بينه وبين الثنائية التمكينية السيويهية القديمة [اللا محل والمحل] ترادف منير للدهشة حقاً فالمحمول «لا محل» والمسافة المحورية الدلالية تتسع لمحلين.

ب - الإفضاء في المستوى المحوري بين الأفقية والرأسية

ان الحدث الذي يدل عليه الفعل هو الذي يقتضي من الناحية الدلالية كاسبا ومنفعلا و هذا معناه ان الحدث هو العنصر الوحيد الذي يناسبه ان يكون مصدرا للضبط المحوري في المستوى الدلالي. الا ان ههنا مشكلا يواجه كل نظر نحوي عاملي المنحى وهو مشكل ترتيب الإفضاء في حال تعدد العناصر التي تفتقر الى الانتظام المعمولي. و الحلول المتاحة في خصوص هذا الإشكال ترتد في مجملها الى

حلين أساسيين: الحل الأفقي القائم على مبدأ تركيز القوة العاملة و الحل الرئاسي القائم على مبدأ تشتيت هذه القوة عبر الوسائط الإفضائية. وليس غريبا ان نتوقع في هذا الشأن أن الإفضاء في النحو التوليدي في كل مستوياته لا يناسبه ان يكون الا رئاسيا وذلك بناء على ما رأيناه سالفا من شيوع هذه الرئاسية في التمثيلات التوليدية ومن اطراد للوسائط في هذه التمثيلات، إمعانا في الدفع بمبدأ التشتيت الى أقصى نتائجه التي يحتملها. وأوضح هذه المظاهر على الإطلاق البنية المركبة التي تنظم في منطقتها العام باعتبار مبدأ الرئاسية وتوزيع الوسائط كما أسلفنا مجملين. هذا ولنا عودة الى تفاصيل الرئاسية والمركبة في الفصل الموالي ان شاء الله.

لكن الإشكال الترتيبي يبقى مع ذاك قائما وذلك في الصيغة التالية : أي موضوعي المحمول يتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة وأيها يتلقاه بالواسطة؟

ان الاجابة عن هذا السؤال في النحو التوليدي ترتبط ارتباطا مباشرا بمبدأ الفصل بين المجال التفرعي والمجال غير التفرعي للرأس المقولي الفعلي. وذلك ان الفضلة الواقعة في الحدود التفرعية للفعل تتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة بسبب ارتباطها التفرعي بالفعل واما الفاعل فيتلقى الإفضاء المحوري بواسطة ناتج الإفضاء الأول وذلك بسبب من عدم ارتباطه التفرعي بالفعل. هذا الإفضاء غير المباشر يوصف عندهم بالإفضاء التأليفي، ومعلوم ان هذا الارتباط وعدمه هو الذي يوجه - في النحو التوليدي - البنية المركبة وجهتها المخصصة⁽¹¹⁸⁾.

ان هذا الترتيب للإفضاء المحوري باعتبار المباشرة وعدمها يستدل التوليديون لصالحه انطلاقا من ملاحظتين أولاهما ان «اختيار المفعول هو الذي يحدد الدور المحوري المناسب للفاعل والعكس غير صحيح اي أن اختيار الفاعل لا يؤثر في الدور المحوري للمفعول:

11 - أ - john broke a leg last week

ب - john broke a vase last week

الموضوع الفاعل في الجملة الاولى «منفعل» وفي الثانية «كاسب» وهذا لامعنى له الا ان اختيار الفضلة هو الذى يحدد الدور المحوري للفاعل»⁽¹¹⁹⁾

تعلقنا على هذا التحليل التوليدي نلخصه في السؤال الآتي:

118- هذه النظرية في الإفضاء المحوري من نقائصها أنها لا تبين كيف تتلقى الملحقات ادوارها الدالية وهي المعدودة عندهم خارج دائرة الإفضاء المحوري.

119- تراجع تفاصيل الوظائف النحوية في نحو العاملة والربط في:

- Marantz, A(1981) *A theory of Grammatical relations*

- Marantz, A (1984) *On the nature of Grammatical relations*

الاسناد المحوري المتعلق بالموضوع الفاعل اذا كان يناسبه ان يكون تأليفيا في حالة الفعل المتعدي فكيف السبيل الى هذه التأليفية في حالة الفعل الازم؟

هذا السؤال نرى أنه تنبيه الى نقطة ضعف حادة في التحليل التوليدي المذكور، لكن قيام هذا التحليل وبصرف النظر عن مسألة التأليفية على كون اختيار الفضلة يتدخل في تحديد دلالة الفاعل يمكن ان نقره في التأويل من موقف النحاة العرب القدماء من امثال ابن مالك وابن هشام الانصاري⁽¹²⁰⁾ القائم على فكرة ان المفعول يخص الاسناد. ثم ان هذا الاتجاه في ترتيب التخصيص بعد الاسناد وفي اعتبار التخصيص معنى يتدخل على الاسناد لتقييد مكانه او زمانه او هيئته وغير ذلك من مناطات التخصيص قد عرفناه في صورته المفصلة عند الجرجاني في "الدلائل" دون غيره من النحاة.

اما الملاحظة الثانية التي يستدل بها التوليديون لفائدة الترتيب المعمول به عندهم في ما يتعلق بالإفضاء المحوري فهي أن « هناك مفاعيل مسكوكة » (Object Idioms) فاعلها موضوع حر (free argument) والعكس لا يجوز اي لا وجود لفاعل مسكوك مفعوله موضوع حر ومن الامثلة التي شاعت عند نحاة النموذج المعجمي الوظيفي⁽¹²¹⁾ في هذا الباب:

12 - أ - Kill an insect

ب - Kill a conversation.

ج - Kill a bottle (i.e empty it)

د - Kill an audience (i.e won them).

ان الدور المحوري الذي يسند إلى الفاعل يسند اليه بصفة تأليفية إذ إنه يتحدد باعتبار دلالة الفعل ومكونات م ف الأخرى. وباختصار، الفعل يتناول المفعول بالوسم المحوري. والنتائج... هو الذي يتناول الفاعل بالوسم المحوري وهذا معناه أن « الموضوع الفاعل » يتقدم في هذا المستوى من التحليل وكأنه يشغل « الثقب » المخصص له في الشبكة المحورية بعد احتلال المفعول لمحله من هذه الشبكة.

هذا التحليل إذن قائم على التمييز بين الوسم المحوري المباشر وغير المباشر.

أولا: ظاهرة المفعول المسكوك يرادفها في النحو العربي جملة في الأحوال التي حملت محمل وجوب حذف الفعل فيها كما في الامثال ونحوها (الكلاب على البقر - امر مبيكاتك لا أمر مضحكاتك - كل شيء ولا شتيمة حر). ووجه الترادف أن هذه الأحوال، الفاعل فيها موضوع حر أما زعمهم أن المفعول لا يمكن ان يكون موضوعا حرا فليس بشيء ولعل الأحوال التي يحذف فيها

120 - سنعود إلى هذه المسألة بما يناسبها من التفصيل في مبحث "البنية المركبة ونظرية س - خط"

121 - انظر على سبيل المثال: "Control and Complementation" - Bresnan, J. (1982) -

المفعول جوازا لدليل وكذا الأحوال التي يُنزل فيها الفعل منزلة الفعل اللازم ولا يذكر فيها المفعول لعدم تعلق غرض مخصوص به في النحو العربي، تقدم من الأدلة ما يكفي في هذا الخصوص.

ثانيا: هذا التحليل قائم على سؤال مشترك بين النحو العربي و النحو التوليدي (والتزادف ان ثبت في مستوى السؤال فان الاجابات لا يجب بعد ذلك أن تكون مترادفة وهذا أمر معروف في القراءات التأويلية التي من الصنف الذي ارتضيته في هذه الرسالة) والسؤال هو سؤال العلاقة الترتيبية بين مجال الابتداء ومجال الفعل أو العلاقة الترتيبية بين الإسناد والتخصيص وذلك في التأويل الذي تكمل فيه الاعتبارات الاسنادية - التخصيصية العلاقة بين مجال الابتداء و مجال الفعل ولا تعوضها، وذلك بأن يعتبر الابتداء و محاله مع الفعل و فاعله محالا اسناديا و ما سوى ذلك محالا تخصيصيا.

ثالثا: انجرار النحو التوليدي - في مستوى العلاقات الدلالية - إلى التمييز بين الوسم المحوري المباشر وغير المباشر دليل آخر على ان هذا النحو يستمد من المنطق الافضائي وعوارضه المعروفة في العاملية العربية من افقية ورئاسية ووسائط. إلخ...

رابعا: ان تدخل المجال التفريعي (-الداخلي) في تحديد المجال غير التفريعي (-الخارجي) في المستوى المحوري يلزم عنه إشكال علاقة الأصالة والفرعية بين المجالين. وهذا اللزوم يقرب النظر التوليدي في هذا الإشكال من النظر النحوي العربي القديم في مسألة الأصالة والفرعية بين الابتداء والفعل وهي المسألة التي كان يندرج النظر فيها في إطار السعي إلى التعليل من الأنواع الأساسية.

الباب الثالث:

«العاملية» ونظام التمثيلات التركيبية في النحو التوليدي

الفصل الاول: البنية المركبية: نظرية س - خط
و مسطرة تقليل الأنواع البنيوية الأساسية

الفصل الثاني: بنية المركب: ومبادئ التنظيم البنيوي الرئاسي

الفصل الثالث: العلاقات البنيوية
(مبدأ التنظيم الرئاسي لبنية المجال
بين البنية العاملية والبنية الشكلية)

الفصل الاول

البنية المركبة : نظرية س - خط و مسطرة تقليل
الأنواع البنيوية الأساسية المنفصلة والمتصلة

- تقديم

- البنية التركيبية : التعريفات و العلاقات البنيوية

أ - التعريفات المركبية

1 - بنية التعاريف . تمام الماهية و جزؤها وعرضها

2 - التعريفات المركبية والمبادئ الميزانية

3 - العلاقات البنيوية (الإشراف والسبق والعاملية)

ب - الجملة المتخيلة والصور الميزانية الكاملة

ج - التنويع الاستعاري لأصول الألفاظ الوصفية

د - التقطيع والحدود بين المجالات

تقديم

يتعلق بالتمثيلات التركيبية في النحو التوليدي ضربان اساسيان من الخصائص هما الخصائص المعجمية والخصائص البنيوية. و لما كان المبحث السابق⁽¹⁾ نظرا في الخصائص المعجمية التي تساهم في تحديد بنية الجملة فإن هذا المبحث نريد له ان يكون نظرا في الخصائص البنيوية للتمثيلات التركيبية. سنتناول التفاصيل المتعلقة بالمسألة البنيوية من الحثيات ذاتها التي اعتمدناها سابقا زوايا للنظر في المسألة المعجمية وهي الحثيات التي تترد في مجملها إلى زاويتين اثنتين:

أ - النوايا التوحيدية و المقاصد المرتبطة ببرنامج اختزال الأنواع البنيوية.

ب - "المقدمات العاملة" الثاوية وراء التفاصيل النحوية والجزئيات التطبيقية التي يتداعى ويتوارد بعضها بسبب من بعض في اطار المسألة البنيوية.

في الزاوية الاولى سينصب النظر أساسا على نظرية للبنية المركبية اشتهرت في النحو التوليدي بنظرية س - خط و التي تهدف في المقام الأول الى استخلاص الخصائص المشتركة بين مختلف أنواع المكونات التركيبية (م س، م ف، الخ) وفي هذا الاطار ، وفي سياق المقاصد الاختزالية والنوايا التوحيدية المشار إليها سنرى ان هذه النظرية أريد لها ان تكون على درجة عالية من المرونة الصورية والابستمولوجية بحيث تكون صالحة لتحليل الخصائص البنيوية للمكونات المركبية وللمكونات الجمالية على حد سواء، على اختلاف بين هذه وتلك في الطبائع المقولية التي تتخذها رؤوسها وهو اختلاف يتقدم في الظاهر باعتباره أصلا للتنوع والتعدد البنيويين إلا أنها في التأويل المحكوم بمبادئ نظرية س - خط، تنطمس فيها مظاهر التنوع و التعدد لفائدة مناطات الوحدة و التجانس البنيوي المنصوص عليها في ضوء تلك المبادئ.

اما في الزاوية الثانية فسينصب النظر أساسا على «المقدمة المكانية» وذلك انطلاقا من الاعتبار الآتي: اذا كانت العاملة تنبني على مقدمة «المكان» باعتبارها مقدمة أساسية ومرجعاً استعاريا. مركزيا، من خيوطهما و مكوناتهما تستمد الألفاظ و الأوصاف العاملة معانيها الأولى فإن العبارة العاملة لمباحث النحو التوليدي تستوجب من الناحية المنهجية والابستمولوجية البحث عن تجليات هذه المقدمة في ثنايا البيانات النحوية التفصيلية، وذلك من منطلق ان الامكانات التأويلية المتاحة في مجال العبارة العاملة ينبغي أن تستفيد في المقام الأول من هذه التجليات.

1 - مبحث "العاملية في نظام التمثيلات المعجمية" التوليدي.

ان تقييد النظر تعليقا وتعقيبا، في هاتين الزاويتين مستمد من طبيعة العناصر التفصيلية والبيانات الجزئية التي تدرج في سياق النظر التوليدي في المسألة البنيوية والتي ترتد في مجملها الى القضايا الأساسية التالية:

- المفاهيم الأساسية في "البنية المركبة".
 - نظرية س - خط والمقولات المركبة (م ف، م س، م و، م ح).
 - نظرية س - خط والمكونات الجمالية (ج و ج ج).
 - العلاقات البنيوية داخل البنية المركبة (التحكم المكوني، والعاملية).
 - المسألة البنيوية والقضية الاكتسابية في ضوء افتراض «التشعيب الثنائي».
 - المفاضلة بين القول بـ «المقولات المعجمية» والقول بـ «السمات التركيبية» وأيهما أحق بصفة «الاوليات التركيبية».
- تعالقنا في هذا الفصل من زاويتي النظر المذكورتين آنفا ستنقسم باعتبار هذه القضايا الست الأساسية من قضايا المسألة البنيوية.

* * *

(i) - البنية التركيبية: التعريفات والعلاقات البنيوية.

- 1- ان الحديث عن البنية التركيبية في اطار المسألة المعجمية وجهته في المبحث السابق مجموعة من المبادئ - والأفكار اهمها:
- ان الوحدات المكونية تستوجبها البنية الموضوعية للمحمول.
 - وان المركب الاسمي الفاعل يستوجه أيضا مبدأ الإسقاط الموسع الذي ينص على ان الجملة تتخذ فاعلا وجوبا.
 - وان المقولات التركيبية للمكونات المركبة (اي الأنواع المقولية للمركبات) تتحدد معجميا (م ف هو المركب الرؤوس ب (ف) و م س رؤوس ب (س) و م ح رؤوس ب (ح) و م و رؤوس بالصفة).
 - يميز التوليديون فيما يتعلق بمواقع المركبات الاسمية التي يتضمنها التمثيل التركيبي بين صنفين من المواقع:

أ- المواقع الموضوعات و هي أصول بالنسبة للميزان المحوري (=البنية الموضوعية) وهي موقع الفاعل وموقع المفعول على اختلاف بين الموقعين في ان احدهما خارجي يتحدد باعتبار مبدأ الإسقاط الموسع وهو الأول والآخر داخلي يتحدد باعتبار مبدأ التفرع المقولي و هو الثاني.

ب - المواقع اللاموضوعات وهي زيادات بالنسبة للبنية الموضوعية أي أنها لا مقابل لها في الميزان الدلالي - المحوري، وتمثلها الملحقات⁽²⁾.

هذا التمييز مبني على أساس الفصل بين ثلاثة مجالات هي الإسناد و الفضلة و الإلحاق، والمجال الداخلي الوحيد في المقاييس المركبية هو الفضلة أما الإسناد والإلحاق فمجالان خارجيان. أما الإسناد فصفة الخارجية فيه تكمن في كونه لا يتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة بل بالواسطة التأليفية وفي المجال الإلحاقى تكمن في كونه يوجد خارج المسافة المستهدفة بالإفضاء المحوري.

2 - أما الحديث عن البنية التركيبية في واجهتها البنيوية فيبدأ عند التوليديين:

- بوضع قائمة لأنواع المركبات المختلفة، مقترنة بتعريفاتها الشجرية، و التعريف الشجري يصاغ صوريا في إطار ما يعرف بالقاعدة المركبية وهذا معناه ان كل مقولة مركبية يجب أن تقتزن في التعريف بقاعدة خاصة بها تحدد نوع العناصر التي يمكن ان تنتظم في اطارها وجوبا وجوازا⁽³⁾ - ثم بوصف العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الشجرة المركبية⁽⁴⁾ وفيما يلي نعرض تفاصيل الموقف التوليدي عرضا محايدا نبني فيه على الاختصار ثم نخرج بعد ذلك على التعليق والتعقيب في ضوء زوايا النظر المذكورة في المقدمة.

2 - Adjuncts (الملحقات اعتبرت زيادات في النحو العربي كذلك لكن بالنسبة إلى الميزان اللفظي لا الدلالي)

3 - إن القواعد المركبية عبارة عن تعريفات تجمع بين الذاتيات وهي الأجناس المقولية التي تنزل من المركب المعرف منزلة الرأس (أي منزلة الجزء من ماهية افراده كما يقول المنطقة في تعريف الكلبيات) وبين العرضيات وهي المصاحبات للجنس المقولي (أي الخارجة عن ماهية افراد الجنس المقولي) وهذه المصاحبات تنقسم الى قسمين (كانقسام العرضي المعرف عند المنطقة بكونه الكل الخارج عن ماهية افراده كالمتحرك و الضاحك بالنسبة للانسان): لانها قد تكون لازمة (=الخاصة) وغير لازمة (=العرض العام). لأن المصاحب العرضي إن اختص بماهية واحدة كالضاحك بالنسبة للإنسان فهو الخاصة لأن الضاحك ليس داخلا في ماهية الانسان ولايوصف به غيره من الحيوانات وإن لم يختص بماهية واحدة بل يوجد فيها وفي غيرها فهو العرض العام كالماشي بالنسبة للانسان فإنه خارج عن ماهيته ويوجد في الإنسان وفي غيره من الحيوانات فالخاصة والعرض العام كلاهما عرضي (انظر "القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية" لنجم الدين القزويني المعروف بالكاتبي) غاية الأمر أننا نرى أنه من المفيد جدا في إطار التمييز الذي عملناه في هذا الهامش أن يبحث في الطبيعة التعريفية للقواعد المركبية من حيث كونها حدودا أو رسوما تامة أو ناقصة.

4- إن ترتيب العلاقات البنيوية بعد التعريفات نرى أنه يندرج في سياق المبدأ القديم الذي ينص على أن ترتيب العلاقات القضية والاعتبارات التصديقية الأفقية عموما بعد الحدود والرسوم وهو ترتيب محكوم بأعراف الصنعة المنطقية القديمة.

أ - التعريفات المركبية:

« القائمة الآتية قائمة لأنواع المركبات المختلفة، جعل فيها لكل مركب قاعدة خاصة به: وفي

الشواهد الرأس هو المحاط بقوسين معقوفين:

أ - VP → V — (Np) — (pp*)

[abandon] the investigation after lunch

[work] in the garden.

[leave] his hous

[return]

ب - NP→(det)— (AP*) — N — (pp*)

[poiro]t

the [investigation]

the Belgian [detective]

the [dective] with the furnny accent

ج - AP ----(adv)---A --- (PP*).

[intersted]

very [intersted].

[conscious]of the problem.

entirely [aware] of the circumstances

د - PP --- (adv)--P ---NP

[in] france

immediately [after] the investigation.

« [on] the orient express"

1 - بنية التعريفات المركبية: تمام الماهية وجزؤها وعرضها

هذه التعريفات المركبية مبنية على اساس المقدمة المنطقية القديمة التي كانت تفصل في باب الحدود بين الذاتي و العرضي و الواسطة بين الذاتي و العرضي. فالمعرفات كما هو معلوم عند المناطقة تكون اما حدودا واما رسوما والفرق بين هذه وتلك أن الحدود تكون بالذاتيات والرسوم تكون بالعرضيات.⁽⁵⁾

5 - هذا التقسيم أساسه أن الكلي اما ان يكون مندرجا في ماهية افراده و جزءا منها واما ان يكون خارجا عنها واما ان لا يكون داخلا فيها ولا خارجا عنها. فباعتبار الدخول في الماهية والخروج عنها انقسم الكلي الى ذاتي وهو ما كان داخلا في ماهية افراده و الى عرضي و هو ما كان خارجا عن ماهية فراد والى واسطة وهو ما ليس داخلا ولا خارجا.

أ - فالذاتي في التعريفات المركبية الاربعة هو الأجناس المقولية لأن كلا من هذه الاخيرة يتقدم باعتباره جزءاً من ماهية افراده فالفعل مثلاً كلي مندرج في ماهية المركب الفعلي.

ب - اما العرضي اي الكلي الخارج عن ماهية افراده فهو العناصر العرضية المصاحبة لكل جنس من الأجناس المقولية الاربعة، لكنها خارجة عن ماهيتها (كخروج وصفي المتحرك والضاحك عن ماهية الانسان. والعرضي كما هو معلوم إن اختص بماهية واحدة كالضاحك بالنسبة للإنسان فهو الخاصة لأن الضاحك ليس داخلاً في ماهية الانسان ولا يوصف به غيره من الحيوانات وإن لم يختص بماهية واحدة بل يوجد فيها وفي غيرها فهو العرض العام كالماشي بالنسبة للإنسان فإنه خارج عن ماهيته ويوجد في الإنسان وفي غيره من الحيوانات، فالخاصة والعرض العام كلاهما عرضي.

الأعراض المصاحبة للأجناس المقولية في التعريفات المركبية السابقة تنقسم أيضاً باعتبار الخاصة والعرض العام على الشاكلة ذاتها. فالعرض الذي يصاحب المقولة الفعلية في القاعدة المركبية الاولى مثلاً أي (م س) - (م ح*) تكمن عرضيته في كونه ليس داخلاً في ماهية المركب الفعلي وهو أمر يشار اليه في التمثيل بواسطة الأقواس () وهو ان لم يكن داخلاً في ماهية م ف فإنه اختص بهذه الماهية ولا يوصف به غيره من المركبات فهو بهذا المعنى يناسبه ان يكون «خاصة». اما أحد جزأي العرض الذي يصاحب المقولة الفعلية وهو إما (م س) و اما (م ح) فهو «عرض عام» لأنه لم يختص بماهية واحدة هي ماهيته م ف بل يوجد فيها وفي غيرها كما ماهية المركب الاسمي وماهية المركب الحرفي وماهية المركب الوصفي، وما كان شأنه ذلك أي «خارجاً عن ماهيته». «و لم يختص بماهية واحدة»، فهو عرض عام وليس خاصة .

ج - واما الواسطة بين الذاتي والعرضي فهو الكلي الذي يكون مجموع الماهية لا داخلاً ولا خارجاً، كالمركب الفعلي مثلاً: فإنه تمام ماهية أفراده التي هي: ف - (م س) - (م ح)*. فليس بجزء الماهية حتى يقال فيه ذاتي ولا خارجاً عنها فيكون عرضياً بل هو واسطة ويسمى هذا نوعاً فالنوع هو الواسطة.

من مجموع هذه الاقسام يتبين ان الكليات التي تضمنتها التعريفات المركبية الاربعة السابقة هي النوع والجنس والخاصة والعرض العام وأن النوع (اي النوع المركبي) ليس داخلاً في الماهية ولا خارجاً عنها لأنه تمامها وان الجنس داخل في الماهية وجزء منها، فهو ذاتي وان الخاصة والعرض العام كلاهما خارج عن الماهية فهما عرضيان.⁽⁶⁾

6 - وجه هذا الحصر، عند قدماء المناطق أن الكلي كما تقدم لا يخرج عن أحد الأحوال الثلاثة بالنسبة إلى ماهية أفرادها لأنه إما أن يكون تمام الماهية وإما أن يكون جزءها الداخل فيها وإما أن يكون عرضاً لها خارجاً عنها.

♦ تعريف المركب إذن هو عبارة عن تحديد للأجناس المقولية، باعتبار أعراضها التي تتصل بها أفقياً، في إطار الانتظام المركبي باعتبار معاني السيادة والربط والإشراف. وهو أيضاً عبارة عن تنظيم أفقي للعناصر (=الأجناس المقولية + الأعراض)، الغاية منه جرد الصورة الميزانية المشتركة بين الأحوال المختلفة التي تنتمي إلى نفس الباب المركبي. فالركب الفعلي في صورته الميزانية العامة أي:

$$ف — (م س) — (م ح)^*$$

يحتمل التحقق بواسطة المتغيرات التليفية التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{ف} \\ \text{ف} — م س \\ \text{ف} — م ح \\ \text{ف} — م س — م ح \end{array} \right\}$$

وعلى هذه الوتيرة العامة اطردت التعريفات المركبية الأخرى.

♦ هذه القواعد المركبية مبنية أيضاً على أن الجواهر المقولية تستقل عن أعراضها أي أن المركب قد يجزئه أن يتكون من مجرد الجنس المقولي أي من جزء ماهيته التي لا تقوم بدونه، ولئن كانت هذه الخاصية مطردة بالنسبة للأبواب المركبية جميعاً، فإنها تتخلف في حالة المركب الحرفي، الذي لا يجزئ فيه أن ينتظم من مجرد الجوهر المقولي الحرفي بل يفترق في ذلك إلى فضلة الحرف بحيث يصح أن يقال بلغة المناطق إن فضلة الحرف جزء من ماهية أفراد المركب الحرفي. فهو إذن يناسبه أن يكون «فصلاً» لا خاصة ولا عرضاً عاماً لأنه جزء الماهية الداخل فيها وليس عرضاً لها خارجاً عنها.

♦ ونذكر أيضاً أن قائمة القواعد المركبية مبنية في إطارها العام على مبدأ الفصل بين «الصورة الميزانية الكاملة»، وصورها التليفية المختلفة. ففي كل باب من الأبواب المركبية الأربعة نجد ذكر أنواعه على المستوى التليفي. والنحوي التوليدي يذكر مرة أخرى هذه الأنواع من باب التفصيل أو من باب المخالفة للميزان بالنقص. هذا وإن النظر التوليدي، في المسألة البنوية المركبية سيسعى — كما سنرى في إطار نظرية س — خط في اتجاه مجاوزة هذا المستوى الأولى في محاصرة التعدد والتنوع التليفي، إلى البحث عن الصورة الميزانية العامة والبنية الصورية المشتركة بين الأبواب المركبية الأربعة، بحيث سيصبح النظر في القواعد المركبية المذكورة نظراً في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليلها وفي الأنواع المقولية التي تنتزل من الميزان منزلة التفصيل لا المخالفة.

وهذا المنحى في رفع النظرية إلى مستوى ترجع فيه الموازين العامة التفصيلية، إلى ميزان أعم منها جميعا تنزل منه منزلة التلخيصات المختلفة من الميزان الواحد، منحى من المناحي الشهيرة التي انسلكت فيها جهود نخبة العاملين العربية القديمة في سياق برنامج الاختزال والتوحيد الميزانيين.

« فمن ذلك في باب الإضافة مبحث الأسماء اللازمة للإضافة ومبحث إضافة وأيا وأي ومبحث إضافة أفعال التفضيل إلى آخر الأنواع المقولية للمضاف والنحوي في ذكر هذه الأنواع قد يذكرها من باب التفصيل لا من باب المخالفة للميزان ولكنه على كل حل يهتم على الخصوص بالحذف والتقديم والتأخير، وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التليفية الداخلة على الميزان.⁽⁷⁾ ونذكر هنا أن النظرية النحوية العربية القديمة ارتفعت بمسطرة الاختزال الصوري، والتوحيد الميزاني للوقائع التليفية إلى مستوى آخر أرقى من المثال المذكور قبل حين بحيث أنها في مستوى من مستويات التأويل تتقدم وكأنها « لم تهتم بالقول المنجز ولكن بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة هي التي تكون الأساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث أن هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول أو تقصر⁽⁸⁾ » وبلغة أخرى نقول إن النحوي أمام الكلام غير المحدد تحديدا يشبه البيت الشعري فإنه تخيل كلاما محددنا بنى عليه نظريته النحوية. ذلك الكلام المحدد هو جمل كلامية ينتجها النحو اعتمادا على قوائم التصنيف، وتظهر فيها كل المعاني الإعرابية الممكنة وكل المحال وكل المعمولات وكل العوامل⁽⁹⁾ لهذا ينبغي أن يقال إن النحوي العربي أغفل اللغة العربية في تحققها وإنجازيتها، واتجه إلى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية. الجملة التي ينتجها النحو العاملي هي جملة كبيرة متكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة[...]. لا نقصد أن النحوي العربي توليدي يصف القدرة اللغوية إذ من الواضح أن النحو العربي يجب عن سؤال غير السؤال الذي يجب عنه النحو التوليدي وسؤال النحو العربي هو: ماهي أنواع الجمل وأصنافها التي تحصر فيها الإنتاجات القولية⁽¹⁰⁾ ونضيف نحن إلى هذا مايلي: لئن لم يكن المقصود أن نقول إن النحو العربي توليدي ولا إن النحو التوليدي سيبيويهي فإن القصد هنا يتوجه أساسا إلى أن العمق النحوي⁽¹¹⁾ واحد في كلتا النظريتين، فالنحاة في كل من النظريتين يقدمون أوصافا وتفسيرات

7 - انظر احمد العلوي:- التصاوير الزخشرية

Grammaire et Coranité V°2 -

8 - المرجع السابق.

9 - القواعد المركبة في صيغتها السابقة لم ترق بعد إلى هذا المستوى لكنها ستصير إليه في إطار نظرية س - خط.

10 - المرجع السابق.

Le fond grammatical - 11

عن المفردات والتراكيب تقديمًا يمر من خلال جملة من الخيوط النمذجية والمسالك الفلسفية، والاختلاف إن كان يطارد الصورة التي تؤول إليها الأوصاف والتفسيرات في كل من النظريتين فإن وحدة العمق النحوي ثابتة في مستوى هذه المسالك، وتلك الخيوط وهذه لا تخرج في مجملها عن مقتضى النظر العاملي ومستلزم الاستعارة الميزانية.

3 - العلاقات البنيوية:

ماهي الالفاظ والمفاهيم المعتمدة عند التوليدي في وصف العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الفضاء الشجري أي تلك العناصر التي كانت واقعة في ما تقدم في حدودا لتعريفات المركبية الأربعة. سنعرض الموقف التوليدي في هذا الخصوص عرضا محايدا أولا ثم، تتبع العرض بالتحليل والتعليق، وذلك من زاوية مكونات الترادف بين النظريتين النحويتين العربية والتوليديية فيما يتعلق بمبدأ حمل الفضاء اللغوي محمل الفضاء المادي، وأن منطق الاستعارة المكانية هو الذي تحكم في تحليل المستعار له اللغوي لا العكس. فالنحوي العربي نظرا إلى الجملة باعتبارها مسافة تقاس، والنحوي التوليدي نظرا إليها باعتبارها فضاء منتظما هندسيا وفق مبادئ بنيوية محددة، فالجامع بين النحو في كلتا الحالتين أنه «دراسة لجغرافية الفضاء اللغوي» و«قياس له اعتمادا على الأشياء الواقعة فيه بمواصفاتها الخاصة بها».

التحليل:

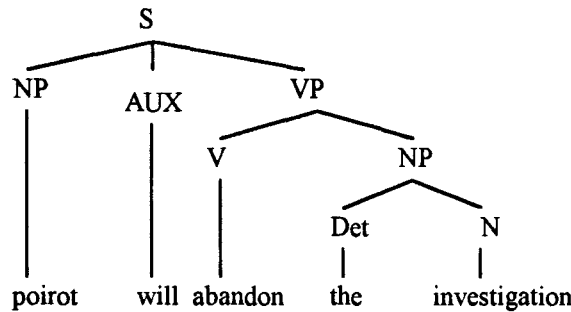
« العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الشجرة المركبية ترجع في مجملها إلى ثلاثة أصناف: "الإشراف" و"السبق" و"التشعب".
الإشراف (12)

♦ لا يكون الموقع الشجري (أ) مشرفا على الموقع الشجري (ب) إلا في حالة وحيدة:

- إذا كان (أ) أعلى من (ب)

- وكان يجوز خط خط، يربط (أ) و (ب)، من أعلى إلى أسفل فقط ♦

ففي الشجرة المركبية الآتية:



ج (S) تشرف على م س (Poirot) و Aux وم ف وكل العناصر الأخرى المدرجة تحت هذه المكونات الثلاثة. أما م ف فلا يشرف إلا على م س The investigation ولا سبيل له إلى أن يكون مشرفا على م س poirot الا ترى أنه لا يجوز ربطهما بخط عمودي مستقيم (=من أعلى إلى أسفل). - هذا وإن التمييز واجب بين الإشراف المباشر وغير المباشر. S مثلا تشرف على Aux إشرافا مباشرا وعلى م س المفعول إشرافا غير مباشر. يمكن النظر إلى الشجرة أيضا في الاتجاه المخالف أي في بعدها الأفقي لا العمودي وفي هذه الحالة توصف العلاقات التي تقوم بين العناصر باعتبار السبق⁽¹³⁾ وعدمه.

السبق

♦ الموقع الشجري (أ) لا يسبق (ب) إلا إذا كانت (أ) يسار⁽¹⁴⁾ (ب) و (أ) لا تشرف على

(ب) و (ب) لا تشرف على (أ) أو ولم يكن أحدهما مشرفا على الآخر. ♦

الفعل المساعد في الشجرة المركبية السابقة مثلا يسبق م ف وم ف لا يسبق المساعد مادام م ف يمين المساعد لا يساره و S وإن كانت في اليسار من م ف إلا أنها لا سبيل لها إلى أن تعتبر سابقة للمركب الفعلي، لأنها تشرف عليه. ونذكر أيضا أنه يجب التمييز كما هو الشأن بالنسبة للإشراف بين السبق المباشر والسبق غير المباشر. المساعد مثلا يسبق م ف بالمباشرة و م س Poirot يسبق أيضا م ف لكن السبق في هذه الحالة غير مباشر لأن بينهما المساعد⁽¹⁵⁾.

لقد لاحظ توليدون بعدا آخر في العلاقات الشجرية يمكن تسميته بالبعد التفريعي (ونفضل تسميته بالبعد التشعبي تمييزا له عن التفريع المذكور في الفصل السابق). فالشجرة تتضمن مواقع متشعبة ك S ومواقع غير متشعبة ك NP الفاعل (Poirot)⁽¹⁶⁾ والتشعيب في عمومه يحتمل أن يكون ثلاثيا أو ثنائيا. سنعود إلى هذه المسألة في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل. هناك تمييز آخر في مواقع المركبات الاسمية التي يتسع لها التمثيل التركيبي يجعلها أو يقسمها قسمين:

- المواقع التي يشغلها الفاعل أو المفعول.

13 - Precedence

14 - اليمين في العربية

15 - تراجع تفاصيل العلاقات الهندسية بين المواقع الشجرية وأبعادها في:

- Goodall, G.(1987) *Parallel structures in syntax*

- Lasnik, H and J. Kupin (1977) "*A restrictive theory of transformational grammar*"

- Zubizarreta, M. -I. (1985) "*The relationship between morphophonology and morphosyntax: the case of Romance causatives*"

- والمواقع التي تشغلها الملحقات Adjuncts.

الأولى توصف بالمواقع الموضوعات (= المواقع - ض) والثانية بالمواقع اللاموضوعات (=الموقع - ض)⁽¹⁷⁾ ولنا عودة إلى هذا التفصيل في مكان آخر. ونرجع الآن إلى بنية المركب الفعلي: (=الموقع - ج). م ف يشرف على ف وعلى م س إشرافا مباشرا، فإذا استعرنا ألفاظ شجرة الانساب⁽¹⁸⁾ لوصف العلاقات بين مواقع الشجرة المركبة جاز أن يقال إن كلا من ف و م س أبوهما واحد. التوليدون يسمون هذه العلاقات "بالتآخي"⁽¹⁹⁾: ف والمفعول م س أخوات وم ف أم للمركب الاسمي (the investigation).⁽²⁰⁾

إن الفعل تربطه علاقة وثيقة بمفعوله تتأكد من ملاحظة أن المفعول لا يجوز بحال الاستغناء عنه في اللغات ذات النسق الإعرابي الغني كاللمانية مثلا: التي تكون فيها حالة المفعول الاعرابية (المورفولوجية) بحسب طبيعة الفعل الذي اتخذ صلة له فالفعل helfen، مثلا، (=ساعد) يتخذ مفعولا مجرورا (=Dative) على حين يتخذ الفعل Sehen (رأى) فضلا منصوبة.⁽²¹⁾

13 - أ - Ich elfe dem mann

رجل جر - ال ساعد أنا

13 - ب - Ich sehe den mann

رجل نصب - ال رأى أنا

لقد اقتبس التوليدون من النحو التقليدي لفظ العاملة Government لوصف العلاقة بين الفعل وفضله وفي هذا الخصوص اقترحوا مبداء عاما⁽²²⁾ وهو أن: « رأس المركب يعمل في الفضلة ». وفي ما يلي نقدم تعريفا أوليا للعاملية انطلاقا من فكرة أن: « المعمولية بالرأس شرطها التآخي »⁽²³⁾

17 - "A- position" / " A -position"

18 - Genealogical trees

19 - Sisterhood-

20 - « الأم » في أعلى الهرم و« الأخوات » أنداد في العلاقات الأفقية.

21 - هذا التقابل يشبه في العربية التقابل بين المنسوب الصريح في (رأيت زيدا) وغير الصريح في (مررت بزيد)

22 - هذا المبدأ ألزموا به بموجب التقطيع المركبي للجملة.

23 - "sisterhood". هذا التعريف وصف هنا بالأولية لأنه سيُستهدف بالتعديل والرقى به إلى درجات عالية من الدقة في كل مرحلة من مراحل التحليل، سيكون منتهائها التمييز بين «العمل بالرأس» و«العمل بالمركب» والذي سنخرجه في إطار العبارة العاملة على كونه مرادفا للتمييز، في العاملة العربية، بين العامل اللفظي والعامل المعنوي.

13 - العاملة:

♦ " (أ) تعمل في (ب) إذا:

(I) - كانت (أ) عاملا

(II) - و (أ) و (ب) متآخين

♦ "العوامل هي الرؤوس"

في الشجرة المركبية السابقة الفعل abandon هو رأس المركب الفعلي والمعمول المباشر هو المفعول. (الرأس V لا يعمل في الفاعل م س Poirot لأن المفعول V ليست أختال NP الفاعل. والعاملة هنا توصف بكونها رأسية: «إذا كانت ص رأسا يعمل في ي فإن ص تعمل عملا رأسيا في ي»⁽²⁴⁾ وكل المكونات المعمولة لموقع شجري معين توصف بكونها مجالا عامليا (Governing domain) لذلك الموقع. ففي المثال المعني عندنا هنا بالتحليل المركب الفعلي (=VP) هو المجال العاملي للرأس العامل (=V).
- إن السؤال الذي كان ضمينا في عرضنا المتعلق بالموضوعات الداخلية والموضوعات الخارجية في

المبحث السابق هو: لماذا يجب أن تتحقق موضوعات الفعل داخل م ف ؟

من الاجابات الممكنة في هذا الخصوص أن الفعل لا يمكن أن يمنح المركبات الاسمية أو الجمل (Clauses) التي يعمل فيها إلا الأدوار المحورية الداخلية؟ وهذا معناه أن المركب الاسمي الذي يحتل موقعا خارج المجال العاملي للفعل لا يمكن أن يتلقى من الرأس الفعلي دورا محوريا داخليا⁽²⁵⁾ إذا كان الرأس يعمل في عنصر ما ويفضي إليه بدور محوري داخلي فإن العلاقة بينهما يجب أن توصف بكونها عاملية محورية⁽²⁶⁾ أي أن الفعل يعمل محوريا في مفعوله أما الفاعل (Poirot) فلا سبيل له إلى المعمولة بواسطة الرأس الفعلي «⁽²⁷⁾.

X head- governs Y - 24

25 - إن إسناد الادوار المحورية اتخذ في النحو التوليدي في صيغه الاخيرة صورة على درجة عالية من التعقيد. سنعرض لتفاصيلها في فصل آخر أما الصيغة المقدمة أعلاه فتندرج في سياق التبع التاريخي لأصول المسألة.

26 - العاملة المحورية هنا من الالفاظ التوليدية و ليست من ألفاظنا التأويلية كما هو الشأن في الفصل السابق فليتبه إلى ذلك.

27 - هذه التعاريف للعلاقات البنوية الأساسية التي تقوم بين العناصر داخل الفضاء الشجري اكتفينا في عرضها بما تبين لنا أنه ضروري بالنسبة لمرحلنا الراهنة في التأويل والقراءة. وليراجع - من شاء - تفاصيل تلك التعاريف، في أسانيدنا

التوليدية الأصلية، نحو: Chomsky, N (1981a) "Lectures on Government and Binding"

ويجزئ المراجع - إن شاء الاختصار - النظر في المختصرات المفيدة الواردة عن التعاريف المذكورة في نحو:

- Haegeman (1991)

- Lasnik, H. and j. Uriagereka (1988)

- Riemsdijk, H van and F Williams (1986)

التعليق:

لقد نقلنا هذا النص إلى العربية وأدرجناه على طوله النسبي في هذا السياق بالذات لعلتين: أولاً لأنه يلخص أوليات الموقف التوليدي من مسألة العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر في رحاب الفضاء الشجري وثانياً لأنه يمكن من التعليق عن كتب على أربع مسائل تعني الشيء الكثير بالنسبة لبرنامجنا في هذه الرسالة وذلك أنها عبارة عن مناطات للقرابة الترادفية بين النحويين العربي والتوليدي: أولاً: اشتقاق العلاقات البنيوية (الأفقية والرئاسية) من تعقيدات الأصول الاستعارية المرتبطة بفزياء «المكان».

ثانياً: «الجملة المتخيلة» أو الصورة الميزانية الكاملة.

ثالثاً: التنوع الاستعاري لأصول الالفاظ الوصفية وذلك في إطار برنامج لتنوع الأعراب داخل النحو الواحد وهو برنامج مشترك بين كل الانحاء.

رابعاً: جغرافية المكان اللغوي: التقطيع و الحدود بين المجالات.

* * *

أ - "النحو رهين بفزياء عصره"⁽²⁸⁾ هذا القول ارتضيانه أصلاً أساسياً من أصولنا في التأويل وفي المتابعة الاستمولوجية لمحطات العقل النحوي في تعاقبها التاريخي وفي تزامنها على حد سواء. وفي هذا السياق نرى أن «العاملية» من حيث كونها مذهباً في النظر النحوي بينها وبين «الفيزياء المكانية» قرابة تاريخية، ولزوم محتوم يطاردها وذلك لقيام نسيجها التصوري الأساس على فكرة «الفضاء» و«الإفضاء» التي بينها وبين فكرة «المكان» تجاذب معلوم.

وإذا كانت العاملية تنبني على المقدمة المكانية باعتبارها مرجعاً استعارياً مركزياً من خيوطه تستمد الالفاظ والأوصاف العاملة منطقها ودلالاتها فإن النظر في أصول العبارة العاملة للنحو التوليدي يستوجب البحث عن تجليات هذه المقدمة المكانية بين ثنايا البيانات النحوية التفصيلية لهذا النحو. وبلغه أخرى، الامكانيات التأويلية المتاحة في هذا الشأن يجب أن تستفيد في المقام الأول من هذه التجليات.

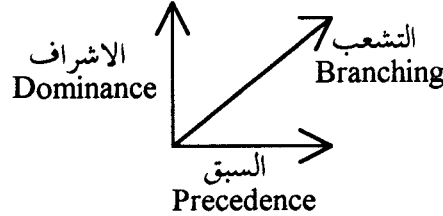
28 - النحو السيويهي مثلاً موقعه في التاريخ العقل النظري يستوجب القول بأنه في شكله العام و في إشتغاله باللغة من حيث كونها «جسماً» تتلعب به أعراض «التغير» يناسبه أن يكون امتداداً استمولوجياً طبعياً (لا استمداداً استفادياً مباشراً) للفزياء الارسطية التي اشتغلت بالجسم الطبيعي لا اللغوي من نفس الحثية. راجع تفاصيل هذا التأويل الاستمولوجي في:

- أحمد العلوي "Grammaire et Coranité"

- وفي رسالة "الأبواب الدلالية و المنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة".

وفي هذا السياق نذكر أن العلاقات بين مكونات الشجرة المركبة تقوم في إطار أبعاد هندسية مكانية ثلاثة وهي: الإشراف والسبق والتشعب.

وهذه الأبعاد نلاحظ أنها تغطي أبعاد المكان الفيزيائي الثلاثة ولعل الشكل التالي يوضح على نحو تقريبي ما نريد:



إن قيام النحو التوليدي على هذه المفاهيم الهندسية "الاولى" (29) دليل على الحضور القوي للمقدمة المكانية الفلسفية - الفيزيائية في هذا النحو وعلى أن العقل النحوي يصعب عليه التخلص من هيمنة الأعراض الانطولوجية.

لكن هاهنا أمراً يجب أن يذكر وهو أن الفيزياء المعاصرة تجعل الزمن بعداً رابعاً من أبعاد المكان كما هو معلوم، والقول بأن النحو رهين، في ما يرتضيه لنفسه من مقدمات أولى، بفيزياء عصره يستوجب السؤال عن مقابل «البعد الزمني» في الفضاء الشجري التوليدي الذي رأينا أنه يستمد أصوله الهندسية من مقدمة «المكان» الفيزيائي ذي الأبعاد الثلاثة: وهي مقدمة منسوخة في الفيزياء المعاصرة بنظرية البعد الزمني الرابع.

إن تغييب «البعد الزمني» به يذفن التوليدي الحدود التي تفصل العلم اللغوي عن العلم المادي التجريبي: «فمن المعلوم أن من المباحث ما يتعلق بحركة الاجسام أو الكائنات برتبتها وأن مراقبة الحركة طرحت مشاكل من جهة موقع المراقب ودرجته الحركية أو السكونية وذلك كله في نوع من أنواع القول الطبيعي الخبري لأن المتحدث عن حركة شيء، ناطق بقول خبري سواء كان الشيء جزءاً من ذرة أم نهراً في خلية أو غير ذلك ولا تختلف أنواع القول الطبيعي الخبري هنا إلا من جهة رتبة القائل [...] هذا من جهة فإن كانت المباحث متعلقة بحركة كحال "العلوم الانسانية" التي موضوعها الحركات، كالحركة اللغوية والاجتماعية والتاريخية والنفسية الخ... فإن ما يصح في الاولى وهو الإخبار عن حركة الاشياء بطريق يقيني كلي كحال الانبياء أو بطريق ظني تجسسي كحال الباحثين، لا يصح هنا لأسباب منها أن الإخبار عن الحركة بطريق يقيني لا فرق فيه بين الإخبار عن الحركة وبين الإخبار عن حركة الجسم [...] أما عندما تكون الحركة موضوعاً للإخبار ولاجسم فإنه يتعذر قيام

الطريق الظني. إذن ما حكم القول النظري في هذه المسائل؟ يلاحظ أن كل قول نظري مجرد الحركة من الحركة والحركة مرادف للواقع... القول النظري لا يسعى ويحب أن يرى سعي الواقع... ولهذا فإنه يصلب الساعي المتحرك فلا يلبث في يده شيء أو يريد أن يصلب فلا يصلب شيئاً فإن المتحدث باللغة الاصطناعية عن الواقع الساعي ينوي أن مجرد الحركة من الحركة والزمن من الزمن والواقع من الواقع فلا يلبث في أقوال هذه اللغة الاصطناعية النظرية لإمؤسساتها ولهذا نقول إن اللغة النظرية لا تنتج إلا نفسها ولا تعيد الواقع [...] إن القول الخيري الطبيعي قائم على مقدمة الخلق. الواقع مخلوق في القول الخيري ولهذا نجد فيه متابعة زمنية ومعادلة لما يخلق في الواقع فالقول الخيري يقع كوقوع الواقع المبين به أما أقوال اللغة الاصطناعية النظرية فهي سكونية كما قدمنا ومعلوم أن المعترف بحركة الواقع معترف بأنه مخلوق لأن كل مخلوق متحرك ساع وكل قديم ساكن فإن قام القول على إزالة الحركة كان كالقائم على مقدمة القدم»⁽³⁰⁾.

إن قيام الشكل الشجري التوليدي على مبدأ تغييب البعد الزمني يندرج إذن في سياق مقدمة القدم الفلسفية التي بها يدشن كل قول نظري تعالیه على الواقع المدروس. هذا وإن المقدمة الفلسفية «قول أول عن الواقع يحدد في قلب النظرية لا في قلب الواقع و به تنال النظرية استقلالها» و«المقدمات الفلسفية في القول اللغوي وغيره وثائق استقلال وسيادة»⁽³¹⁾

- إن العلاقات العملية في النحو السيويهي مشتقة من العلاقات الهرمية (الرئاسية أو الأفقية) بين الالفاظ والمواقع.⁽³²⁾ واشتقاق مفهوم العملية في النحو التوليدي من علاقات الإشراف والسبق يندرج في نفس الإطار التصوري ويعتمد على الاستمداد الاستعاري ذاته الذي ينطلق من الأعراض الأنطولوجية المرتبطة بالهندسة المكانية. وعليه فإنه من الجائز أن يقال إن النظر في علاقات السيادة والهيمنة بين مكونات المجال يمكن اعتباره موقعاً من المواقع الترادفية الكبرى بين السيويهيية والتوليديية. وأن مرجع هذا الترادف الاستمداد المشترك من نفس المرجع الأنطولوجي أي الهندسة المكانية وتعقيدياتها العلاقة.

30 - انظر " الواقع اللغوي و الترادف النظري".

31 - المرجع السابق

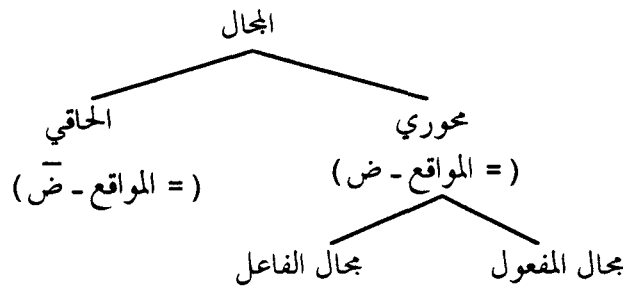
32 - تراجع في هذا الشأن على وجه الخصوص مسائل العطف وعلاقات السيادة بين الروابط وكذا مسائل العلاقات الرئاسية والأفقية بين مكونات المجال في السيويهيية وكذا مسائل الانقطاع والاتصال. كما هي مفصلة في:

- "اللغة وعناوين الظهور"

- و "Grammaire et Coranité" V°2

ب - الجملة المتخيلة أو الصورة الميزانية الكاملة

أن الإشراف والسبق والتشعب من جهة، وانقسام المواقع الشجرية إلى مواقع - ض (=الفاعل والمفعول) ومواقع - ض (=الملحقات) من جهة أخرى عناصر أساسية في وصف العلاقات التي تقوم بين العناصر الشجرية وإذا كانت الثلاثة الأول علاقات هندسية صورية صرف فإن الاعتبار الرابع عبارة عن علاقة بين العناصر والمواقع باعتبار "الاصالة" و "الإلحاق" وهما مرادفان لاعتباري التجرد والزيادة كما بينا آنفا. ونذكر هنا أن انقسام المواقع الشجرية إلى مواقع - ض و مواقع - ض يتضمن في الحقيقة انقساما ثلاثيا نلخصه في الشكل التالي:



هذا التقسيم سنعود إلى تفاصيله بعد، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أنه يتضمن الأساس الصوري الميزاني الموحد الذي منه تشتق الجمل بكل أنواعها وأصنافها التي تحصر فيها الانتاجات القولية: بحيث يصح أن نزعّم أن الجملة إما أن تكون مجالا كاملا أي جملة تامة مكونة من المجالات الفرعية الثلاثة، وإما أن تكون جملة ناقصة مكونة من جملة الفعل و الفاعل، ومن جملة الفعل والفاعل والمفعول. إن هذه الجملة التامة الكاملة التي انتجها النحوي التوليدي في هذا المستوى من التحليل (= [مجال الاصلة المحوري] [المجال الإلحاق]) هي جملة كبيرة مكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة. وهذه الجملة المتخيلة يناسبها أن تكون المرجع الصوري الموحد الذي ينضبط به المتكلمون في كلامهم الحر « بحيث [يصح أن يُزعم أن] هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول أو تقصر » وهذا معناه أن النحو التوليدي أمام اللغة التي وصفها في تعريفاته الأولى بأنها صور جزئية لا تنهاى ولا تنحصر بعد، تخيل بنية محددة ومنحصرة بنى عليها نظريته النحوية في أن المتكلم يمتلك بالفطرة جهازا محددًا يمكنه من إنتاج اللامتناهي. ونزّل البنية المتخيلة من هذا الجهاز منزلة النموذج المحاكى ورتّب استدلالاته بما يرفع هذه المحاكاة إلى مستويات من الشفافية التمثيلية أنسته قيام تحليله على إزالة الحركة وعلى الدراسة بالجوامع النظرية التي تتضمن قولاً باستحالة الواقع « فإن القول النظري لا يعلو الواقع ليتحدث عنه إلا بعد أن يقضي على الواقع بالاستحالة وبعد

أن يقتصب لنفسه صولجان الواقعية»⁽³³⁾. إن الجملة المتخيلة أنتجها النحوي التوليدي اعتمادا على قوائم التصنيف وتظهر فيها كل المعاني الممكنة وكل العناصر وكل المواقع الواقعة في القوائم التصنيفية التي تتضمن تصنيفا للعناصر بحسب رتبها الشجرية إلى محورية وإلحاقية ومباشرة وغير مباشرة وتصنيفا للعناصر باعتبار كونها رؤوسا مقولية ولا رؤوسا وتصنيف الرؤوس ضمن قائمة العوامل والفضلات ضمن قائمة المعمولات. كل ذلك كان المقدمة إلى إنتاج الجملة المتخيلة أساسا صوريا مطردا في كل الإنتاجات القولية. وهذه الخطة، خطة الجملة المتخيلة الطويلة والمكونة من جمل فرعية مكانها أبواب النحو المختلفة. باب كبير من أبواب الترادف بين النحوين التوليدي والعربي. فالنحو العربي لم يخرج في شكله العام عن هذا المنحى التخيلي. جاء في "التساوير الزخشرية" في سياق التعليق على إحدى الصيغ الأساسية التي اتخذتها العملية العربية القديمة وهي الصيغة الزخشرية» إذا كانت التفعيلة في مجال العروض أمكن صياغتها لأن البيت له حدود، ألا يكون صعبا الحديث عن النقلات الثلاث (الرفع والنصب والجر) مادام القول الحر ليس له حدود معينة؟ وللجواب عن هذا السؤال الكبير نقول إن النحوي العربي لم يهتم بالقول المنجز. ولكنه اهتم بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة [...]. وبلغة أخرى نقول إن النحوي أمام الكلام غير المحدد تحديدا يشبه البيت الشعري فإنه تخيل كلاما محددًا بنى عليه نظريته النحوية. ذلك الكلام المجرد هو جمل كلامية ينتجها النحوي اعتمادا على قوائم التصنيف [...] لهذا ينبغي أن نقول إن النحوي العربي اغفل اللغة العربية في تحقيقها وإنجازيتها واتجه إلى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية» إن هذا الإغفال للغة في تحقيقها والتعالي عليها في إنجازيتها من أجل تخيل الأصول الصورية المشتركة بين المتغيرات التليفية سلوك نظري يجد تفسيره الكامل في ما سميناه سابقا بمبدأ محاصرة التعدد واستشفاف مظاهر الوحدة والبحث عن الكليات. والذي نراه في خصوص هذا العمق الاستمولوجي أنه من ثوابت العقل النحوي، التي تختلف صورتها من نحو إلى نحو. فقد جر ذلك في النحو التوليدي إلى القول الصريح بالقدرة اللغوية، وفي النحو العربي هذا القول ضمني ومستلزم والعاملون السيويهيون وإن لم يقصدوه فإنه يلزم عن نهجهم الموصوف أننا القائم على إغفال الإنجازية والتحقق وتخيل الصورة الموحدة المؤسسة لهذا التحقق وذلك الإنجاز لزوما منطقيا، سواء أرادوا ذلك أم لم يريدوه. وذلك لأن النسق الصوري المعين متى اعتمد أصلا في الوصف والتفسير والمتابعة الاستدلالية والتمثيلية صار لتأثيره اللازمة عنه، سلطان على معتمده بحيث لا يكون لهذا الأخير أن ينكر تلك النتائج إلا أن يصيب بإنكاره النسق الصوري المذكور من أصله. هذا وإن "الجملة الطويلة المتخيلة" في كل من النحوين تتنوع أبعادها بتنوع مستويات التمثيل والتحليل

المعتمدة في كل منهما . هناك جملة طويلة متخيلة في المستوى الدلالي وأخرى توازيها في المستوى التركيبي وأخرى تضاهيها في المستوى المنطقي. وقد بينا في بحث سابق في سياق العبارة العاملة للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن العاملة العربية لئن قامت في توجهها العام على التمييز بين الانتظام اللفظي والانتظام المعنوي فإنها اشتغلت عمليا بالاول وأما الثاني فهو يلزم عن النسق الصوري الذي تأسست عليه لزوما منطقيا كما استدللنا على ذلك في البحث المذكور، وفي إطار هذا الاستدلال بينا أن المقابل الدلالي للجملة الكبيرة التي أنتجها النحو العاملي في صيغته السيويهية والزغخرية، وما كان جاريا في سبيلها من صيغ، هي جملة «الإسناد والتخصيص والتقييد» التي استنبطنا أصولها و ترتيبها من «دلائل الاعجاز» (أبواب "الفروق" وما ولاها)

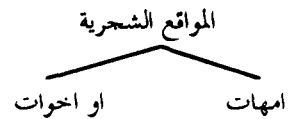
ج - التنويع الاستعاري لأصول الألفاظ الوصفية

إن اللجوء إلى معجم "شجرة الانساب"⁽³⁴⁾ لاشتقاق الألفاظ النحوية لوصف العلاقات البنيوية يندرج في سياق عرف يلجأ إليه النحاة في إطار ما يمكن أن ندعوه ب «التنويع الاستعاري لأصول الألفاظ الوصفية». والذي نريد التنبيه إليه هو هنا المزاوجة التوليدية بين الألفاظ الهندسية والألفاظ التصويرية لوصف نفس العناصر والعلاقات لكن من زاويتي نظر مختلفتين وهذا سلوك معروف يتجه إليه النحاة في إطار تنويع الأعراب التي تترجم «الإعراب الكلي». وقد عرف النحو العربي أنماطا مختلفة من هذا الإعراب التصويري⁽³⁵⁾.

د - التقطيع والحدود بين المجالات.

إن التقطيع المركبي من حيث كونه نتيجة طبيعية للاعتبار التصنيفي بقسميه المقولي والتفريعي هو المرجع الذي تتحدد بموجب مقتضياته الصورية والهندسية التخوم الفاصلة بين المجالات العاملة. هذا

- 34 -



الأمهات قسمان: - أم عليا باطلاق أي أم الهرم الأكبر

- وأمهات دنيا يشرف كل منها على هرم صغير.

أما الأخوات فهن أنداد أفقيا لا تعلق إحداهن الأخرى وليس بينهما من العلاقات إلا ما كان سبقا أما الإشراف فشأن الأمهات.

35 - راجع إعراب القصور والولي مثلا في مسائل العطف عند ابن هشام الذي عُرف بتنويعات متميزة في مضممار اللغات الوصفية المتضامنة في قلب النحو الواحد (=الإعراب الربطي، الإعراب المنطقي، الإعراب الجامد...) انظر المزيد من التفاصيل عن هذه التنويعات في "ظهور اللغة وعناوين الظهور".

التقطيع المركبي الذي منه يشتق «العامل» تعريفه (من حيث كونه رأسا للمركب) هو الذي يمنع من وقوع الفاعل معمولا للفعل في النحو التوليدي لأن الفاعل والمفعول لا يتقدمان في التقطيع المركبي باعتبارهما أخوين لأُم واحدة تشرف عليهما في رتبة واحدة.

لقد أُخرج الفاعل الرومي من المجال العاملي لرأس المركب الفعلي في التوليدية لأسباب تفرعية وقد ذكرنا قبل قليل أن الاعتبار التفرعي أحد الاعتبارين الموجهين للتقطيع المركبي. فالعامل هو رأس المركب الفعلي ورأس المركب الفعلي يعمل في الفضلة ولا يقع فضلة للفعل إلا ما يتفرع باعتباره الفعل مقوليا. والفاعل ليس عنصرا تفرعيا بالنسبة للفعل كما برهنا على ذلك فيما تقدم أي أنه إذا كان الفعل لا يعمل إلا في مجاله التفرعي فإن معنى ذلك أن الفاعل لا سبيل له إلى الانتظام المعمولي بالنسبة إلى الفعل لأن الفاعل ليس جزءا من مجاله التفرعي - العاملي. وهذا معناه أن الفاعل يجب أن ينتمي إلى مجال عاملي آخر بينه وبين المجال الذي ينتمي إليه المفعول برزخ لا يغيان. وهذا إن صح كان دليلاً على أن الحدود بين المجالات العاملة في النحو التوليدي تتحدد باعتبار المعطيات التصنيفية المقولية والتفرعية وباعتبار التقطيع المركبي المشتق منها. إن تعريف العامل في النحو التوليدي بكونه «رأس المركب» وتحديد شروط العمل في انتماء العامل والمعمول إلى نفس الأفق الشجري أي الوقوع على جهة التأخي الأفقي تحت الإشراف المباشر لأُم مركبية واحدة، أمران مشتقان من التقطيع المركبي الذي يجعل للمركب رأسا وفضلة متأخين أي متفرعين عن أم واحدة والتقطيع المركبي بدوره مشتق من الاعتبار التصنيفي (تصنيف المركبات المشتق من التصنيف المقولي) ومن الاعتبار التفرعي (الذي ينص على أن الرأس يتخذ مجالا تفرعيا في التصنيف العمودي، وفي مستوى النظام الأفقي والنسق الترتيبي البنيوي يعمل فيما ثبت في التصنيف التفرعي، أنه يتفرع باعتباره مقوليا).

ما تقدم كان وصفا عاما للعلاقة العاملة في النحو التوليدي وللشروط الذي يقيد هذه العلاقة، (وهو أن يكون كل من الرأس العاملي و مجاله الذي هو من تمامه تحت إشراف مركبي واحد وذلك على جهة التأخي و التجاور التام) وتفسيرا لاختلاف سلوك الفعل تجاه المفعول عن سلوكه تجاه الفاعل إذ يعمل في الأول ولا يعمل في الثاني. إلا إن هذا التفسير لم يتجاوز الحدود البنيوية الصورية الصرف وذلك، التنصيص على أن الفعل لا يعمل خارج مجاله المركبي ويبقى السؤال قائما: لماذا لا يمكن أن يعمل الفعل خارج مجاله المركبي، وبالتحديد، في الفاعل؟.

النحوي كما هو معلوم عندما لا تجزئه العلة الصورية يبحث عن العلة الدلالية وفي هذا السياق ينص التوليدي على أن الرأس من خواصه في المستوى الدلالي أنه لا يسند إلا الدور المحوري الداخلي. وهذا معناه أن الفعل لا سبيل له في الإفضاء المحوري إلا إلى مجاله التفرعي. وهذا معناه أن التفرع المقولي

كما بينا في المبحث المنصرم هو الذي يحدد المسافة التي تستهدف بالوسم المحوري. هذا من معانيه أن المجال التفرعي والمجال المحوري والمجال العاملي أسماء لمسمى واحد لكن باعتبارات مختلفة. أو - في تأويل آخر - هي مجالات يتخذها الرأس في مستويات مختلفة.

خلاصة الأمر إذن أن "كون الرأس الفعلي لا يعمل في الفاعل" خاصية تحتل تفسيرين اثنين:
- تفسيراً دلالياً محورياً وهو أن الفعل لا يعمل إلا في ما يستطيع الوصول إليه بالوسم المحوري.
- تفسيراً مشتقاً من التقطيع المركبي والحدود بين المجالات المرسومة بهدي من مقتضى هذا التقطيع. وهو أن الرأس الفعلي ليس مآخياً للفاعل في الهندسة الشجرية المبنية انطلاقاً من التقطيع المذكور، أي أنهما لا ينتميان إلى نفس الافق الشجري الواقع تحت الإشراف المباشر لنفس الأم المركبية. يظهر من هذا أن التعليل المتصل بمسألة الفصل بين مجال المفعول ومجال الفاعل لتعليل دائري يتضافر فيه النحوي والدلالي والتصنيفي بشرطيه المقولي والتفريعي. وهذه لغات نظرية مختلفة تنتمي إلى معاجم وصفية مختلفة في الاستمداد الاستعاري ولكنها تجتمع لتؤسس نظرية واحدة⁽³⁶⁾. إن هذا الجمع بين اعتبارات مختلفة تنتمي إلى لهجات وصفية متباينة وانخراطها في مسلك التضافر والتعاون لبناء نظرية واحدة موقع من مواقع الترادف الكبرى بين النحو والعربي ونموذج العاملة والربط والذي يعيننا أساساً من أوجه هذا الترادف بصرف النظر عن الجزئيات التفصيلية هو فكرة الفصل الحاد بين مجال الفاعل (=الفاعل هنا كما ذكرنا آنفاً المسند إليه قبل الفعل) وبين مجال الفعل. وبيان ذلك مايلي:

العوامل كما هو معلوم شأنها «الاختصاص» فالأدوات في السيويهيية عملها مشروط بالاختصاص وهي في ذلك تختص بالدخول إما على الفعل وإما على الاسم وهذا معناه أن الاختصاص في هذه النظرية مقولي. القول في الموقف التوليدي السابق بأن العامل في المفعول يجب أن لا يكون العامل في الفاعل والعكس بالعكس يتضمن قولاً بالاختصاص كذلك إلا أن الاختصاص هنا وظيفي وليس مقولياً كما هو الشأن في السيويهيية: أي أن هناك العامل الذي يدخل على المفعول ولا يدخل على الفاعل والعامل الذي يدخل على الفاعل ولا يدخل على المفعول. إن الفصل بين المجالات الأساسية في العاملة السيويهيية كان فصلاً بين مجال الابتداء ومجال الفعل. والفصل المجالي في النحو التوليدي، فصل بين مجال الفاعل ومجال المفعول. فما الفرق بين الفصلين؟.

أولاً: هناك جامع صوري بين الفصلين المذكورين يكمن في كونهما يقومان على التمييز بين المجال الذي قبل الفعل والمجال الذي بعد الفعل. وفي هذا الخصوص لا بد من التذكير بالفرق الذي يميز

36 - انظر تفاصيل "العلاقة التي تتخذ صفة التعاون بين لغتين نظريتين في: "الواقع اللغوي والترادف النظري"

الفاعل العربي عن الفاعل الرومي⁽³⁷⁾ والذي هو أساس الحدود المجالية التوليدية فالأول مسندٌ إليه بعد الفعل وجوبا كما هو معلوم. والثاني مسند إليه قبل الفعل وجوبا كذلك، ولأجل ذلك فإن الذي يناسبه في المرادفة المفهومية هو المبتدأ العربي لا الفاعل العربي. هذا المستوى من الترادف المفهومي - أقول الترادف المفهومي ولا أقول التعادل الدلالي - بين الفاعل الرومي والمبتدأ العربي يجعل القرابة وثيقة بين الحدود المجالية العربية والحدود المجالية التوليدية وذلك من منطلق أن الجامع بينهما في هذا الخصوص جامع صوري يكمن في الفصل بين مجال أول هو المسند إليه قبل الفعل ومجال ثان هو معمول الفعل. والذي يزيد في توثيق هذه القرابة، بما يرفع الترادف بين النظريتين النحويتين إلى درجات أدق وأظهر وأفصح، أن المرجع التقطيعي المؤسس لفكرة الفصل الحدودي بين المجالات ولطبيعة الحدود المجالية المرسومة في الحالتين هو: «التقطيع المركبي» في الحالة التوليدية والتقطيع المسافي العملي في الحالة العربية والجامع بين التقطيعين قيامهما معا على مبدأ أن: «العامل والمعمول الذي هو من تمامه» هما الوحدة الأساسية في التقطيع البنيوي التركيبي⁽³⁸⁾.

بقي أن نشير إلى أمر أخير وهو أنه يمكن الاستدلال على أن القرابة بين الشكل التوليدي الأساسي القائم على التمييز بين مجال "الفاعل" ومجال "المفعول" وبين الشكل العربي، قرابة بينه وبين الصيغة الدلالية لهذا الأخير وليس الصيغة السيوبية. والمقصود بالصيغة الدلالية الشكل الذي يميز بين مجال الإسناد ومجال التخصيص⁽³⁹⁾. والذي أراه في هذا الشأن أن الشكل الدلالي [الإسناد - التخصيص] الذي اشتهر في النحو العربي بعد سيوبيه شكل يناسبه أن يكون مكتملا للشكل السيوبي وليس متغيرا تمثيلا له: وذلك أن يجعل المجال الإسنادي مستغرقا لجملة المبتدأ وجملة الفاعل وأن يجعل المجال التخصيصي مستغرقا لكل ما وصف في النحو العربي بكونه ينتصب بعد «تمام الكلام» فتمام الكلام هذا ذكر في مفتتح باب المنصوبات⁽⁴⁰⁾ من زاوية منطق تقطيعي يقوم على التمييز بين مجالين:

37 - انظر الدراسة الوحيدة التي نعرفها في هذا التمييز في الشطر الثاني من: "الواقع اللغوي والترادف النظري".

38 - التقطيع المركبي التوليدي معناه أن المركب هو الوحدة الأساسية في التحليل. وكون المركب عبارة عن مجال يعمل بعضه في بعض لأنه مكون من الرأس المقولي العامل والفضلة المعمولة يجعله مرادفا ممتازا للمجال في القاموس السيوبي. فالقول بالعامل والمعمول في النحو العربي معادل للقول بالمركب في النحو التوليدي.

39 - مجال الإسناد كما هو معلوم يستوي بالنسبة إليه أن يكون المسند إليه قبل الفعل أو بعده ويستوي فيه أيضا أن يكون العامل فعلا أو غير فعل ولأجل ذلك فإن لفظ «المحمول» في هذا المستوى يعرض لفظ العامل. أو إذا أردنا الحفاظ على لفظ «العامل» في هذه الحالة أضفنا إليه وصف "الدلالي" تمييزا له عن العامل البنيوي.

40 - انظر "كتاب المقتصد في شرح الإيضاح" للجرجاني.

- مجال «تأسيس الكلام» ومجال «تتميم الكلام». يرادف الأول في النظرية التوليدية «البنية الموضوعية» التي تشمل الفاعل و المفعول كما رأينا، ويرادف الثاني «الملحقات».

غاية الأمر، أن الذي نريد بيانه في هذا السياق هو أن العقل النحوي مطارد في عمومته بما نسميه التنويع التمثيلي للأشكال التقطيعية الأساسية فهو يهتدي إلى التمثال الصوري البنيوي بحكم جملة من الثوابت النمذجية التي تعتبر جزءا من جراثيمته الأساسية لكنه يجاوز التمثال الصوري إلى التمثال الدلالي الموازي له والغايات تختلف فهي إما وصفية تأسيسية وإما تفسيرية تحليلية... إلخ

وبعبارة جامعة نقول إن: التنويع الاستعاري لأصول الالفاظ الوصفية والتنويع التمثالي للأشكال التقطيعية الأساسية. من الثوابت المسطرية الملازمة للعقل النحوي والأنحاء المختلفة - كما قد تبين من الموازنة السابقة بين النحوين العربي والتوليدي - لا تختلف في هذا الخصوص إلا في الوجهة التي يتخذها التوظيف النظري لهذه الثوابت.

الفصل الثاني:

بنية المركب و مبادئ التنظيم البنيوي الرئاسي

المحور الاول: التنظيم الإسقاطي لبنية المركب والموازنة

بين الحل الرئاسي والحل الأفقي

المحور الثاني: النظرية الإسقاطية و برنامج محاصرة التنوع والتعدد

المحور الثالث: الميزان المركبي الواحد و تنويعاته المقولية

المحور الأول:

التنظيم الإسقاطي لبنية المركب والموازنة بين الحل الرئاسي و الحل الأفقي

- مقدمة

- بنية - المركبات واختزال التعريفات المركبية

• التحليل: بنية المركب الفعلي مثالا

- رأس + فضلة = إسقاط وسيط

- إسقاط وسيط + مخصص = إسقاط أقصى

• التعليق:

(I) - النظرية الإسقاطية : الأصول التقطيعية

(المركبية) يبين «الأفقية» و«الرئاسية»

(II) - التنظيم الإسقاطي نسق للتعريفات. (الموازنة بين الشكليات

الشجريين التوليدي واليوناني الفرفوري)

(III) - الترادف بين التوليدية والسيبويه في توزيع الأدوار المجالية

تقديم:

إن الموقف التوليدي في ما يتعلق بالنظام البنيوي داخل المركب الفعلي موقف، على شعب مسالكة وقضاياها وتفصيله، يمكن إرجاعه إلى قضيتين جوهريتين:

أولاً: الموازنة فيما يتصل بالنظام البنيوي المذكور بين الحل الأفقي والحل الرئاسي والانتصار الاستدلالي للحل الثاني وفي هذا الإطار تم التمييز بين ثلاثة مستويات للإسقاط البنيوي:

أ - الإسقاط الوسيط الأدنى (=الرأس المقولي + الفضلة)

ب - الإسقاط الوسيط الأعلى (=الإسقاط الوسيط الأدنى+الملحق) وهذا المستوى الثاني قد يتكرر أي أن الإسقاط الوسيط قد يكون أعلى بإطلاق إذا كان الملحق واحداً وقد يكون أعلى لا بإطلاق (أي نسبياً) وذلك إذا تعددت الملحقات.

ج - الإسقاط الأقصى (=الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق + المخصص).

ثانياً: بناء نظرية بنيوية موحدة للمركبات تقوم على مبدأ الرئاسية الهرمية التي ظهرت مزيتها في الاستدلال على حساب مبدأ الأفقية. هذا التوحيد، المدعو عندهم توسيعاً للشكل الإسقاطي، انسلكت مسأله عبر شعبتين اثنتين تصب كلتاهما في برنامج محاصرة التعدد والتنوع:

أ - الشعبة الأولى: بيان أن الشكل الإسقاطي المنتظم هندسياً وفق مبدأ الرئاسية «صورة ميزانية كاملة» والمتغيرات التليفية قد توافقها بدون زيادة ولا نقصان وقد تخالفها بالزيادة⁽¹⁾ أو بالنقص، وفي حالة النقص يكون التلخيص صورة مجتزأة من الشكل الميزاني العام.

ب - الشعبة الثانية: بيان أن الشكل الرئاسي المزعوم أصلاً لكل تليفيظ مركبي فعلي به من مجامع المرونة الصورية ما يجعله قادراً على استيعاب ثلاثة من مظاهر "التنوع" في هذا المستوى، سنعرض لكل منها في هذا التعليق بما يناسبها من التفصيل وهي:

1 - التنوع الرتبى في اللغات.

2 - التنوع المقولي في المركبات

3 - التنوع في الطبائع المركبة من جهتي المفردة والجمالية.

النظر التوليدي في المسألة المركبة يكاد لا يخرج عن هذه الشعاب الأساسية.

* * *

سننتقل الآن إلى التعليق على تفاصيل التحليل التوليدي في هذا الشأن ولن يخرج هذا التعليق في

عمومه عن ثلاثة أبواب:

1 - ستأتي تفاصيل هذه الزيادة لاحقاً في إطار التعليق على المواقع المدعوة بـ «المواقع الملحقة» والإلحاق هنا غير الإلحاق المستفاد من لفظ الملحق المقابل للفظي الفضلة والرأس.

♦ المسألة الإسقاطية وارتباطها بالأصول التقطيعية الأساسية المعتمدة في النظرية. وفي هذا الباب سنبين أن التنظيم الإسقاطي لبنية المركب مشتق من المرجع التقطيعي المركبي.

♦ المسألة الإسقاطية والمسألة الحدية أو التعريفية وفي هذا الخصوص سنبرهن على أن الشكل الإسقاطي المزعوم أصلاً للنظام البنوي المركبي ليس إلا نظاماً في "التعريفات" يجري في سمته العام على منهاج الشجرة اليونانية القديمة في ترتيب الأجناس والأنواع والأعراض والخواص.

♦ المسألة الترادفية، وفي هذا الباب سنبين جملة من أوجه التواصل الترادفي النظري بين اللغتين النحويتين "السيبويهية" و"التوليديّة" وذلك انطلاقاً مما لاحظناه من أوجه القرابة بين "المركب" التوليدي و«المسافة» السيبويهية، فبين هذا وذاك جامع صوري يكمن في أن كلا منهما «مجال عمل بعضه في بعض» الرأس في الأول يعمل في فضله والعامل في الثاني يعمل في المعمول.

بنية المركبات: واختزال التعريفات المركبية

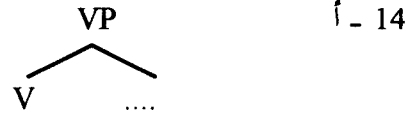
الحديث عن بنية المركبات في النحو التوليدي وجهته نوايا توحيدية ومقاصد اختزالية صورية تقدم شرح جملة من خيوطها وتفصيلها، هذه المقاصد وتلك النوايا، المستهدف الأول بها المتعدد والمتنوع، والمطلوب هو اكتشاف الوحدة التي يمكن أن يرجع إليها التعدد والتنوع، والكلّي الوحيد الذي هو أصل للأجزاء.

إن ما اشتغل به النحاة في هذا الخصوص لم يخرج عن استخلاص الخصائص الصورية المشتركة بين الأنماط المركبية الأربعة: م س، م ف، م و، م ح. والغاية المرجوة التمكن من تعويض القواعد المركبية الأربع السابقة⁽²⁾ بقاعدة وحيدة يكون من خصائصها التعميم والبساطة أي الكلية والوحدة والتجانس. سنستعرض جزئيات الموقف التوليدي في هذا الشأن ثم نتبع الاستعراض المحايد بالتعليق والمناظرة والمتابعة والتعقيب في ضوء مبدأ «الثوابت العاملة» التي تطارد الفكر النحوي، وذلك على الشاكلة التي انتهجناها في ما تقدم من مسائل.

• التحليل: بنية المركب الفعلي (الموازنة بين الأفقية والرئاسة في بنية المركب)

أ - رأس + فضلة = الإسقاط الوسيط

«لقد انحصر تناولنا للمركبات لحد الآن في كونها تتضمن مكونين اثنين هما الرأس (=المقولة المعجمية) و الإسقاط (= المقولة المركبية) وهذا معناه باللغة الشجرية أن المركبات الفعلية مكونات تنظم وفق البنية الشجرية الآتية:

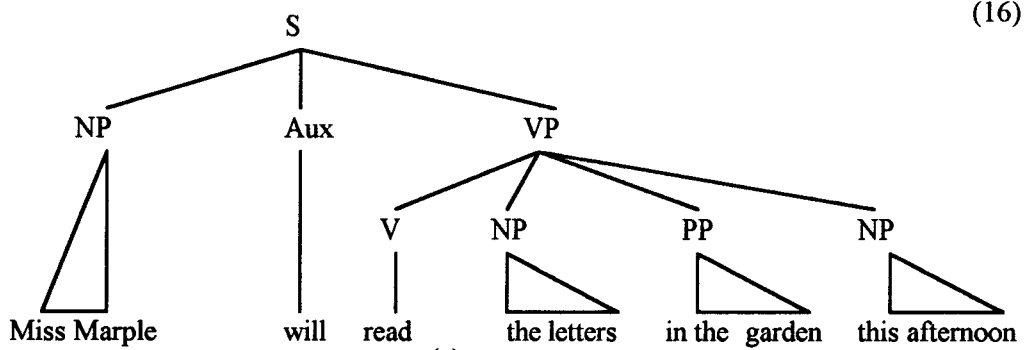


يمكن تمثيل هذه البنية باعتماد القاعدة المركبية الآتية:

14 - ب - $VP \rightarrow V - \dots$

بناء على ذلك الجملة (15) يناسبها التمثيل الشجري (16):

(15) - Miss Marple will [VP read the letters in the garden shed this afternoon]



إن بنية المركب الفعلي في (16) بنية "منبטحة" (3) بمعنى أنه لا وجود لهرمية داخلية بين المكونات الفعلية إذ كل المكونات الداخلية للمركب الفعلي عوملت على منوال واحد. إلا أن هذه البنية، [الحدس التمثيلي يقضي بأنها، ليست الصورة التمثيلية المثلى للمركب الفعلي. سنبرهن على هذا الموقف من خلال التعليق على الأمثلة (17):

17 - أ -

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so

17 - ب -

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so tonight

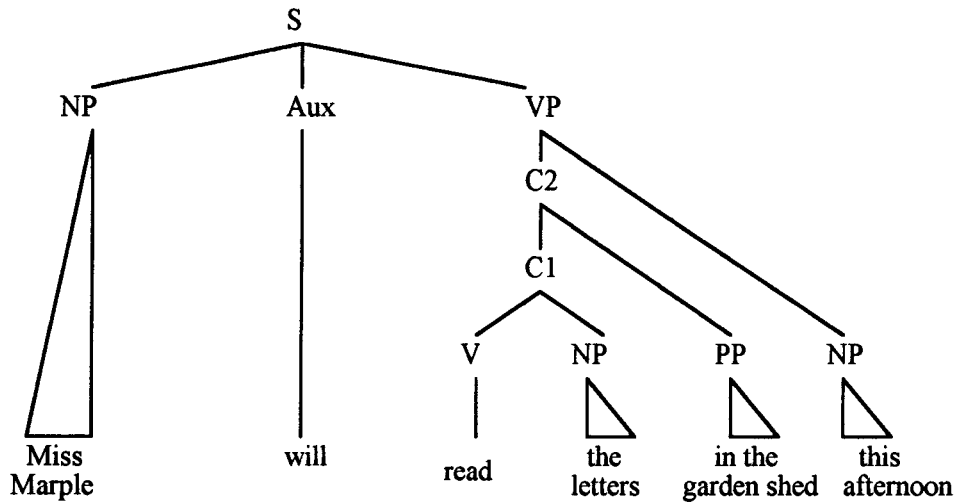
17 - ج -

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so in the garage tonight

في (17) العبارة do so في الجملة المعطوفة تعوض جزءاً من الجملة المعطوف عليها. ففي (17- أ)

تعوض المركب الفعلي [read..... afternoon] جملة وتفصيلاً. هذا وقد برهننا سابقاً على أن التعويض يتحدد بنيوياً: أي أن المكونات فقط هي التي يمكن تعويضها بعنصر ما. من هذه الجهة الشكل التمثيلي الشجري السابق (16) ليس مشكلاً ما دامت العبارة التعويضية (do so) تستهدف المركب الفعلي برمته. أما في (17- ب) فإن هذه العبارة التعويضية عوضت فقط جزءاً من المركب الفعلي وفي (17- ج)

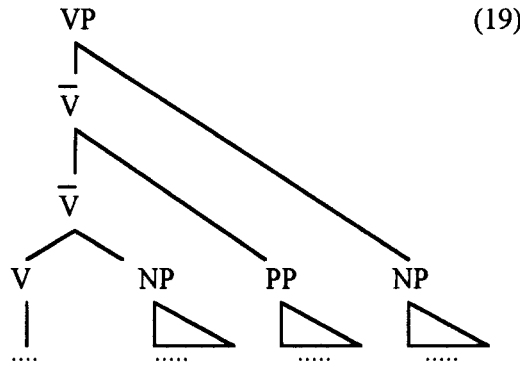
لم يستهدف التعويض إلا جزءاً أصغر وهو الفعل والمفعول به، فإذا صح افتراض أن التعويض يتحدد بنويًا فإن اشتقاق الجملتين (17 - ب) و(17 - ج) من الصورة التمثيلية (16) ستعترضه صعوبات جمة. بعبارة أخرى، المسطرة التعويضية انطلاقاً من هذه الصورة التمثيلية، قد تستهدف المركب الفعلي برمته كما هو الشأن في (17-أ) وقد تتناول كل واحد من المكونات الداخلية للمركب الفعلي وهي ف (=V) و م س (=NP) و م ح (=PP). لكن البنية لا تسمح بالتعامل مع المتوالية: [read the letters in the garden shed] ولا مع المتوالية [read the letters] باعتبارهما مكونين. إذ ليس هناك، مثلاً، موقع شجري يشرف على القطعة [read the letters] إشراف سيادة واستقلال عن المواقع الإشرافية العليا الأخرى. إن المحافظة على الافتراض الذي ينص على أن الاستبدال والتعويض يباشر «المكونات» فقط (بالمعنى الذي يقتضيه التقطيع المركبي للفظ «المكون») يستوجب إعادة النظر في هندسة الشكل الشجري (16) وإعادة هيكلة البنية الداخلية للمركب الفعلي من هذا الشكل وذلك بما يجعل هذه البنية قادرة على الانسجام مع مقتضيات الافتراض المذكور. الشكل الشجري (18) الآتي يقرب البنية من مطلب الانسجام هذ:



البنية الداخلية التي اتخذها المركب الفعلي في هذا الشكل التعديلي بنية غنية (بخلاف حالها في (16)) ومحل الامتياز يكمن في أن هذه البنية انتظمت على منهاج هرمي اتضحت معه الحدود التي تفصل المكونات الداخلية بعضها عن بعض [اتضحاً تبين معه العناصر المكونية الواقعة تحت إشراف عنصر مكوني أعلى وهو م ف والتي يمكن أن تستهدف بالتعويض دون العناصر الجزئية التي تدخل في تكوينها هي]، فالقطعة [read the letters] مثلاً تمثيلها باعتبارها مكوناً معنوياً بالمقولة C1 وحيازتها في التمثيل لصفة المكونية معناه أنه يمكن أن تكون هدفاً للعملية التعويضية التي تتم بواسطة do so والحكم نفسه يصدق على القطعة. [read.....Shed] المعنونة بالمقولة C2 [....].

تبعاً لهذا التحليل يستحسن القول إن المقولتين C1 و C2 مادامتاً مرؤوستين بالمقولة الفعلية V فإن الذي يناسبهما هو أن تكونا إسقاطين للرأس الفعلي V (=read) وهذا معناه أنهما غمطان من أنماط المركب الفعلي، لكنهما مع ذلك لا يكونان مجمل م ف. وبعبارة أخرى لا يتكون منهما مجتمعين المركب الفعلي الأقصى⁽⁴⁾ إن الإسقاطين الفعليين C1 و C2 واقعان تحت إشراف إسقاطات فعلية: ف C2 يشرف عليها م ف و C1 يشرف عليها C2 و م ف (=VP). لأجل ذلك يناسبهما أن يدعيا إسقاطات وسيطة للرأس الفعلي⁽⁵⁾ أما الإسقاط الأعلى باطلاق، الذي يتخذها الرأس V والمعنون بـ VP في الشكل الشجري فيدعى بالإسقاط الأقصى⁽⁶⁾. والإسقاط الأقصى من خصائصه أنه لا يقع تحت إشراف إسقاط آخر يجانسه مقولياً⁽⁷⁾.

الإسقاطات الوسيطة التي يتخذها الرأس الفعلي تعنون في نظام التمثيلات التوليدية بالرمز المقولي مصحوباً بخط أي ف:



م ف في (19) "بنية مكتنزة" أو "مجدولة"⁽⁸⁾ إذا صح التعبير أي أنها بنية تتكون من طبقات بعضها فوق بعض وأنها تتسع لمستويات إسقاطية مختلفة. المفعول المباشر the letters هو فضلة الفعل لأنه معموله المحوري. هذا المركب الاسمي يأتلف مع الرأس المقولي لتكوين الإسقاط الفعلي الأدنى وهو في (19) الإسقاط الأول الذي يعلو V مباشرة. وفي حالة التعويض بـ "do so" نرى أن الوحدة الدنيا المنفصلة بالتعويض هي الإسقاط الأول من النوع V-bar. وهذا معناه أن "do so" لا يمكن أن تعوض V دون المفعول المباشر كما يتبين من (20):

Maximal - VP - 4

Intermediate projection - 5

Maximal projection - 6

7 - سنعود إلى الإسقاط الأقصى من هذه الجهة في مباحث لاحقة نذكر منها مبحث «المقولة الأثرية - 2» ومبحث: «الصورة المنطقية والمقولة الأثرية - 3». ومبحث: «الحواجز العاملة».

Layered structure - 8

- 20

* Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so the diaries in the garage after dinner

في (19) الإسقاطات الفعلية التي تشرف على \bar{V} الدنيا معنونة أيضا ب \bar{V} : المركب الحرفي [In the garden shed] والمركب الاسمي [this afternoon] ملحقات⁽⁹⁾. والملحق من خواصه البنيوية أنه يأتلف مع \bar{V} الدنيا لتكوين \bar{V} (-ف) أخرى أعلى منها في الرتبة الشجرية الهرمية ومن خواصه الدلالية أيضا أنه اختياري (=ليس واجبا) ويمكن أن يتعدد وأن يتكرر: وهذا من معانيه الأساسية أن المستوى الإسقاطي \bar{V} أفق شجري "تكراري"⁽¹⁰⁾. والموقع الشجري المعنون ب VP (= م ف) في (19) ينص على أن الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي (V) هو \bar{V} الأعلى بإطلاق الذي لا يشرف عليه إسقاط آخر يجانسه مقوليا.

ب - الإسقاط الوسيط + المخصص = الإسقاط الأقصى

هذا التوجه في التنظيم الإسقاطي فيه ضعف نبينه من خلال الأمثلة الآتية:

21 - أ - The detectives Have all read the letters in the garden shed after lunch

ب - All the detectives have read the letters in the garden shed after lunch

ج - They have?

د - * They have all

هـ - The policemen have all [done so] too

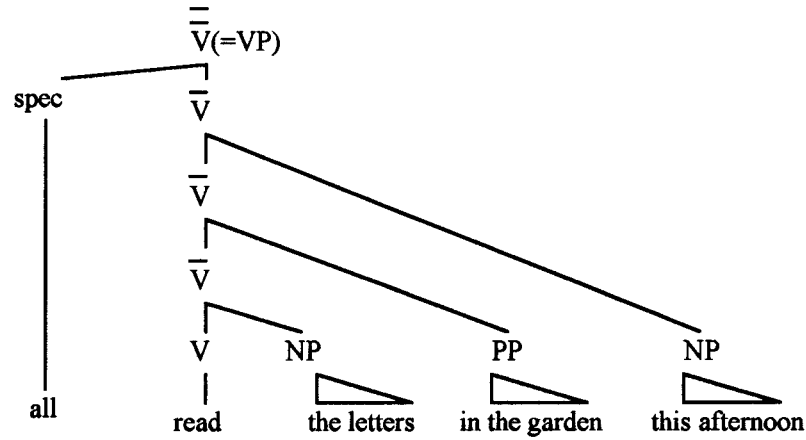
في (21 - أ) م ف يشبه صنوه الذي في الأمثلة السابقة إلا أنه مسبوق بالسور الكلي all. هذا السور يربط م س The detectives: (21 - أ) بينها وبين (21 - ب) ارتباط وثيق لن ندخل في تفاصيله الآن. أما (21 - ج) فهي مثال لحذف م ف. إن الحذف الذي يستهدف المركب الفعلي يستغرق السور الكلي أيضا أي أنه لا يجوز أن يحذف م ف دون السور⁽¹¹⁾ وهذا بالضبط هو ما يفسر الفساد في الجملة (21 - د). وهذا لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن: all السور الكلي جزء من المركب الفعلي ولو لم يكن كذلك لما لازمه في حكم "الحذف" لكن في الجملة (21 - هـ) السور الكلي لم يستهدف بالتعويض كما استهدف القطعة [read....afternoon] أي ف (- \bar{V}) التي تشرف على الرأس والفضلة والملحقات، فدل ذلك أولا وقبل كل شيء على أن السور المذكور ليس ملحقا ولو كان كذلك لكان

Adjuncts - 9

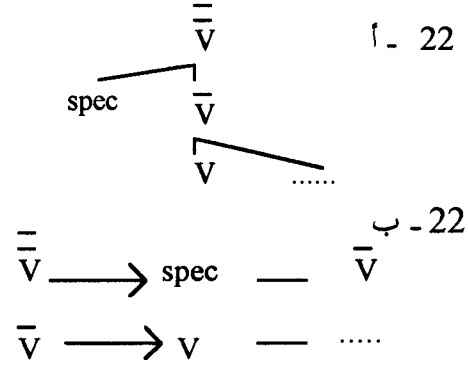
Recursive - 10

11 - العبارة في الأصل الانجليزي تقول باللفظ "إن السور لا يمكن أن يستقيم" "Cannot be stranded"

مشمولاً بالتعويض كمشمولية الملحقات الأخرى به.⁽¹²⁾ إن الغرض من هذا التمييز بين الملحق والسور هو التنبيه إلى أن الأول يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى لتكوين إسقاط وسيط أعلى منه والثاني يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق (أي \bar{V} الذي يحتل قمة الهرم الإسقاطي الوسيط) لتكوين المركب الفعلي في صورته النهائية الكاملة. ويوصف الموقع الذي يشغله السور من م ف بكونه موقع «المخصص»⁽¹³⁾ ويقع هو والإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق تحت الإشراف المباشر للمركب الفعلي ويقابله في نظام التمثيلات التوليدية الصورة الرمزية الآتية: [مخ، م ف].⁽¹⁴⁾ وهو ينتظم أفقياً مع \bar{V} لتكوين الإسقاط الفعلي الأقصى $\bar{V}(-)$ ⁽¹⁵⁾ الذي نجعله معادلاً ل م ف (VP-). ولعل الخطاطة التالية توضح المراد.



المركبات الفعلية الانجليزية إذن تتكون وفق الخطاطة التالية:



12- و الدليل على كونه ليس ملحقاً أنه و إن كان اختياريّاً (كالملحقات) إلا أنه ليس تكرارياً إذ لا يجوز الا سور واحد يسار الفعل و التكرارية كما ذكرنا سابقاً من خواص الملحقات وهي في الأسوار ممتنعة.

13 - Specifier position

14 - [Spec, NP].

15- اعتبار السور مخصصاً للمركب الفعلي افتراض اقترحه "سبورتش" في مقاله:

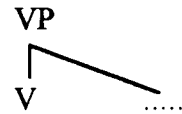
- Spotiche, D. (1988a) "A theory of floating quantifiers and its corollaries for constituent structure" الذي يتقدم فيه بتعديل للبنية المركبة نعود إليه في مبحث «المقولة الأثرية - 1» من قسم «عاملية المقولات المستترة».

- أ - الفضلة تأتلف مع الرأس لتكوين الإسقاط الوسيط الأدنى
- ب - والملحق يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى لتكوين الإسقاط الوسيط الأعلى النسبي أو بإطلاق بحسب عدد الملحقات. وهذا معناه أن الإسقاط الفعلي يمكن أن يتخذ مواقع شجرية متعددة من الرتبة \bar{F} . (أي الرتبة الإسقاطية الوسيطة)
- ج - المخصص يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق لتكوين الإسقاط الأقصى والذي يوافق م ف في الشكل الشجري المعني عندنا بالتحليل ⁽¹⁶⁾» «

• التعليق:

(I) - النظرية الإسقاطية: الاصول التقطيعية المركبية بين الأفقية والرئاسية

♦ ينطلق التحليل التوليدي فيما يتعلق بالنظام البنيوي الداخلي الذي تنتظم على منهاجه أطراف المركب و هيكله الصوري الهندسي من مفاحصة طبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بين المقولة المعجمية (=الرأس) وبين المقولة المركبية (=العنوان المركبي). وفي هذا الخصوص قامت الموازنة بين حلين اثنين: الحل الأفقي و الحل الرئاسي. الأول معناه أن تكون العلاقة المذكورة مباشرة كما هو مبين في الصورة التمثيلية (14 - أ)



أما الثاني فينص على وجوب مرور هذه العلاقة عبر موقع وسيط واحد أو أكثر. الحل الأول الذي ترتبط فيه المقولة بإسقاطها المركبي الأقصى ارتباطا مباشرا لا مكان فيه للوسائط ينتج بنيات مركبية معيبة وصفت "بالانبطاح" الذي تتناسب حدته طردا وعكسا مع عدد المكونات الداخلية التي يتخذها المركب الفعلي (الفضلات/ الملحقات) والانبطاح ⁽¹⁷⁾ هنا مرادف "للأفقية" كما يلاحظ في الصورة التمثيلية (16). والسبيل إلى تجاوز هذا العيب تعويض البنية المنبطحة (=الأفقية) ببنية مكشزة أو مجدولة ⁽¹⁸⁾. هذه الصفة مرادفة للرئاسية.

وبعبارة أخرى: البنية التي تنتج عن التقطيع المركبي تحتمل في الشكل الهندسي أن تكون أفقية أو رئاسية. في الحالة الأولى تكون البنية كلا لا تستقل فيه الأجزاء الناتجة عن التقطيع أي كلا محكوما بموقع

16 - تراجع تفاصيل، هذا التحليل في أصوله التوليدية، على وجه الخصوص في الأسانيد الآتية:

- Jackendoff, R. S (1977) " \bar{X} - syntax: A study of phrase structure"
- Chomsky, N. (1981 a)
- Haegeman L. (1991)

مركبي واحد والتحكم هنا قائم على مبدأ التركيز أو المركزية التي لا تعتمد على الوسائط. أما في حالة الاكتناز فإن البنية تكون كلا تستقل فيه الأجزاء المركبية لأنها تنتمي إلى مستويات بنيوية مختلفة بعضها فوق بعض وهي إن كانت محكومة بإسقاط أقصى يشرف عليها جميعا فإن التحكم لا يقوم هنا على مبدأ التركيز الإشرافي بل على تشتيت "الإشراف" عبر المواقع الوسيطة وهذا التشتيت يجعل كل جزء من الأجزاء الناتجة عن التقطيع وكأنه «كل مستقل بذاته» فالكلية والاستقلال مناطهما الوقوع تحت "الإشراف المركبي" وإن كان هذا الإشراف المركبي نائبا لا أصيلا (أي ولو كان الإشراف على جهة النيابة لا على جهة الأصالة) لأجل ذلك نقول إن "تشتيت" القوة الإشرافية وعدم تركيزها هو الذي يسوغ معاملة الأجزاء الناتجة عن التقطيع معاملة الوحدة المكونية في جواز استهدافها بالعمليات اللغوية التعويضية و الحذفية وغيرها.

♦ إن النظرية الإسقاطية كما هي مفصلة في التحليل التوليدي أعلاه يثوي وراءها موقف خاص من المنحى الهندسي الذي يجب أن يتخذه «التقطيع المكوني». هذا الموقف ينص على أن التقطيع المذكور يجب أن يكون رئاسيا ليتمكن العامل من الامتداد من الأعلى إلى الأسفل بمعونة الوسائط: فالعمليات لغوية كالتعويض ب (do so) تستوجب التعامل مع الرأس الفعلي و صلته فقط دون الملحقات إلا أن هذا في ضوء البنية الأفقية للمركب غير ممكن: فالجمع بين، الرأس الفعلي و م س المفعول به و م ح المفعول فيه الزماني و م س المفعول فيه المكاني، جميعا تحت عنوان مكوني واحد معناه أنه لا يمكن أن يتوجه التعويض أو غيره من العمليات اللغوية إلا اليهن مجتمعة أي من حيث كونهن جزءا مكونيا لا يتجزأ في التقطيع المركبي والحال أن التعويض قد يكون جزئيا كما في (17- ب) و (17- ج) أي أنه قد يتوجه إلى كل واحد من تلك المكونات. وهذا معناه أنه يجب إعادة النظر في التقطيع المركبي الأفقي وتعويضه بتقطيع مركبي رئاسي.

في هذا السياق يندرج الترتيب الإسقاطي للمركب الفعلي. و نشير هنا إلى أن المطلب الرئاسي في تنظيم البنية الداخلية للمجالات اتخذ في الجزء الثاني من كتاب "Grammaire et Coranité"⁽¹⁹⁾ مرجعا تأويليا أساسيا في إعادة النظر في الصيغة السيوبية للعاملية العربية. وهذا الأمر نذكره هنا دليلا على أن العقل النحوي المؤسس عامليا مطارد في عمومه بمجدل الأفقية والرئاسية. جاء في الرسالة المذكورة «إن ما قيل عن استحالة النظام بين العوامل التنظيمية والنحوية و معمولاتها يقال عن العوامل المشكلة ولهذا فنحن نغير هنا مفهوم المجال ونقول إن المجال هو مجال الإفضاء وهو مجال قائم على الوسائط وكما أن العامل التنظيمي يدخل على بنيات فوضوية فيجوس خلالها فإن العامل الشكلي يجوس في

بنيات أخرى ولا يتعلق بالمفردات [...] المجال ممتد من أعلى إلى الأسفل في علاقة هرمية تجعل العامل الأكبر ممتدا إلى مكونات البنية كلها بهذا المعنى يكون للعامل مجالات مختلفة في البنية الواحدة. والقوانين المنظمة لهذه المجالات والمحددة للمجالات الممكنة وإمكانات تابعها ستكون لها أهمية كبرى» .

هذا الموقف من مسألة المجالات والوسائط سيكون له دور أساسي في توجيه خطتنا في التأويل والتخريج. ومن تحليلات هذا الدور قيام هذه الخطة على أن الموازنة في النحو التوليدي بين التنظيم الأفقي والتنظيم الهرمي الرئاسي لبنية المركب مرادفة في أصولها العامة للموازنة في الموقف - المشار إليه - من مسألة المجالات والوسائط في العملية العربية، بين مبدأي تركيز القوة العملية وتشتيتهما. إن مبدأ الرئاسية في العملية لا معنى له سوى أن المجال العاملي إذا اتسعت وامتدت أطرافه فإن من المناسب إحداث مواقع افتراضية تنزل من المجال منزلة الوسائط التي تساعد العامل الأعلى على الوصول إلى كل المعمولات. وعلى العموم الشكل العامل الغني بالوسائط أمر مطلوب في العملية لأنه يبين طرق وصول العمل ويبرر هذا الوصول ويندرج في سياق برنامج «النحو العاملي المفصل القائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العملية» كما حددت شروطه في الكتاب المذكور آنفا.

♦ وليس التنظيم الإسقاطي لبنية المركب في النحو التوليدي إلا صورة من الصور الممكنة لهذا النحو. العاملي. إن أول علاقة معتبرة في هذا التنظيم بين الرأس المقولي وغيره علاقته بفضلته أولا ثم علاقته بالملحق وهي في هذه وتلك لا تخرج عن الإسقاط الوسيط الذي ينتظم هندسيا باعتبار مقياس الأدنى والأعلى النسبي والأعلى بإطلاق. وهذا معناه أن أول انتظام علاقي مركبي مباشر في هذا المستوى هو العلاقة التي تقوم بين الرأس والإسقاط الوسيط الأدنى. فماهي منزلة الإسقاط الأقصى من الرتب الثلاث المذكورة والتي يلخصها الإسقاط التي \bar{V} (= \bar{V}) وبعبارة أخرى: إذا أنضاف السور الكلي إلى المركب الفعلي فهل يناسبه أن يكون جزءا من هذا المركب؟ وإذا كان ذلك صحيحا خصوصا أن السور المذكور جاء مشمولا بالحذف مع الفعل ومكوناته الداخلية في (21 - ج) فما هو الموقع الذي يمكن أن يحتله هذا السور؟. المواقع المحصاة لحد الآن ثلاثة هي: الرأس والفضلة والملحق، وهي جميعا واقعة تحت الإسقاط الوسيط (\bar{V}) وهذه الثلاثة ليس مناسبا أن يكون أحدها موقعا صالحا للسور. وأقوى دليل عندهم على ذلك أن السور الكلي لا يمكن أن يستهدف ب "التعويض" مع الرأس الفعلي ومكوناته الداخلية. (كما هو مبين في المثال (21 - ج) فدل ذلك على أن موقعه يجب أن يكون خارج مجال الفعل.

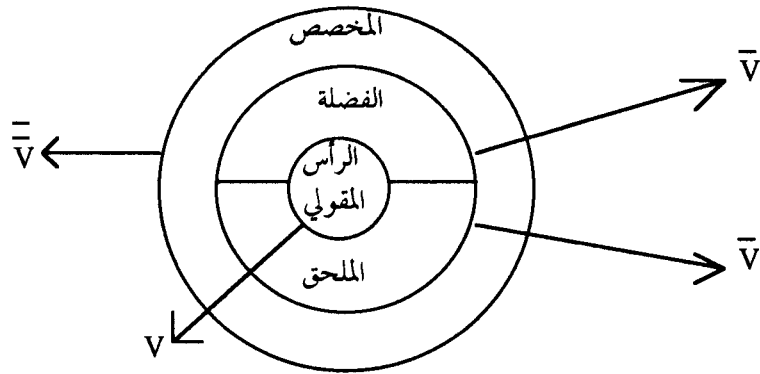
إن دليل «الحذف» و«التعويض» بهما يهتدي النحووي إلى التقاطيع الأساسية داخل المركب لكن ما يلاحظ في هذا الشأن هو أن الحذف يستهدف الكل أي السور والرأس والفضلة والملحق

(21 - ج) أما التعويض فيستهدف الكل إلا السور. هل معنى ذلك أن بين الدليلين تعارضاً؟. فالحكم المفهوم من دليل الحذف هو أن السور الكلي جزء من المركب الفعلي لأن الحذف استهدف الكل. والحكم المفهوم من دليل التعويض هو أنه ليس كذلك لأن التعويض استهدف الكل إلا السور والذي يظهر من المنحى الذي اتخذته التوظيف الاستدلالي للدليلين هو أن التمثيل التوليدي في هذا الخصوص قام على فكرة الجمع بين الحكمين وتخريجهما على التكامل، ودفع احتمال التعارض المتبادر. والقول بالتكامل معناه وجوب استحداث «موقع جديد» في بنية المركب الفعلي يكون صالحاً لإحتواء السور الكلي. والسبيل إلى ذلك هو ألا يعتبر \bar{V} منتهىً للإسقاط في المركب الفعلي أي معادلاً للمقولة المركبية (م ف). بل يجب أن يكون «جزءاً منتقفاً» من هذا المركب الذي لا يكتمل إلا إذا أضيف إلى هذا الجزء المنتقص قطعة موقعية أخرى تنظم هندسياً وبنوياً بالنسبة إلى هذا الجزء على نفس المنهاج المتحكم في النظام البنوي داخل الإسقاط الوسيط أي المنهاج الهرمي الرئاسي. والقول بالرئاسية في هذا «الموقع التكملة» المفترض، معناه وجوب إضافة مستوى آخر للإسقاط يكون أعلى هرمياً بالنسبة إلى الإسقاط السابق (\bar{V}). في سياق هذا المطلب، يكتسي مفهوم الإسقاط الأقصى دلالة التي تميزه عن الإسقاط الوسيط برتبة السفلى والعليا النسبية والعليا بإطلاق. الحذف والتعويض إذن بهما اهتدى النحوي إلى التقطيع المناسب لبنية المركب. فالأول أفاد أن السور الكلي جزء من المركب الفعلي والثاني أفاد بأن \bar{V} ليس هو هذا المركب الفعلي الذي ظهر أن السور الكلي جزء منه بل هو قطعة من هذا المركب تحتل أن تعامل معاملة «الوحدة المكونية» في جواز استهدافها بالعمليات اللغوية كالتعويض وذلك من حيث استقلالها بإشراف إسقاطي هو مناط مكوئيتها. وقد أفاد «التعويض» أيضاً أن الذي يعادل المركب هو المستوى الإسقاطي الثاني. ولما كان أقل ما يمكن أن ينعقد منه إسقاط معين موقعان اثنان وكان أحد هذين الموقعين هو الإسقاط الفعلي الوسيط (\bar{V}) دل ذلك عندهم على أن البنية تحتل موقعا آخر هو المدعو عندهم بموقع المخصص. وفي هذا الإطار حلت مشكلة الموقع المناسب للسور الكلي.

(II) - التنظيم الإسقاطي "نسق" للتعريفات

(موازنة بين الشكل الشجري التوليدي والشجرة اليونانية الفرفورية)

- إن التنظيم الإسقاطي لبنية المركب ليس إلا نظاما في "التعريفات" ينفتح في منطق العام على حدود شجرة فورفوريوس اليونانية القديمة في الترتيب الرئاسي للأجناس والأنواع والأعراض.. وفي سياق التعليق على هذا الأمر نرى أنه من الواجب إعادة رسم الفضاء الإسقاطي على الشاكلة التالية لتفريبه من نظام التمثيلات اليونانية:



ولئن كان المرجع الاستعاري في نظام التمثيلات اليونانية هو الفضاء الفلكي فإن المرجع الاستعاري في نظام التمثيلات التوليدية هو الفضاء الخلوي (=الخلية) والذري (=الذرة). هذا التداعي بين المرجعين الاستعاريين يغري بخوض مغامرة في التأويل سنشرح جملة من فصولها لاحقا. خصوصا إذا انتبهنا إلى ما آلت إليه العلوم المادية المعاصرة من اعتبار الخلية في البيولوجيا والذرة في الفيزياء صورة مصغرة للفضاء الفلكي ومن اعتبار للفضاء الذري والفضاء الفلكي متغيرات لشكل فزيائي واحد قائم على التمييز بين الجواهر (=النواة) وأعراضه التي تحيط به ومنتظم وفق نفس المعادلة ونفس القانون.⁽²⁰⁾

إن التنظيم الرئاسي لمستويات الإسقاط المركبي قائم على فكرة التمييز القديمة بين المستوى الذي يكون فيه الجواهر (=الجنس المقولي) صافيا من الأعراض والمستوى الذي يبدأ فيه بالاختلاط بالأعراض وعلى فكرة الفصل بين "الأعراض" المختلفة وبين النوع المخصوص الذي ينتمي إليه الجواهر كلما اقترن بعرض من تلك الأعراض. فكلما اقترن الجواهر المقولي بعرض من الأعراض صار له انتماء مخصوص إلى نوع إسقاطي خاص. النظرية الإسقاطية في النحو التوليدي نظرية في الجواهر و في الترتيب الهرمي للأعراض التي تتلعب بالجواهر فتخرجه من حيز الجنس إلى حيز النوع و من النوع إلى الفصل ومن

20 - راجع الباب الأول من رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة" لمزيد من التفاصيل حول مسألة أن النحو رهين بفزياء عصره وقد فصلنا القول هناك في تعقيدات العلاقة بين الأنحاء المعاصرة والفزياء الحديثة.

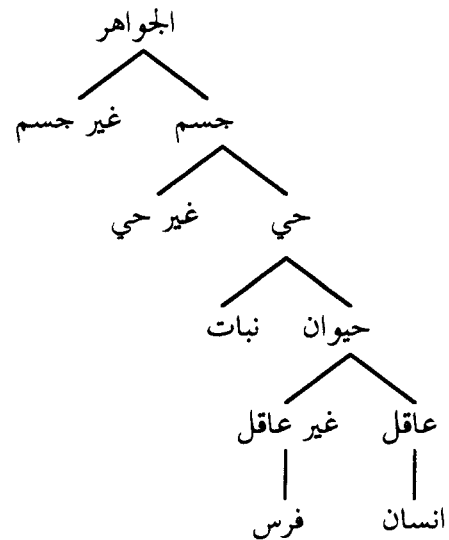
الفصل إلى الخاصة إلخ..... سنستعرض فيما يلي، بإيجاز، مبادئ شجرة فورفوريوس اليونانية في تصنيف الكليات والصيغة التي اتخذتها هذه الشجرة عند المناطقة العرب (=ابن سينا والغزالي على وجه التحديد). ثم نتبع ذلك بتعليق نبين فيه جملة من ظلال الشجرة المذكورة في النموذج الإسقاطي الرئاسي المعتمد عند التوليديين في تنظيم بنية المركب. ومرجعنا في هذه المتابعة التعليقية المقارنة أمران:

أولاً: بين شجرة فورفوريوس والشجرة التوليدية قرابة وثيقة من حيث انطلاقتها معاً من فكرة الجوهر باعتباره «جنس الأجناس» الذي يتدرج هرمياً من العموم إلى الخصوص بحسب عدد الأعراض التي تتعاقب عليه على اختلاف بين الشجرتين في طبيعة الجوهر فهو جسم طبيعي فزيائي عند فورفوريوس و هو عند التوليديين جسم لغوي. هذا وإن بين «عدد الأعراض» ومقدار «الخصوص» بالنسبة للجوهرين الفورفوري والتوليدي تناسباً طردياً وعكسياً أي كلما ازدادت الأعراض تمكن الجوهر في الخصوصية وكلما نقصت تمكن في الإبهام حتى إذا تجرد منها مطلقاً سمي جنس الأجناس. (21)

ثانياً: المقاصد الموجهة للترتيب الرئاسي الهرمي للجواهر والأعراض لها في الشجرتين صلة مباشرة بمبحث "التصورات" الذي يشغل فيه المناطقة بالحدود والتعاريف.

أ - الصيغة اليونانية:

صنف فورفوريوس الفيلسوف اليوناني (22) الكليات وجعلها خمساً هي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ورتبها رئاسياً على الشاكلة الآتية:



21 - فكرة جنس الأجناس هذه هي التي ستكون حثوثة التخريج الميزاني للمسألة المركبة كما سنرى لاحقاً

22 - إبراهيم مذكور: 1969: "L'organon d'Aristote dans le monde arabe"

الترجمة العربية لكتاب ايساغوجي تتضمن تصنيفا شجريا بينه و بين الشجرة السابقة فرق طفيف يقول فورفوريوس⁽²³⁾ في "المدخل" «إن الجوهر هو أيضا جنس، وتحت الجسم، وتحت الجسم الجسم المتنفس الحي وتحت الحي الحي الناطق، وتحت هذا الانسان وتحت الانسان سقراط فالجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس والإنسان هو نوع الأنواع فأما الجسم فنوع للجوهر و جنس للمتنفس والمتنفس نوع للجسم و جنس للحي والحي أيضا نوع للمتنفس و جنس للناطق والناطق نوع للحي و جنس للإنسان والإنسان نوع للناطق وليس هو جنسا للجزئيين من الناس لكنه نوع فقط».

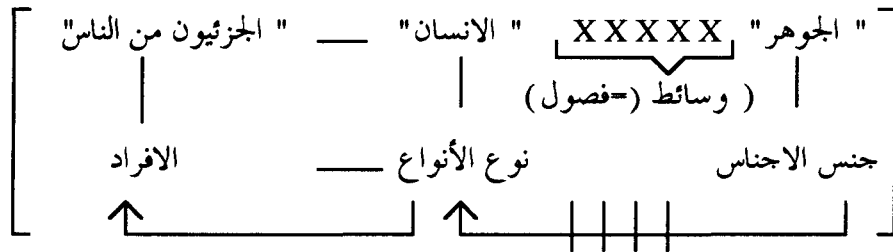
* * *

الجوامع بين الشكليات الشجرية اليونانية والتوليدية:

(مبدأ العلاقات الرأسية ومبدأ الثابت)

الصورى المؤسس للمتغيرات المشخصة)

د - ما يلفت انتباهنا في المقام الأول في هذا الترتيب الشجري قيامه على مبدأ التمييز بين نوعين من العلاقات: العلاقة المباشرة والعلاقة غير المباشرة الأولى تقوم بين الأفراد (=سقراط وزيد وبكر) ونوع الأنواع (=الإنسان) والثانية تقوم بين نوع الأنواع و جنس الأجناس. (=الجوهر) وهذه تمر عبر الوسائط الفصلية (=الناطق، الحي، المتنفس، الجسم):



لعلاقات داخل الشكل الشجري التوليدي قائمة على المبدأ نفسه: إذ منها غير المباشر وهي العلاقة التي تربط النوع المقولي (=الرأس) بإسقاطه الأقصى والتي تمر عبر المواقع الإسقاطية الوسيطة والجامع بين هذه المواقع الوسيطة في الحالتين أنها قد تتعدد وأنها تأخذ حظا من صفتي «النوع» و«الجنس» معا فهي نوع باعتبار و جنس باعتبار آخر، بحسب الموقع من السلم الشجري، ومنها (أي العلاقات داخل الشكل الشجري التوليدي) المباشر وهي العلاقة التي تربط «الأفراد المتشخصة» (=قائمة المفردات المعجمية الفعلية المفتوحة) وبين عنوانها المقولي. إذ ليس بعد العنوان المقولي (ف) مثلا إلا "الجزئيين من الأفعال كذهب وخرج.. فبالإضافة إلى الجامع الرئاسي بين الشكليات إذن هناك جامع آخر وهو أن كلا

منهما يتقدم باعتباره: اختزالا سوريا عاما لكل المتغيرات المتشخصة اذ ليس بعد الشكل الإسقاطي التوليدي، والشكل الشجري اليوناني الا القوائم اللامتناهية من الأفراد والمتشخصات التي لا تدخل تحت حصر.

وقبل ذلك وبعد، لايهمنا في المقام الأول أن يكون التطابق تاما متساويا في جزئيات التصنيف بين الشكلين التوليدي واليوناني خصوصا إذا انتبهنا إلى أن الموضوع الواقع في حدود التصنيف مختلف في الحالتين فهو جسم فزيائي في احدهما ذهني في الآخر. ولكن يهمنا أن نبين أن العقل الذي انتج الشكلين عقل نظري واحد يشتغل بنفس الآلة وتستفزه نفس العلاقات.

- من جهة أخرى إذا كانت العلاقة بين النوع والجوهر في الشجرة اليونانية تمر كما بينا عبر وسائط تسمى «فصولا» وكانت هذه الفصول مترادف في وظيفتها النظرية وفي رتبها من الشجرة الفورفورية المواقع الإسقاطية الوسيطة في الشجرة التوليدية، فإن الذي يؤيد هذا الترادف هو أن بين «الفصل» و«الإسقاط الوسيط» جامعا يكمن في صفة «العرضية». فقد وصفنا الرأس المقولي بكونه جوهر صافيا وأول إسقاط يشرف عليه ينتج عن اختلاط الرأس بعرض الفضلة ثم بعرض الملحقات وهكذا. وكذلك وصفت «الفصول» في ايساغوجي بكونها أعراضا ومعلوم أن بين «العرض» والفصل أوجه تداخل كثيرة، فصل المناطقة القول فيها في باب "الكليات"⁽²⁴⁾ وهكذا يستوي لنا وجه آخر من أوجه الترادف بين الشجرتين ويكمن في قيامهما معا على مبدأ تقسيم الأعراض إلى مفارقة، وغير مفارقة. وتشعيب الشجرة على هذا الأساس⁽²⁵⁾. وقد مر بنا في الفصل السابق أن الأعراض التي يتخذها الرأس المقولي في اطار الانتظام المركبي منها اللازم وهو الفضلة ومنها غير اللازم وهو الملحق.

العبارة الفورفورية اليونانية للشكل الإسقاطي التوليدي

انطلاقا من الجوامع السابقة يمكن بسهولة ترجمة الشجرتين اليونانية و التوليدية إحداهما إلى الأخرى، خصوصا إذا تذكرنا أن جامع الجوامع الصورية بينهما صريح وواضح ويكمن في أن أحد طرفي الشجرة يمثل العنصر الصافي من الأعراض والطرف الآخر يمثل العنصر المختلط بالأعراض الممكنة جميعا وليس بعد الطرفين إلا الأفراد التي لا تدخل تحت حصر، ثم إن الاختلاط بالأعراض في الشجرتين لا يتم دفعة واحدة بل عبر مستويات وهذا هو مناط الترتيب الرئاسي الداخلي لبنية الشجرة في الحالتين.

24 - راجع باب الكليات من ايساغوجي.

25 - عادل فاخوري (1980): "منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث".

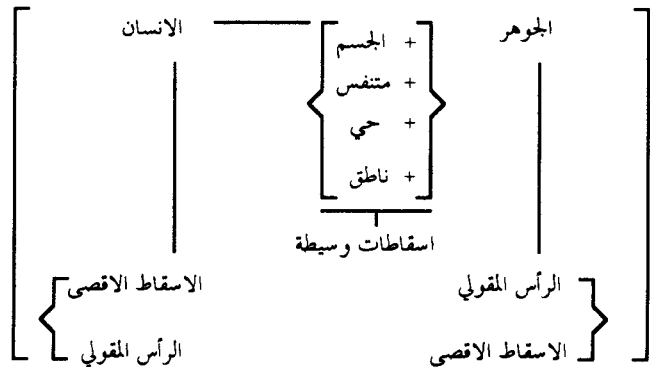
خلاصة القول أن العلاقة بين النوع والجوهر في المنطق الفورفوري، وبين الرأس وإسقاطه الأقصى، وبصرف النظر عن جزئيات المفهوم والمحتوى في كل من طرفي هذه الموازنة يجريان على منهاج واحد يقوم على الترتيب الرئاسي القائم على الوسائط وهي «الفصول» في الشكل اليوناني و«الإسقاطات الوسيطة» في الشكل التوليدي والجامع بين هذه وتلك صفة «العرضية» كما بينا. لا يعيننا من هذه المقارنة أن تستوي مستغرقة لكل الخيوط والجزئيات ببيان - مثلاً - أي طرف من طرفي الشجرة اليونانية⁽²⁶⁾ هو الذي يقابل هذا الطرف أو ذاك من طرفي الشجرة التوليدية بقدر ما يعيننا هذا التشابه الصوري بين الفضائين الشجريين والمبدأ الرئاسي الذي يؤسسه وطبيعة الانتظام البنيوي للعموم والخصوص والتهيكل الهندسي للجوهر وأعراضه.

ب - الصيغة العربية

لم يخرج شراح ايساغوجي من المناطق العرب عن المنطق العام التي تحكم في الشجرة اليونانية ونكتفي في هذا السياق باقتباس نصين اثنين من نصوص هؤلاء المناطق الأولى منهما للغزالي وهو في التقسيم الشجري والثاني في تعريف الكليات وهو من «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» للإمام نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي والشرح لقطب الدين محمود بن محمد الرازي:

أ - « الجسم ينقسم إلى نام وغير نام والنامي ينقسم إلى حيوان وغير حيوان والحيوان ينقسم إلى عاقل وهو الإنسان وإلى غير عاقل كالبهائم فالجسم جنس الأجناس إذ لا أعم فوقه والإنسان نوع الأنواع إذ لا أخص تحته. والنامي نوع بالإضافة إلى الجنس لأنه أخص منه وجنس بالإضافة إلى الحيوان لأنه أعم منه وكذا الحيوان بين النامي الأعم وبين الإنسان الأخص»⁽²⁷⁾

26 - هذا المشكل يحتمل حلولاً متعددة وقد جربنا أحدها في ما تقدم. وعلى العموم الشجرة اليونانية تحتمل في ترجمتها إلى الشكل التوليدي تأويلين اثنين نلخصهما في الشكل الآتي:



27 - أبو حامد الغزالي: - «كتاب محك النظر في المنطق»

- «معيار العلم في فن المنطق»

ب - «1 - النوع وهو كلي يحمل على كثيرين متفقين في الحقيقة في جواب ما هو فإذا قيل مثلاً: خالد وبكر وسعيد ماهو؟ سواء جمعت في السؤال أو أفرد بعضها يكون الجواب إنسان. وهذا هو النوع الحقيقي لأن نوعيته بالنظر إلى نفس حقيقته المتحدة... إذ ليس تحته إلا الأفراد المشخصة ويقابله النوع الإضافي. وهو الكلي المقول على كثيرين في جواب ما هو؟ المدرج تحت جنس فهو كلي مدرج تحت ما فوقه من أجناس. فالحيوان مثلاً جنس لما تحته من الأنواع وهو نوع للجسم النامي ثم الجسم النامي وإن كان جنساً إلا أنه نوع بالنسبة إلى مطلق الجسم ثم هذا وإن كان جنساً لما تحته فهو نوع بالنسبة إلى الجوهر: وهو الجنس العالي وكل ما فوق النوع الحقيقي فهو نوع إضافي وهكذا تترتب الأنواع بالتدلي من العالي إلى السافل الحقيقي الذي يسمى نوع الأنواع، ويصح أن يقال في النوع الإضافي: إنه الكلي المقول على الماهية الكلية: وعلى غيرها في جواب ماهو المدرج تحت الجنس. فالحيوان وإن كان جنساً إلا أنه بالنسبة إلى الجسم النامي نوع وهكذا. ومراتب النوع الإضافي ثلاثة: النوع العالي، وهو ما لا نوع فوقه وتحته الأنواع كالجسم، والنوع السافل، وهو ما لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالإنسان، والنوع المتوسط وهو ما فوقه نوع وتحته نوع كالحَيوان⁽²⁸⁾.

2 - الجنس وهو كلي يحمل على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو فإذا قيل مثلاً: ما هو الإنسان والفرس والسيح؟ كان الجواب عن ذلك حيوان. فالحيوان الذي وقع في الجواب، قد اشتركت فيه أفراد كثيرة تختلف حقائقها وتباين مفاهيمها. ثم إن الماهية الواحدة قد يكون لها أجناس تترتب متصاعدة إلى أعلى جنس منها فالحيوان جنس وفوقه جنس وهو الجسم النامي وفوق هذا جنس وهو مطلق الجسم وفوق هذا جنس وهو الجوهر الذي تنتهي إليه الأجناس في تصاعدها ويسمى جنس الأجناس لأنه لا جنس فوقه. فالحيوان جنس سافل والجوهر جنس عال وما بينهما متوسط. وبناء على هذا فإن الجنس بالنسبة إلى النوع الحقيقي منه ما هو قريب منه ومنه ما هو بعيد عنه فالحيوان بالنظر إلى الإنسان هو جنسه القريب، أما الجسم النامي أو مطلق الجسم فهو جنسه البعيد.

3 - الفصل وهو الكلي المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته كالناطق بالنسبة للإنسان، فإذا قيل: أي شيء الإنسان في ذاته فمعناه ماهو المميز الذاتي للإنسان عما يشاركه في جنسه ويكون الجواب ناطق إذ هو الذي يميزه عن الغزال والفرس مثلاً لأن الفصل هو جزء الماهية الخاص بها

28 - هذه المراتب الثلاثة تكافئ في الشجرة التوليدية:

1 - الرأس المقولي (=النوع السافل لأنه لا مقولة بعده)

2 - الإسقاط القريب المباشر (=النوع المتوسط)

3 - الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق (النوع العالي)

والصادق عليها فقط. وينقسم الفصل إلى قريب وبعيد أما القريب فهو الذي يميز النوع عما يشاركه في جنسه القريب، كالناطق فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في جنسه وهو الحيوان من سائر الأنواع كالفرس والغزال وأما البعيد فهو الذي يميز النوع عما يشاركه في الجنس البعيد كالحساس مثلا بالنسبة للإنسان فإنه إنما يميزه عما يشاركه في جنسه القريب وهو الجسم النامي كالنبات، ولا يميزه عما يشاركه في جنسه القريب وهو الحيوان من سائر الأنواع كالفرس والأسد وغيرهما. ثم الفصل إن اعتبرت نسبته إلى النوع الذي هو جزء من ماهيته فإنه يكون مقوما و متمما للماهية كالناطق بالنسبة للإنسان فإنه جزء من ماهيته مقوم لحقيقته التي تتركب من الحيوان الناطق وإذا نسب إلى الجنس الذي فوق الإنسان وهو الحيوان فإنه يكون مقسما له. فالناطق إذا نسب إلى الجنس الذي فوق الإنسان وهو الحيوان فإنه يكون مقسما له لأن الناطق إذا ضم إلى الحيوان يحدث فيه تقسيما، حيث يجعله على قسمين: حيوان ناطق وحيوان غير ناطق.

4 - الخاصة: وهي الكلبي الخارج عن الماهية المحمول على أفراد حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عرضه؟ والخاصة كما تكون للنوع كالضاحك بالقوة للإنسان حيث يقال في ميمز الإنسان: أي شيء هو في عرضه؟ فالجواب عنه، ضاحك، تكون أيضا للجنس، كالماشي، فإنه عرض خاص بالجنس الذي هو الحيوان، إذ يقال في ميمز الحيوان أي شيء هو في عرضه فيقال الماشي. وتنقسم الخاصة إلى ملازمة للماهية بحيث لا تفارقها ذهنا كالضحك والبكاء بالقوة بالنسبة للإنسان وإلى مفارقة لها كالضحك فعلا بالنسبة للإنسان أيضا.

5 - العرض العام، وهو الكلبي الخارج عن الماهية المحمول عليها وعلى غيرها فإنه يشمل الماهية التي يحمل عليها ويشمل غيرها لصحة صدقه وحمله على الجميع وذلك كالمتحرك بالنسبة للإنسان فهو عرض له ولكن لا يختص به بل يشاركه فيه غيره لذا صح حمله عليه وعلى غيره في قول القائل الإنسان متحرك، الفرس متحرك وهكذا. ولا يقال العرض العام في جواب سؤال أصلا... والعرض العام يتنوع أيضا إلى نوعين: الملازم كالماشي والمتنفس بالقوة والمفارق كالماشي بالفعل⁽²⁹⁾

* * *

الشجرة المركبة حد حقيقي

إذا كانت الشجرة الفورفورية تسمى حدا حقيقيا⁽³⁰⁾ لأنها حللت «الجسم» إلى المقومات الذاتية (=الأجناس والأنواع والفصول) فإن الشجرة التوليدية يناسبها أيضا أن تعتبر حدا حقيقيا لأنها تحلل

29 - من شرح الرازي على الكاتي. "تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية" فصل: تعريف الكليات.

30 - الحد الحقيقي يتم بالجنس (القريب) و الفصل

الجسم المركبي إلى الصفات الذاتية المقومة التي هي المقولة وأعراضها. وهذا ما قصدناه في أول كلامنا عن طبيعة النسق التعريفي في كل من الشجرتين اليونانية والتوليدية عندما قلنا إن القواعد المركبية نظام في تعريف الأجناس المركبية باعتبار مقوماتها الذاتية. إن المقياس الذي نص عليه المنطقة العرب أصلا للحد الصحيح ينعقد من الجنس الأعلى (أي الذي لا ينقسم) ثم المقومات الذاتية الممكنة «وإن كانت الفا على شرط أن يقدم الأعم على الأخص»⁽³¹⁾ ثم يضاف إليه الفصل. إن الحد الحقيقي الدال على تمام ماهية الشيء عسير جدا كما نص على ذلك الغزالي لأن ذاتيات الشيء لا حصر لها. إن عدم انحصار الذاتيات هذا هو الذي جعل التوليديين يحصرون الإسقاط الوسيط في الرتبة \bar{V} مهما بلغ عدد الملحقات وقد عبروا عنه بخاصية «التكرارية». وعلى هذا الأساس نص المنطقة على أن ما يتيسر للمُعَرَّف في الغالب هو الحد الناقص الذي لا يشترط فيه المساواة بين طرفي التحديد والأيسر منه الرسم الذي يكون تاما (بالجنس القريب والخاصة اللازمة) وناقصا (بالجنس القريب والخاصة غير اللازمة).

الشجرة المركبية في تأويل الشجرة اليونانية المقلوبة

إن بنية المركب في تأويل آخر يمكن اعتبارها شجرة فورفورية مقلوبة تجعل الجنس المقولي (=الرأس) أسفل ثم تدرج إلى أعلى. وفي هذا التأويل نقول إن التدرج في الرتب الإسقاطية تدرج من الأعم إلى الأخص فأعم العناصر هو الرأس المقولي \bar{V} ويندرج في الرتب التخصيصية عبر المستويات الإسقاطية فإذا اقترن \bar{V} بالمفعول أو غيره من الأعراض التخصيصية (=المكان، الزمان، الغاية، الهيئة... إلخ) أي إذا اقترن الرأس بالصلة فضلة كانت أم مخصصا أو هما معا خرج الرأس من الجنس الأعم أو الجوهر المبهم إلى النوع المختص وهو \bar{V} ثم إن \bar{V} نوع باعتبار الجنس الذي تحته أي \bar{V} لكنه جنس «مبهم» باعتبار ما فوقه فإذا وقع في طريق عرض آخر هو صدر المركب المدعو في قاموس اصطلاحاتهم «مخصصا» اختص أي خرج من صفة الجنس الأعم إلى صفة النوع المختص وهو \bar{V} .

نلاحظ هنا أن هذا التدرج من العام (V) إلى الخاص (\bar{V}) عبر وسائط (\bar{V}^*) ودرجات يناسب قول النحاة قديما إن المنصوبات عوارض تخصيصية ويناسب ترتيب المنطقة للأأنواع والأجناس وللأنواع الإضافية⁽³²⁾.

31 - الغزالي "محك النظر" ص 108.

32 - سنذكر في تعليق لاحق المرادف البنيوي في النحو العربي لقانون اشتراك الوسائط الإسقاطية التوليدية في الرتبة البنيوية الموسومة بـ \bar{V}^*

الفعل (V) جنس عام تخرجه العوارض التخصيصية (=المفعول والمكان والزمان) من حيز الجنس إلى حيز النوع \bar{V} وقد تعدد هذه العوارض وتتنوع حسب العناصر التخصيصية لكنها تبقى جميعا في باب النوع \bar{V} . «وإن كانت ألفا» كما يقول الغزالي. ولا تخرج من \bar{V} إلى النوع الأخص \bar{V} حتى يتعرض النوع \bar{V} باعتباره جنسا هذه المرة للعرض «المخصص» وهذا معناه أن هذا العرض (أي المخصص) لا يدخل على الجوهر المقولي الصافي (V) ولكن على النوع الأخص \bar{V} أي على الجوهر المقولي مختلطا بالأعراض التخصيصية الواقعة في مجال الصلة. ومرادف هذا السلوك الشجري في الشكل اليوناني أن عرض «الحيوان» مثلا لا يدخل على الجوهر مباشرة ولكن بواسطة عوارض وسيطة هي الجسم والحي والمنتفس والنامي إلخ... (راجع ماقلناه سابقا في التمييز بين الجنس القريب والجنس البعيد وفي التمييز بين النوع العالي والنوع السافل والنوع الوسيط).

بناء على ذلك يمكن التمييز في الشجرة المركبة التوليدية بين نوعين من الأعراض:

١ - الأعراض التي تدخل على الجوهر الصافي (وهي الصلة بقسميها الفضلة والملحق) فتحيله من الرتبة V إلى الرتبة \bar{V} .

ب - العوارض التي تدخل على الجوهر المختلط أي على \bar{V} فتحيله من الرتبة \bar{V} إلى الرتبة $\bar{\bar{V}}$.
من هذه النظرية العامة في العلاقة بين الجواهر والأعراض تستمد النظرية الإسقاطية في تنظيم بنية المركب منطقها الهرمي الرئاسي.

* * *

(III) الترادف بين السيبريهية والتوليدية في توزيع الأدوار المجالية

الأس الإسقاطي فيما يبدو مرادف محتمل لحجم المجال العاملي الذي يصل إليه العامل في الرتبة \bar{S} ومرادف لقوة العامل في قدرته على تناول المفرد و المركب. فالرأس المقولي \bar{S} يعمل في الصلة. والمخصص يدخل على المركب من الرأس وصلته أي على \bar{S} لينعقد منهما معا $\bar{\bar{S}}$. ولربما صح أن يقال إن الأس المذكور مرادف لا لقوة العامل و لكن لاختصاصه: فالرأس الفعلي يدخل على المفرد فإذا تعدد المفرد دخل على العناصر المفردة المختلفة في مستويات إسقاطية مختلفة ($\bar{\bar{S}}$) أما المخصص فيدخل على الكل أي على \bar{S} بواسطة الإسقاط الأقصى $\bar{\bar{S}}$ الذي يشرف على الداخل والمدخول عليه.

وباختصار:

- \bar{S} عامل يدخل على الصلة و ينتج عن الدخول المجال \bar{S}

- $\bar{\bar{S}}$ مركب من العامل و المعمول.

هذا المجال المركبي والذي «عمل بعضه في بعض». يتعرض في مستوى آخر للمخصص فتكون النتيجة \bar{q} والتي تقع بدورها تحت الجوهر الأعلى أي ج⁽³³⁾. في هذا المستوى من التحليل الفرق بين \bar{q} و \bar{q} فرق بين المستوى الذي يكون فيه الرأس عاملا في صلته وبين المستوى الذي يكون فيه أي هذا الرأس وصلته (=المجال) تحت موقع افتراضي آخر هو \bar{q} وذلك بواسطة المخصص.

التوزيع المجالي العربي والتوليدي في ضوء التنظيم

البنوي باعتبار المستويات الإسقاطية

توزيع الرتب الإسقاطية على الشاكلة المشروحة آنفا يتضمن التمييز بين ثلاثة مجالات:

$$[\bar{v} [\bar{v} [v \text{ -----}]]]$$

النحو السيويهي قامت فيه أنواع كثيرة من هذه المواقع الافتراضية وحتى في الأحوال التي لم يتم التصريح فيها بهذه المواقع، فإن المقدمات السيويهي تدفع إلى القول بها.⁽³⁴⁾ فعندما يتوالى المجال الابتدائي والمجال الفعلي فإن موقع الصدر إذا لم يتحقق فإنه يكون موقعا افتراضيا:

$$\text{مجال الابتداء } [\bar{v} \text{ الصدر } [\bar{v} [v \text{ الفعل ومفعوله}]] \text{ [الملحقات]}$$

إن العناصر التي تملأ موقع الصدر سمي الجرجاني وظائفها بالتقييد وهي بذلك يناسبها أن تدعى بـ «المقيدات» وأن تجعل بالتالي صالحة لترجمة لفظ Specifier الذي يناسبه في الترجمة العربية أن يكون مقابلا للفظ «الصدر» باعتبار ما ذكر.

الإسقاط الوسيط (\bar{V}) - موقع افتراضي يمكن اعتباره عاملا معنويا نعوض به العاملة اللفظية في النحو السيويهي. إن الانتقال في الشكل التوليدي من الجوهر الخالص إلى الجوهر المختلط بالأعراض والتي بموجبها ينتمي الجوهر إلى أنواع مختلفة حسب الأعراض التي تلعب به، يناسبه أن يكون في الألفاظ الجرجانية انتقالا من الجوهر المجرد إلى الجوهر المزيد بالأعراض التخصيصية (\bar{V}) والأعراض التقييدية (\bar{V}).

إن الرأس المقولي كما بينا هو العامل والتدرج في الرتب الإسقاطية تدرج من النوع العام إلى النوع الخاص ثم إلى النوع الأخص وهذا التدرج يتناسب طردا وعكسا مع حجم المجال الذي يتخذه

33 - فإذا كانت ج معادلة لـ: \bar{q} بحيث استوجب الأمر أن تكون ج فضلة لرأس آخر ولم يكن لهذا الرأس مقابل في نسق المقولات اعتبر «الصمت» إسقاطا أقصى و «الاستئناف» رأسا له سنعود بتفصيل إلى هذا التأويل.

34 - راجع في هذا الشأن على وجه التحديد: أحمد العلوي: - "آية اللغة وكبرياء النظر"

- "المجالات العاملة"

الرأس المركبي (الفعل مثلاً) صلة له. هذه الصلة تضيق وتتسع فإذا ضاق المجال إلا عن لفظ الفعل كان النوع هو V فإذا اتسع درجة فشمل المفعول صار النوع هو \bar{V} فإذا ازدادت الصلة اتساعاً فشملت الملحقات فإن النوع يبقى هو هو أي \bar{V} . ولعل اشتراك المفاعيل والملحقات، في اللغة العربية، في محل النصب يناسبه أن يؤول في هذا الإطار باعتباره انعكاساً لفظياً صريحاً لهذا الأمر. ثم إن معالجة أحكام «المنصوبات بعد تمام الكلام» في باب واحد هو «الفضلات» دليل على هذا التوجه في النحو العربي أي أن الفعل إذا اتخذ صلة فإنه يتحول من الجنس F إلى النوع \bar{F} مهما اتسعت صلته وهذا النوع المتوحد يترجمه في العربية أن الفضلات كلها تشترك في النصب. سنبرهن في سياق هذا التأويل فيما بعد على أن الرفع والإسناد في النظرية النحوية العربية يرادفان الإسقاط الأقصى \bar{Q} في صورة من صوره، وأن النصب و التخصيص يرادفان الإسقاط الوسيط \bar{S} .*

المحور الثاني

النظرية الإسقاطية وبرنامج محاصرة التنوع والتعدد

- 1- مقدمة.
- 2 - الشكل الإسقاطي شكل ميزاني يوافقه التلخيص و يخالفه بالنقص.
- 3 - رتبة المكونات: محاصرة التنوع في مستوى آخر.
- 4 - نحو نظرية إسقاطية موحدة لكل المركبات.
- 5 - تعليق.

1 - تقديم

ذكرنا في مقدمة هذا الفصل ان الموقف التوليدي فيما يتصل بالنظام البنيوي داخل المركب الفعلي، يمكن ارجاعه على تشعب تفاصيله الى قضيتين أساسيتين:

الاولى: الموازنة بين الحل الافقي والحل الرئاسي والانتصار الاستدلالي للحل الثاني.

الثانية: بناء نظرية بنيوية موحدة للمركبات تقوم على مبدأ الرئاسية الهرمية الذي ظهرت مزيمته في الاستدلال على حساب مبدأ الأفقية. ونشير هنا الى أن القضايا الثلاث التي تناولناها بالتعليق فيما تقدم وهي:

أ - التنظيم الإسقاطي لبنية المركب مشتق من المرجع التقطيعي المركبي.

ب - النظام البنيوي المركبي ليس الا نظاما في «التعريفات» مشتق من منطق الشجرة اليونانية القديمة في ترتيب الأجناس والأنواع والأعراض.

ج - اوجه الترادف بين السيويهيية⁽³⁵⁾ والتوليدية خصوصا في التوزيع المجالي والتنظيم الداخلي. هي القضايا الأساسية المتفرعة عن القضية الاولى المتعلقة بإشكال الأفقية والرئاسية في تنظيم «المجال». أما المسائل التي سنتناولها بالتعليق والمفاحصة في الفقرة الموالية فتندرج في إطار تفاصيل القضية الثانية عن النظرية الموحدة لبنية المركبات.

ان تعميم «الشكل الإسقاطي» المندرج في إطار هذه النظرية الموحدة، تنسلك مسائله عبر شعبتين اثنتين:

أ - بيان ان الشكل الإسقاطي المنتظم هندسيا وفق مبدأ الرئاسية، «صورة ميزانية كاملة» وأن المتغيرات التليفية قد توافقها بدون زيادة ولا نقصان وقد تخالفها بالزيادة او بالنقص وفي حالة النقص يكون التلخيص صورة مجتزأة من الشكل الميزاني العام.

ب - بيان أن الشكل الرئاسي المزعوم أصلا لكل تلخيص مركبي فعلي به من جوامع الشراء الصوري ما يجعله قادرا على استيعاب ثلاثة من مظاهر التنوع وهي: التنوع الرتبى في اللغات - التنوع المقولي في المركبات - التنوع في الطبائع المركبة من جهتي المفردية والجمالية.

وفي مايلي نستعرض جزئيات الموقف التوليدي فيما يتعلق بهذه المظاهر الثلاثة ثم تتبع ذلك بتعليق موجز نبين فيه ان هذا الموقف يندرج في إطار الدفاع عن ما نسميه في هذا البحث ببرنامج

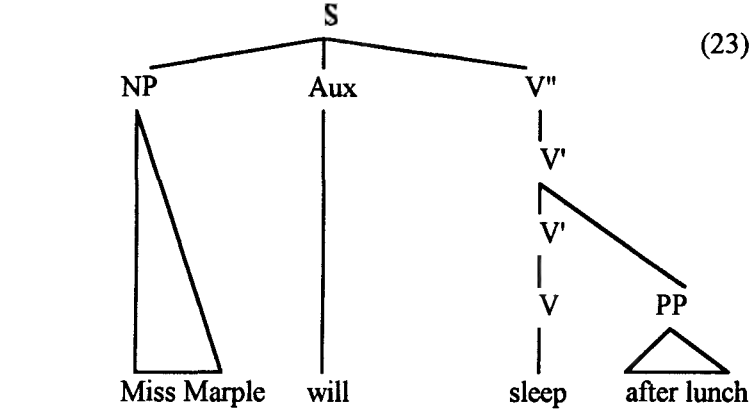
35 - السيويهيية هنا نأخذها بمعناها الواسع اي ماجاء من مبادئها وتطبيقاتها صريحا في "الكتاب" وما بقى مضمرا وتم استصرأه في دراسات. د. أحمد العلوي عن النظرية النحوية العربية القديمة.

محاصرة التعدد واختزال التنوع وهو مُنحى في النظر تنتمي حدوده ومفرداته الأساسية الى لغة نظرية بينها وبين اللغة السيبريهية مناطق ترادف مترامية الأطراف كما سنرى.

2 - الشكل الإسقاطي شكل ميزاني عام يوافقه التلفيظ ويخالفه بالنقص

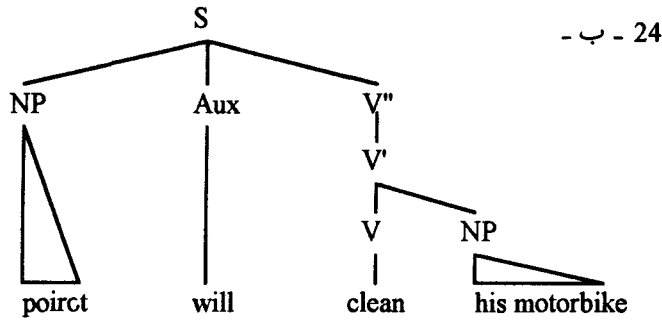
« سننظر الآن في جملة اضافية من امثلة بنيات م ف وذلك لبيان ان: كل مركب فعلي يتكون من ثلاثة مستويات إسقاطية: ف، ف، ف (= v , v' , v'') وان لم يتحقق في اللفظ العناصر التي تدخل في تكوين كل مستوى إسقاطي⁽³⁶⁾ (اي ان المركب الفعلي قد لا يتحقق منه في اللفظ الا الرأس). وعلى العموم اذا لم يكن في العبارة ما يمكن ان يلفظ مواقع المستويات الإسقاطية فإن المركب الفعلي لا يجوز بحال أن يخرج في انتظامه البنيوي الداخلي عن البنية (22).

الجملة الآتية مثلا لا تتضمن مخصصا للمركب الفعلي ولا فضلة للرأس الفعلي وهذا معناه ان الإسقاط الأقصى والإسقاط الوسيط الأدنى لا يتشعبان شجريا:⁽³⁷⁾



وقد يتخذ المركب الفعلي فضلة مع خلوه من المخصص والملحق نحو:

24 - أ - Poirot will clean his motobike



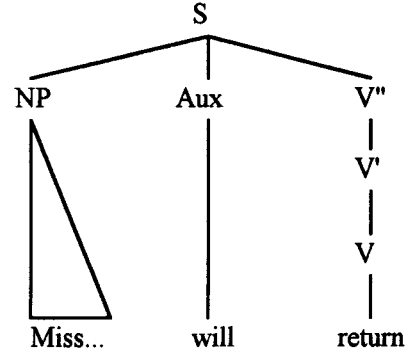
36 - راجع في هذا الخصوص شومسكي (1986)

37 - يجوز في اختيار تمثيلي آخر ان نجعل [مخ.م ف] مشرفا على موقع شجري فارغ معجميا سنعود الى مناقشة هذا الاختيار في مكان آخر.

واخيرا قد يستغني م ف عن المخصص وعن الفضلة وعن الملحق على حد سواء فلا يتحقق منه إلا الرأس نحو:

25 - أ - Miss marple will return

25 - ب



3 - رتبة المكونات: محاصرة التنوع في مستوى آخر

ان الخطاطة الإسقاطية التي تنتظم وفقها المركبات الفعلية والتي اعتمدناها الى الآن بنيت انطلاقا من الامثلة الانجليزية وهي لأجل ذلك قد تنطبق على اللغات التي يشبه نظامها الرتبي نظام الانجليزية الا انها ستمنع لا محالة عن اللغات التي لا يجري النظام الرتبي فيها على منهاج ترتيب المكونات في الانجليزية. من امثلة ذلك اللغة اليابانية التي تنتمي الى مجموعة اللغات ذات الرتبة «فا م ف»⁽³⁸⁾ اي ان الفعل فيها، الرأس المركبي، يتأخر عن المفاعيل والملحقات.

26 - أ - john -ga mary-o but - ta

(الماضي - ضرب نصب - ص رفع - س)

26 - ب - john -ga mary - ni hon - o yat - ta

(الماضي - اشترى نصب - كتابي مجرور - ص رفع - س)

26 - ج - john -ga mary-to kuruna de kobi-ni it - ta

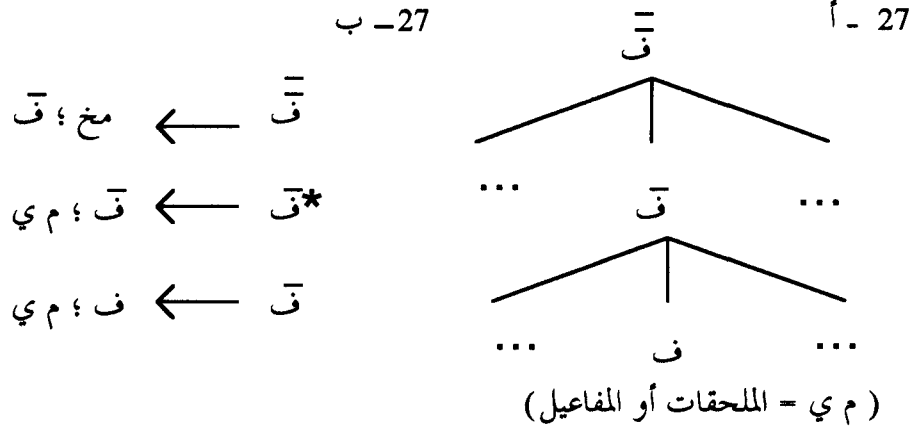
(ماض - ذهب الى ... ب سيارة مع - ص رفع - س)

الادائية

المطلوب اذن هو ابتكار خطاطة كلية للإسقاطات الفعلية تكون على منزلة من المرونة الصورية تجعلها صالحة للغات ذات الرتبة (ف م ف) وللغات ذات الرتبة (م ف ف)⁽³⁹⁾ على حد سواء. ولعل الشكل الإسقاطي الآتي يفي بهذا الغرض:

38 - انظر: Kuno, S. (1973) *The structure of the Japanese language*

39 - وكذا اللغات التي تجتمع فيها هاتان الرتبتان كالعربية.



في (27 - أ) الحذف الذي يشرف عليه \bar{F} يمثل المخصص الذي يشرف عليه \bar{F} يمثل الملحقات والفضلات. أما في (27 - ب) فالفاصلة المنقوطة التي تفصل بين المكونات اشارة الى ان هذه المكونات لا ترتب خطيا. رتبة الفعل مثلا بالنسبة إلى فضلاته (=م ي) يتم تثبيتها حسب الاختيار الذي ترتضيه كل لغة على حدة أما الرمز * الذي اقترنت به المقولة الإسقاطية \bar{F} في القاعدة الثانية من (27 - ب) فإشارة الى صفة التكرارية المشروحة فيما مضى⁽⁴⁰⁾.

4 - نحو نظرية إسقاطية موحدة لكل المركبات.

« إن أحد الاسئلة التي تلزم عن نظرنا السابق في بنية المركب الفعلي، السؤال عن جواز تعميم مبدأ الهرمية الذي اعتمدناه في تنظيم البنية الداخلية لهذا المركب، ليشمل المركبات الأخرى. إذا كان ذلك ممكنا فسيكون معناه انه يجوز تعويض قائمة القواعد المركبية الاربع بشكل عام وحيد. واضح ان مبدأ «الاقتصاد» يستوجب تفضيل النظرية التي ترجع فيها المقولات المركبية المختلفة الى شكل إسقاطي وحيد يستغرقهن جميعا على النظرية التي تجعل لكل مقولة مركبية على حدة شكلا إسقاطيا خاصا بها.

40 - انظر:

- Haegman (1991)

- Riemsdijk, v and E. Williams (1986)

راجع المزيد من التفاصيل في موضوع الملحقات وقواعد البنية المركبية بصفة عامة:

- Emonds, J. (1970): Root and Structure Preserving Transformations,

- Emonds, j. E 1976 *A transformational approach to English syntax: Root, structure preserving and local transformations*

- Jackendoff, R. S. (1977) *X - syntax : A study of phrase structure*

تراجع أيضا المناظرة المشهورة بين «شومسكي» و«فان رمسدحك»:

- Chomsky, N. (1982 b) *The Generative Enterprise*

(A discussion with Riny Huybregts and Henk van Riemsdijk).

والتي تضمنت ردودا على تصورات أخرى للبنية المركبية كالنحو المعجمي الوظيفي والنحو المركبي المعمم.

إذا تمكنا من صياغة هذه الخطاطة الإسقاطية العامة فإن ذلك سيكون معناه أننا استطعنا استخلاص الخصائص المشتركة بين المركبات وهذه، في كل الأحوال، رتبة في التعميم نفتقدها كثيراً عندما نقيم أوصافنا وتفسيراتنا على التمييز بين أربع قواعد مركبية مختلفة لا يربط بينها رابط. سنعود بعد قليل⁽⁴¹⁾ إلى المقولات المعجمية الأخرى (=الاسماء والصفات والحروف) لتقديم الدليل على أن الخطاطة الإسقاطية التي بينا أن م ف تنتظم مفاصله وفق ما تستلزمه، يمكن تعميمها لتشمل المقولات الأخرى⁽⁴²⁾.

5 - التعليق:

أ - من مستويات التنوع التي جاءت النظرية الإسقاطية لمحاصرتها وتوحيدها، الصور المنتقصة من الميزان المركبي الإسقاطي العام. أي الصور التي تنقصها بعض المواقع كالفضلة والمخصص والملحق، وهذه الصور على مخالفتها للخطاطة الإسقاطية العامة بالنقص تعتبر تلفيظاً لهذه الخطاطة. يتبين من التحليل التوليدي في هذا الشأن أنه يستمد من مبادئ النظر الميزاني والتي من بين ما تنص عليه أن «الاختلاف في التلفيظ لا يمنع من أن يكون له ميزان واحد» وأن النقاش والاعتلال للحالات والشروط وبناء القواعد الخاصة بكل صورة جزئية لا يتم إلا في المستوى التلفيظي وأن «تلك القواعد التي تنشأ تقعد بالنسبة إلى الميزان... بحيث أن مراعاتها يجعل في إمكان عارفها تقدير صورتها الميزانية الكاملة وكأن شروط التلفيظ في الأبواب هي بحث في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليقها» وأن «النحوي يهتم على الخصوص بالحذف والتقديم والتأخير وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان».

ب - ونذكر هنا أن ترتيب الاستثناءات الداخلة على الميزان المركبي الإسقاطي جاءت في التحليل التوليدي السابق على هذه الشاكلة بالضبط، فقد ذكرت الأحوال المخالفة للميزان بالحذف، وقد تقدمت ثم الأحوال التلفيظية القائمة على التنوع الرتبي للميزان.

وفي هذا الخصوص لوحظ أن اللغات تختلف في رتبة الرأس من الفضلة، إذ منها ما يبينها على تقديم الرأس في كل الأحوال ومنها ما يبينها على تأخيرها عن فضلتها في كل الأحوال أيضاً كاليابانية، والمطلوب هو محاصرة التنوع الرتبي ليكون مشمولاً بنفس النظام الإسقاطي. وفي هذا الإطار اقترحت صيغة جديدة للشكل الإسقاطي (27 - أ) تمكن من استيعاب صور التنوع عبر اللغات. أن تقديم

41 - انظر ص 257 وما بعدها.

42 - هذه المسألة تمثل بالنسبة للمحور الثالث موضوعه الأساس انظر ص 252 وما بعدها.

المخصص وتأخير الفضلة كانت هي الرتبة الوحيدة في تصور سابق وهو تصور قائم على ثبوت النقط في الشكل الإسقاطي ثم وقع تعويض هذا التصور الحسابي ذي الطابع الهندسي الجامد بتصور حركي قائم على هندسة النقط المتحركة التي لا تمكن من الحصول على رتبة وحيدة جامدة. والرتبة في هذه الحالة يكون تحديدها اختياريا قائما على حجج تجريبية تختلف من فصيلة لغوية الى أخرى. كل اللغات تشتق رتبها من هذا الشكل الإسقاطي الذي يرفع في مستوى النظرية الى درجة الشكل الرتبي العام الذي يستغرق كل الأوضاع الرتبية الممكنة. هذا هو الذي ذهب اليه التوليدون امام التنوع الرتبي بين الفصائل اللغوية . «الرتبة» بالنسبة للرأس يقارن شكلها بالعلامة الإسقاطية التي تكون خطا واحدا أو خطين أو تكون مجردا من الخط جملة. فلا يكون المخصص الا تحت الإسقاط الأقصى ولا تكون الفضلة الا تحت الإسقاط الأدنى اما الرتبة باعتبار القبليّة والبعدية فإن النقط المتحركة باستمرار في الشكل الإسقاطي الجديد لا تمكن من الحصول على هذه الرتبة لأجل ذلك قلنا ان تحديدها يكون اختياريا⁽⁴³⁾. ولعل اهتمام التوليدي الى هندسة النقط المتحركة في (27 - أ) الشبيهة بالهندسة السيويهية يرجع الى اشتغال نظريته بالنظام الرتبي في اللغات الشرقية - اليابانية تحديداً - والتي تجعل الرأس العاملي متأخرا عن معمولاته وهو اشتغال مكن التوليدي من توسيع نظريته لتجاوز التصور الحسابي الجامد المشتق من الأوضاع الرتبية المقهورة في بعض اللغات الاوربية التي مثلت بالنسبة للتوليدية مجالها التقليدي كالانجليزية. وههنا نشير الى ان ما تيسر للتوليدية متفرقا في لغات مختلفة قد اجتمع للنحوي العربي في اللغة الوحيدة التي اتخذها موضوعا له وهي العربية. لذلك لم تعرف النظرية النحوية العربية الانتقال من التصور الحسابي القائم على افتراض ثبوت النقط في الأشكال إلى التصور الحركي القائم على النقط المتحركة باستمرار، بل عرفت هذا الشكل الحركي الاخير ابتداء ولم تعرف غيره (الا في تطبيقات جزئية داخلية اعتبرت مخالفة للميزان العام). وقد مر بنا في الفصل السابق ان هذا

43 - سنبين فيما بعد ان الحركية في الشكل الإسقاطي الجديد تجعل التعريف التوليدي للعامل قريبا من التعريف العربي. فالعامل في الاول يقتزن وجوده بالعلامة الإسقاطية تقدم عن معموله ام تأخر، والعامل في الثاني هو الذي يقارن وجوده بوجود آثار في العناصر الاخرى تبين درجة الانتظام بالنسبة اليه خصوصا اذا انتبهنا الى ان الاسماء القابلة للمعمولية في الحالتين بالاضافة الى كونها قابلة للانتظام لا يحكمها اي ترتيب لأن الهندسة هندسة لنقط متحركة لا لنقط ثابتة. لكن المشكل في الصيغة التوليدية هو ان لا محكومة العناصر بأي ترتيب خاصية تستفاد حينما ننظر الى اللغات جميعا اما توظيف الشكل الإسقاطي الحر رتبيا في اللغة الواحدة كالانجليزية او اليابانية فمطارد بالجمود لأن النقط في أشكال هذه اللغات ثابتة غير متحركة.

الضرب من اجتماع الخواص في لغة واحدة وتفرقها في لغات أخرى، يستدل به على ان اللغة الواحدة اكبر حجما⁽⁴⁴⁾ من كل واحدة من هذه اللغات⁽⁴⁵⁾.

ج - وأخيرا إن إرجاع جميع المركبات الفعلية الى الشكل الإسقاطي العام ذي المستويات الثلاثة سواء تحققت في اللفظ الفضلة والمخصص والملحق ام لم تتحقق، إن كان يندرج في اطار التصور الميزاني الذي يرجع المختلف الى شكل عام وحيد والذي يوظف المساطر التوحيدية في التعامل مع الصور التلفيفية التي قد تكون معادلة للميزان وقد تكون مخالفة له بالزيادة او بالنقص فإن توسيع القاعدة الصورية والمرونة الاستمولوجية للشكل الإسقاطي العام ذي المستويات الثلاثة قد دفع بهذا الشكل الى نهايات توحيدية تتجاوز اللغة الواحدة الى اللغات المختلفة. واما الدفع بهذا التعميم لتكون المقولات المركبية الاخرى مشمولة بنفس الشكل الإسقاطي المنظم للهيكل البنيوي المركبي فيندرج في اطار برنامج توحيدي أشمل وأعم.

45 - الإيطالية مثلا اعتبرت اكبر حجما من الانجليزية لأنه بإزاء كل جملة انجليزية توجد جملتان في الإيطالية احدهما يظهر فيها الفاعل الضمير والثانية يحذف فيها جوازا (راجع المبحث السابق). 45 - «اعلم ان المصادر فروع عن الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق (...)» [كتاب المقتصد في شرح الايضاح (ص 554)].